



طال الأبوغزاله

لأنني أحبّ

# الحقيقة

حقائق تضمنتها مقالات منشورة في عام ٢٠٢٥



الطبعة الثالثة  
٢٠٢٦

طال أبو غزاة

لأنني أحب

# الحقيقة

إصدار ٢٠٢٦

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
1559/3/2026

306.46

ابو غزالة ، طلال توفيق سالم  
طلال ابوغزالة: لأنني أحب الحقيقة / طلال توفيق سالم ابوغزالة. -  
عمان: شركة طلال أبوغزاله للترجمة والتوزيع والنشر، الطبعة الثالثة، 2026

(172) ص

ر.إ.: 1559/3/2026

الواصفات: / الذكاء الاصطناعي // التكنولوجيا الصناعية // التنمية  
الاقتصادية // الأزمات // النظام العالمي الجديد // علم اجتماع التكنولوجيا /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف  
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة: الطبعة الثالثة

ISBN (978-9923-847-45-9) ردمك

ISBN E-BOOK (978-9923-847-46-6) ردمك

إن أكثر ما يقلقني هو معرفتنا للحقيقة وتجاهلنا إيّاها ؛  
فهذا المؤشّر موجود عندنا  
لأننا نُعَيِّب دور التخطيط في أيّ عمل نريد إنجازَه!  
فنستسلم لظروفنا الصّعبة،  
ونفشل غالبًا ...

طلال أبوغزاله

## فهرس الكتاب

- ١٢ ..... عصر جديد من التميز الرقمي
- ١٤ ..... إلاً وطني - سورية الشطر الأخر من القلب
- ١٦ ..... التكلفة البيئية المقلقة لمراكز البيانات
- ١٨ ..... سياسة صندوق النقد الدولي للرسوم الإضافية
- ٢٠ ..... أمن أنظمة الذكاء الاصطناعي: التدايعيات على الأمن القومي
- ٢٢ ..... أهداف الصين في تقنية البلوك تشين
- ٢٣ ..... وكلاء الذكاء الاصطناعي - مستقبل التعلم
- ٢٥ ..... دين الولايات المتحدة والسياسة والجهات الفاعلة غير الحكومية
- ٢٧ ..... العالم العربي يقف اليوم على أعتاب لحظة تاريخية
- ٢٩ ..... الانعزالية الأمريكية: خسارة النفوذ وفرصة للصين
- ٣١ ..... التحديات التي تواجه استمرارية الذكاء الاصطناعي
- ٣٣ ..... جنوب أفريقيا نموذج للصمود أمام الضغوط الدولية
- ٣٥ ..... الصين - خطوة أقرب إلى الطاقة شبه اللامحدودة
- ٣٧ ..... هل تقوض حكومة الظل الديمقراطية الأمريكية؟
- ٣٩ ..... البرمجة التفاعلية في قلب الصراع الأمريكي الصيني
- ٤١ ..... التكنولوجيا، القوة والديمقراطية
- ٤٣ ..... مناظرة ترامب وزيلينسكي تثبت حكمة جلالة الملك عبدالله الثاني
- ٤٥ ..... دعوة لوضع ضوابط عالمية للبرمجة التفاعلية
- ٤٧ ..... الحرب الساخنة بين الولايات المتحدة والصين
- ٤٩ ..... في عالم اللا معقول
- ..... إصلاح الأمم المتحدة ليس رفاهية بل ضرورة حتمية
- ٥١ ..... رؤية لإصلاح الأمم المتحدة
- ٥٤ ..... تأمين الازدهار للجنوب العالمي

- سياسات تجارية تقود واشنطن وبروكسل إلى المواجهة ..... ٥٦
- ماسك في مواجهة العاصفة.. تراجع تسلا وأزمات «إكس» ولعبة السياسة ..... ٥٨
- فلسطين قضية يعيشها الأردنيون - من كل الأصول والمنابت - بكل جوارحهم ..... ٦٠
- ترمب لم يتعلم من دروس الكساد الكبير وقد يعيد كتابته... بيده ..... ٦٢
- استعادة الريادة العالمية في مجال المناخ ..... ٦٤
- الاكتفاء الذاتي شكلاً من أشكال السيادة التامة ..... ٦٦
- تحويل أزمة "USAID" إلى فرصة ..... ٦٧
- قناة السويس... شريان العالم واستحقاقات المستقبل ..... ٦٩
- عصر جديد من عدم اليقين الاقتصادي العالمي ..... ٧١
- «مانوس».. بكين تكشف عن وجهها التكنولوجي الجديد ..... ٧٤
- غزة لاتنكسر والكيان يتصدّع تحت وطأة الصمود ..... ٧٥
- حين يتجاوز الدين العالمي حدود العقل ..... ٧٧
- حرب باردة جديدة تتحرك بالاقتصاد والتكنولوجيا ..... ٧٩
- صمودكم نصر.. تهنئة لشعب يزرع الأمل ولا يعرف الهزيمة ..... ٨١
- التحوّل الرقمي في الأردن.. خيار استراتيجي واستثمار في المستقبل لايحتمل التردد ..... ٨٣
- طريق الصين نحو الاكتفاء الذاتي في الذكاء الاصطناعي ..... ٨٥
- غزة تواجه المجاعة والخذلان ..... ٨٧
- إدارة السيولة: العمود الفقري للمؤسسات العالمية وضمان للاستمرارية ..... ٨٩
- حين تنتصر لغة المنطق على خطوط الشكّ الحمراء ..... ٩١
- التوسع العالمي في الطاقة المتجددة والتحديات المستقبلية ..... ٩٢
- واشنطن وبكين على حافة صراع بلا نهاية ..... ٩٤
- واشنطن وبكين ومستقبل الهيمنة التكنولوجية ..... ٩٥
- وعود كبيرة.. رسوم جمركية ضخمة واقتصاد متقلص ..... ٩٧
- مشاركة تحليل بروس ستوكس للعلاقات المستمرة ..... ٩٩

- بين الولايات المتحدة والصين..... ٩٩
- أبوغزاله يشارك تحليل بروس ستوكس بشأن الأيام المئة الأولى
- الرئيس ترامب في المنصب..... ١٠١
- واشنطن وبكين ومستقبل الهيمنة التكنولوجية..... ١٠٣
- معركة الرقائق.. مستقبل الصناعة الأميركية على المحك..... ١٠٥
- معركة الرقائق.. بين رؤيتين متناقضتين..... ١٠٧
- عصر جديد من الدبلوماسية الأميركية القائمة على سياسة "الرجل القوي"..... ١٠٩
- بالجودة والالتزام... «طلال أبوغزاله العالمية» تحافظ على موقعها
- القيادي المحاسبي في منتدى العشرين الكبار عالميا..... ١١١
- التفوق الكمي الصيني..... ١١٣
- تباطؤ الاقتصاد الألماني بفعل النزاع التجاري المتصاعد مع الولايات المتحدة..... ١١٥
- من الاستهلاك الى الابتكار..... ١١٧
- الأمم المتحدة مُجددًا..... ١١٩
- المستقبل المتفاوض عليه للقيادة العالمية..... ١٢١
- التاريخ لا يرحم من يراهن على الرمزية دون فعل..... ١٢٤
- غوستافو بيترو... صوتٌ يصدح بالكرامة..... ١٢٦
- العالم بعد غزة... إما إصلاح أو سقوط حر..... ١٢٩
- دعوة لتعزيز الحوار بين الولايات المتحدة والهند..... ١٣٠
- ساكس يقول - يجب على أوروبا استعادة صوتها الاستراتيجي..... ١٣٢
- سباق الفضاء: حين تتحول المنافسة بين الصين وأمريكا إلى اختبار لقيادة العالم..... ١٣٤
- الأردن تعليم يصنع المستقبل برؤية رقمية وإنسانية..... ١٣٦
- الملكية الفكرية... استثمار في مستقبل أمتنا..... ١٣٨
- قراءة في اقتصاد البرمجة التفاعلية..... ١٤١
- طلال مناجياً أم طلال..... ١٤٢
- العامل الغزاوي سيبيني ما دمره الاحتلال بيديه..... ١٤٣

- التطورات الأخيرة في الأمم المتحدة..... ١٤٤
- تفويض عالمي لتحقيق العدالة في فلسطين..... ١٤٦
- واشنطن وبكين على حافة الانفراج أم على عتبة انفجار مؤجل؟..... ١٥٧
- التكنولوجيا المفتوحة والسياسات الذكية الطريق نحو مجتمعات منتجة ومبتكرة..... ١٤٩
- ذوبان في التوترات..... ١٥١
- زيارة البابا إلى لبنان.. رسالة محبة بسطور لم تكتمل..... ١٥٣
- قبضة التنين على المعادن النادرة حرب السيطرة على العالم..... ١٥٥
- التغير المناخي لاعباً في صياغة سياسات الدول..... ١٥٧
- اقتصاد عالمي هشّ ومتربط..... ١٦٠
- وقف إطلاق نار أم اتفاق سلام؟ أم شيء آخر!..... ١٦٢
- ستوكس والانفصال العالمي للولايات المتحدة..... ١٦٤
- الحاسوب لغة الأبناء والمستقبل واستثمار استراتيجي يفك قيود التبعية..... ١٦٦
- الانتقال إلى ما بعد نماذج الذكاء الاصطناعي..... ١٦٨
- هل العالم مستعد لانكماش اقتصادي..... ١٧٠
- قائمة إصدارات مجموعة طلال أبوغزاله العالمية المنشورة..... ١٧٢



## التقديم

# كنزٌ للحاضر.. ودرعٌ للمستقبل

غادا فؤاد السّمان

يُقال: الكتابُ يُقرأ من عنوانه.. وعنوان كتاب الدكتور طلال أبوغزاله «أحبّ الحقيقة وأحبّكم» ليس قيساً واحداً بل قبسين من نور، فالحقيقة نور، والحبّ نور، يسعى إليه كلّ إنسانٍ على وجه البسيطة، فمنهم من يكلّ، ومنهم من يملّ، ومنهم من يراوغ، ومنهم من ينسحب..

وحدهم الملتزمون بالحقيقة هم الذين يتابعون دربهم بثبات من أجل رسالة في الحياة، آمنوا بحملها، وآمنوا بتكريسها، وآمنوا بتوثيقها، فتجلى لديهم الحقيقة، تجربة تلو التجربة، حتى تترام الخبرة وتتسع الآفاق، وتتعدّد المحاولات للنهوض من سُبات الواقع المظلم المرير، إلى واقع مشرق بشكل أو بآخر مهما تنوّعت العثرات والعقبات، زادهم في تلك المسيرة الثقة، وبوصلتهم اليقين..

هكذا حمل د. طلال أبوغزاله المعرفة قنديلاً في ليلنا العربي الطويل، انطلاقاً من فلسطين السليبية التي غادرها طفلاً بعدما امتدت إليها أيادي الغدر الإسرائيلية، فثابر وتفوّق وظفر ووصل إلى العالمية بفضل دأبه واجتهاده وإصراره..

لم تكسره قسوة الأيام، ولم تعرقل التحديات خطواته الثابتة، كان يعيش بعين على الراهن ويتطلع إلى المستقبل بالعين الأخرى، عرفَ قيمة الوقت فسبّق الجميع، لم يلتفت إلى الهوامش السلبية، بل تركها جانباً وبدأ بزراعة الأمل، وغرس التفاؤل، واستصلاح القطاعات الشبابية، واستثمار الكفاءات العلمية، وتخصيب المفاعلات الإيجابية، حتى ثبّت أركان مؤسسته الخاصّة، وأسماها «مجموعة طلال أبوغزاله العالمية».. الثناء لم يقتصر على من رافقه وواكبه وفاز بقربه، بل جاءه من كلّ حدب وصوب، تدافع لمعرفة الجميع العدو قبل الصديق، والحسود قبل الرفيق، والمنافس قبل الشريك.

لم يترك الأرقام تغلق منافذ المعرفة لدية، ولم يفاضل بين لغة الاقتصاد ولغة الثقافة الشاملة، التي ضمّنها مختلف شعاب تفكيره الذي لا يسأم التفكير في شؤون المجتمع، وشجون الجيل المتعاقب بين وجع ووجع، وانكسار واستسلام، بل واطب على تصدير الحقائق الماثلة أمام الجميع، بإزاحة الستار عن أحلامه جميعها وتجسيدها بمهارة فائقة فوق منصّة الأيام، ليجزم أنه لا مكان للمستحيل أو اللاممكن أو اللامعقول في حياته، بل إن جميع الأفكار قابلة لأن تصير حقيقة ملموسة وقيد التداول.

وكما أخرج أحلامه من مخبأها الدين وأحالتها إلى كل مؤسسة ودائرة وقطاع ومرفق عام وخاص ومدرسة وجامعة وبيت وعامل واختصاصي وهاوي ومحترف، سواء بقاعدة أو نظرية أو جهاز.. أيضاً ترجم جميع ما يدور في خَلده إلى مقالات ومقابلات ولقاءات وندوات وورش عمل.. وإذا كان من العسير جداً الإمام بكامل نتاجه النظري والعملي، فيسعني في هذا المقام أن أشير إلى أن المقالات التي نشرها د. طلال أبوغزاله في أهم المواقع والمجلات والصحف، والتي تحمل عنوان «أحب الحقيقة.. وأحبكم»، وبالنظر إلى فهرس العناوين الفرعية للكتاب نلمس مدى الجدّيّة بالطرح، والتنوّع بالأفكار والجرأة في الاختيار. وكلما وقع بين يديّ إصدار من إصدارات أبوغزاله الكثيره، أعتقد أنه الأهم، ويتّضح أنه في الطريق ليقدم الجديد والأهم دائماً، وفي هذا الإصدار عناوين تكفي لدخول المستقبل البعيد من أوسع الأبواب، فهو قارئ للماضي ليتعلّم منه، وجندي متطوّع في فيالق الحقيقة، صاحب أهم وصايا للنجاح، وصاحب القناعات الحاسمة بوجوب العمل واستعداد الكسل، وصاحب المطلب الأهم باعتماد تعليم الذكاء التقني وليس التقليدي للأجيال، وصاحب الإرادة الرافضة للإحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية، وصاحب المبادرات المتكرّرة لمواجهة الأزمات في العالم، وصاحب السيرة التي تنساب في كل ذهن وعلى كل لسان، ملهم الأجيال، وباعث الأمل في جميع النفوس بلا استثناء، متعدّد الإهتمامات، متنوّع الثقافات، يملك الحكمة، وقبل أن ينطق الموعدة يعيشها ويطبّقها على ذاته ليكون القدوة أمام نفسه أولاً، يُحسن الإصغاء للكبير والصغير والبسيط والمميز، ويعلم تماماً كيف يوظّف الطاقات، وكيف يغني المجتمع، بتوفير الكوادر المميّزة في كل غمار..

«أحبّ الحقيقة.. وأحبكم» كتاب لمجموعة مقالات كتبها د. طلال أبوغزاله ونشرها في العديد من المنابر، تتناول الكثير من المواضيع التي ترضي مجمل الاهتمامات لدى القراء اليوم وغداً وعلى المدى البعيد حتماً..

علمتني الحقيقة كيف أحبّ، كيف أكثرُ، كيف أحترم بانصاف،  
وكيف أبقى متواضعًا،  
علمتني الحقيقة كيف أواجه، وكيف أتصر،  
علمتني الحقيقة كيف أبحث، كيف أصبر، كيف أؤمن، وكيف أتابع..  
علمتني الحقيقة كيف أكون.. فكنتُ أنا،  
وخيرتني لمن أهديتها.. فاخترتكم أتم.

طلال أبوغزاله

## عصر جديد من التميز الرقمي

بينما أتابع تطور العالم الرقمي، لا أستطيع إلا أن أشعر بالدهشة من الخطوات الهائلة التي حققها الإنسان، مع وجود المزيد في المستقبل من خلال رحلتي كمناصر للتحويل الرقمي وكرئيس لمجموعة طلال أبوغزاله العالمية (TAG.Global)، شهدت عن كثب تطور التكنولوجيا وتأثيرها العميق على حياتنا. اليوم، نشهد عصرًا جديدًا مدفوعًا بتقنيات مدمرة تعد بإعادة تشكيل مستقبلنا بطرق لا يمكن تصورها.

يمثل الذكاء الاصطناعي التوليدي تقدمًا في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال تمكين الآلات من إنتاج محتوى يشبه إلى حد كبير الإبداعات البشرية، وبالتالي تحقيق تأثيرًا تحويليًا على القطاعات الإبداعية في جميع أنحاء العالم. وبصفتي فردًا منخرطًا بعمق في قطاع تكنولوجيا المعلومات العالمي، أعتبر الذكاء الاصطناعي التوليدي أداة قيمة تعزز خيال الإنسان وتفتح آفاقًا للاستكشاف المبتكر.

تمثل الحوسبة الكمية ابتكارًا متقدمًا قادرًا على مواجهة التحديات التي لا تستطيع الحواسيب التقليدية التعامل معها. يتمتع هذا التطور بالقدرة على تحويل الصناعات، مثل التشفير وعلوم المواد، بالإضافة إلى تعزيز محاكاة الأنظمة المعقدة، بما في ذلك مجالات الحوكمة والأمن من خلال إعادة تشكيل كيفية حماية بياناتنا من خلال التشفير وتدابير الأمن السيبراني.

ستعمل شبكات الجيل الخامس (5G) على تحويل مشهدنا الرقمي من خلال توفير سرعات نقل بيانات أسرع ودعم انتشار أجهزة إنترنت الأشياء. وسيتيح هذا الاتصال المحسن ظهور المدن الذكية، والمركبات ذاتية القيادة، وحلول الرعاية الصحية المتقدمة، مما يعزز الكفاءة والابتكار عبر مختلف القطاعات. وكمناصر للتفوق الرقمي، أعتقد أن الجيل الخامس سيكون العمود الفقري لمستقبلنا المترابط.

ستعمل حوسبة الحواف على تغيير الطريقة التي ندير بها البيانات من خلال معالجتها بالقرب من مصدرها، مما يساعد في تقليل التأخيرات وتوفير عرض النطاق الترددي. هذه الطريقة مثالية للاستخدامات مثل السيارات ذاتية القيادة وأنظمة التخطيط الحضري التي تتمتع بالذكاء، وتستجيب بسرعة للتغيرات.

يعمل تطور الروبوتات والأتمتة على إحداث ثورة في القطاعات من خلال تعزيز الكفاءة وتقليل الحاجة إلى التدخل البشري في الأنشطة الخطرة أو الروتينية مثل التصنيع والرعاية الصحية. إن التقدم المحرز في هذا القطاع مذهل حقًا.

تزداد تهديدات الأمن السيبراني شيوعًا يومًا بعد يوم، ولا يمكن المبالغة في أهمية تعزيز تدابير الأمن السيبراني. إن استخدام أنظمة الكشف عن التهديدات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتقنيات التشفير الكمي المبتكرة يتضح أنه أمر حيوي لحماية أصولنا عبر الإنترنت وبياناتنا وشبكاتنا، التي تُعتبر شريان الحياة لعالمنا الرقمي.

يبتعد استخدام الواقع المعزز عن الألعاب، ويمتد إلى قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية. توفر هذه التكنولوجيا المبتكرة تجارب لا تعيد فقط تعريف كيفية تفاعلنا مع بيئتنا، بل تحدث أيضًا ثورة في كيفية تعلمنا ومشاركة المعرفة. كشخص يقدر القوة التحولية للتكنولوجيا في التعليم، أنا متحمس لإمكاناتها في إثراء حياتنا

تفتح التطورات السريعة في تكنولوجيا الحمض النووي إمكانيات جديدة لعلاج الاضطرابات الوراثية وتعزيز الممارسات الزراعية والطبية. الطبيعة المبتكرة لهذه التكنولوجيا توفر الأمل في مواجهة التحديات التي تواجه الإنسانية في مجالات مثل الرعاية الصحية واستدامة الغذاء.

هناك العديد من المجالات الأخرى التي تتقدم بمعدل غير مسبوق، مما يؤدي إلى تحقيق اختراقات أكبر، ويغذي دورة من الابتكار لم يشهدها الإنسان من قبل. بينما نستقبل هذه التطورات، يجب أن نفكر أيضًا في تداعياتها على المجتمع والحوكمة. من خلال تعزيز ثقافة التعددية والابتكار والتعاون، يمكننا استغلال قوة هذه التكنولوجيا لخلق عالم أفضل وأكثر ترابطًا.

إن المستقبل مشرق، والاحتمالات لا حدود لها. رسالتي لجميع أبنائي وبناتي هي أن يغمروا أنفسهم في هذا العالم الرقمي ويتعلموا كيفية استغلاله للخير، مع وضع التميز الرقمي في مقدمة كل ما يقومون به. لقد أثبت الإنسان حقًا أنه يمكنه خلق أي شيء يمكنه تخيله.

## الإ وطني - سورية الشطر الآخر من القلب

لستُ هنا بصدد المشاركة في أفراح الشعب السوري، ولا في مشاطرة أتراح البعض منه، فالمرحلة التي تعبرها الدولة السوريّة، مرحلة جدّ دقيقة، متخمة بالحساسيات، والتداعيات، والاحتمالات، والالتباسات، المُقلِّقة قطعاً.

ليس موضوعنا طبيعة الحكم الذي مضى في سورياً، ولا يهمني طبيعة الحكم القادم أيضاً، فهذا أمر يخصّ الشعب السوري وحده، ويخصّ قيادته التي من جهتي لا يسعني إلا أن أحترمها، طالما بلدي بمأمن، وقيادة بلدي تتمتع بحسن الجوار، وتنام هادئة، وتصحو مرتاحة البال، لا يشغلها توتر، ولا يزعجها أية ضغوط تحت أي مسمى كان.

الأولوية لي في متابعتي الحثيثة للساحة السورية، هو ذلك التهادي العدواني المتواصل الذي لم يتوقّف منذ شرّعت سورياً أبوابها لتودّع عهداً وتستقبل آخر، والتجاوزات العدوانية لم تهدأ، فقد بدأت في الجنوب السوري وتخطّت حدود الجولان بحجّة أنها تحتاج لمنطقة عازلة، اضطرت فيها سورية المشغولة بكواليسها الذاتيّة إلى التفاوض، عما تجرّفه رحي العدوان الناشطة عند الحدود.

لم يمض يوم على تقرير المنطقة الجولانية العازلة حتى وصلت الدبابات والمقلات الإسرائيلية لتهضم القنيطرة وما بعدها بقري وضيع ومناطق عديدة، حتى وصلوا إلى العمق السوري الذي يبتعد عن العاصمة السوريّة «دمشق» مسافة ٤٠ كيلومتر فقط، وهي أحلام «موشيه ديان» التي دوّنها علناً في مذكراته، حين قال «أقف على هضبة الجولان وتصل أنظاري إلى دمشق ثمة ٧٠ كيلو متر فقط يفصل بيني وبين حلمي».

وها هي قوات الجيش الإسرائيلي تتجاوز حدود المنطق، وتتوجّه بجرأة وثقة ووقاحة إلى العمق السوري، على أمل الوصول إلى العاصمة كما هو واضح، وقد أعادت احتلال قمة

«جبل الشيخ» المحررة في حرب تشرين سنة ال ١٩٧٣ / ناهيك عن تسجيل ٤١٨ غارة متواصلة خلال أيام على دمشق واللاذقية بحجة تدمير موقع ذخيرة وسلاح من فلول الجيش السوري، آخرها على منصّات الاتصال والتنصّت المتوّعة بين سلكية ولا سلكية ورادارات وغيرها.

وهنا لا بدّ من الإشارة بأنه يتزامن كتابة هذا «الاستنكار» إن صحّ التعبير، مع لقاء «وزراء خارجية» العرب في بلدي الحبيب الأردن، وقد اجتمعت جميع الآراء على «استنكار» التجاوز الإسرائيلي في الأراضي السورية، وتلك الآراء المجتمعة متمثلة بكل من المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والإمارات العربية، والجمهورية اللبنانية، وغيرهم.. وقد حضر اللقاء وزير الخارجية الأميركية «بليكن» الذي أدلى بدلوه مؤيداً البيان الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي دعا إليه الأردن وأسفر عن بيان ختامي مهمّ جداً بتقديري وهو مؤلّف من ١٧ بند كلها تتحدّث عن إعادة بناء الدولة السورية حكومة وشعباً.

أمّا فلسطين فكما قلت سابقاً وكما سأقول الآن، لا يمكن لأحد أن يلوم أحد، فلسطين مطلوبة من شعبها في الشتات كما هي مطلوبة من شعب الداخل للتحريم، لا فرق بين الجهتين، إلا إذا كانت فلسطين بالنسبة لأبنائها، مجرد ميدالية لمفتاح عربية فارهة، أو صورة فوق قلادة ذهبية، أو مجرّد لوحة باهتة على جدار منسي، لقد حاولت المقاومة اللبنانية مشكورة ولم تقصّر وقدمت المال والأرواح فداء لفتح باب المقدس العربي، لكن العدو الغادر كان يتكئ على ترسانة فولاذية ليس من السهل أن تقهر، لهذا أن الأوان أن ندرك أن على جميع أبنائها من جميع أنحاء العالم ويتوحدوا على كلمة سواء بينهم، واعتبار أن فلسطين لهم ولأبنائهم كما يفعل اليهود اليوم والأمس وغداً.

## التكلفة البيئية المقلقة لمراكز البيانات

في السنوات الأخيرة، ادّعت شركات التكنولوجيا الكبرى مثل جوجل ومايكروسوفت وميتا وأبل قيامها بجهود كبيرة لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة. ومع ذلك، وكما يكشف فحص أكثر دقة أنه لا يتم الإبلاغ عن انبعاثات مراكز البيانات الخاصة بهذه الشركات بشكل كاف. وأرجح أن يكون هذا هو الحال نظراً للانفجار العالمي للخدمات القائمة على السحابة، والتي تستضيفها مراكز البيانات في جميع أنحاء العالم. ويزداد هذا الطلب مع استهلاكنا للمزيد من خدمات الإنترنت، حيث يذكر بعض المحللين أن الانبعاثات الحقيقية من مراكز البيانات هذه قد تكون أعلى بنسبة ٦٦٢٪ من الأرقام الرسمية.

وقد أدى ظهور الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم هذه المشكلة. فتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل ChatGPT، تتطلب طاقة أكبر بكثير من التطبيقات التقليدية المستندة إلى السحابة. على سبيل المثال، تتطلب معالجة استفسار واحد من ChatGPT ما يقرب من عشرة أضعاف الكهرباء المطلوبة لبحث جوجل. ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في الطلب على الطاقة، حيث من المتوقع أن تنمو احتياجات الطاقة لمراكز البيانات بنسبة ١٦٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في نقص الإبلاغ عن الانبعاثات هو استخدام شهادات الطاقة المتجددة (RECs). والتي تسمح للشركات بالادّعاء باستخدام الطاقة المتجددة، حتى لو كانت الطاقة الفعلية المستهلكة تأتي من مصادر غير متجددة. وتُعرف هذه الممارسة، باسم «المحاسبة الإبداعية»، وتؤدي إلى أرقام انبعاثات رسمية ولا تعكس بدقة التأثير البيئي الحقيقي لمراكز البيانات.

هذا التباين بين تقارير الانبعاثات القائمة على السوق وتلك القائمة على الموقع تسلط الضوء على المشكلة بشكل أكبر. فالأرقام القائمة على السوق، التي تشمل شهادات الطاقة المتجددة، تُظهر غالباً انبعاثات أقل بكثير من الأرقام القائمة على الموقع، التي تأخذ في الاعتبار الطاقة الفعلية المستهلكة. على سبيل المثال، تم الإبلاغ عن انبعاثات «النطاق ٢»

الرسمية لشركة ميتا لعام ٢٠٢٢ عند ٢٧٣ طنًا مترًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، لكن الرقم القائم على الموقع كان أكثر من ٣,٨ مليون طن متري.

ومع استمرار نمو الطلب على مراكز البيانات، فمن الضروري أن تتبنى شركات التكنولوجيا طرقًا أكثر شفافية ودقة للإبلاغ عن انبعاثاتها. ويشمل ذلك التخلص التدريجي من استخدام RECS وتبني تدابير محاسبة بيئية مناسبة، والتي دعوت لتبنيها منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. عندها فقط يمكننا أن نفهم حقًا التأثير البيئي الحقيقي لصناعة التكنولوجيا والتخفيف منه.

أعلنت إدارة بايدن-هاريس عن إجراءات جديدة في عام ٢٠٢٤ للكشف عن الملوثات المناخية الكبرى وتقليلها. جاء ذلك كجزء من جهودها المستمرة لمواجهة تغير المناخ. هذه التحديثات تعكس الجهود المستمرة والتقدم في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة عالميًا، ومع ذلك، يجب أن نسعى لتطبيق المساءلة البيئية لفهم تأثير صناعة التكنولوجيا بالكامل. ويتطلب ذلك ممارسات محاسبية قوية تمكن الشركات والحكومات من الإبلاغ بدقة وفهم التكاليف والالتزامات البيئية.

في عام ١٩٩٩، أشرفت على إعداد تقرير شامل بعنوان «المحاسبة والإبلاغ المالي عن التكاليف والالتزامات البيئية» مع خبراء دوليين. كانت هذه المبادرة بإشراف جمعية المحاسبين القانونيين العرب (ASCA)، التي أسستها في عام ١٩٨٤، وتم إنجازها بالتعاون مع الأمم المتحدة والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR)، التي ترأسها.

وبصفتي رئيسًا لاتحاد المحضر المستدام، فإنني أطلب أصحاب السلطات بإعادة النظر في هذا العمل المهم للمساعدة في تقليل «محاسبة الكربون الإبداعية»، ووضع الممارسات التي من شأنها مساءلة هذه الشركات بشكل صحيح. يجب علينا جميعًا تحمل المسؤولية، حيث ينادي العالم مطالبًا بالتغيير الحقيقي لمساعدته على التعافي من جميع الأضرار التي يسببها تلوث الكربون.

## سياسة صندوق النقد الدولي للرسوم الإضافية

واجه صندوق النقد الدولي (IMF) انتقادات في السنوات الأخيرة بسبب سياسة الرسوم الإضافية، التي تفرض على الدول التي تتجاوز حدود الاقتراض، تلك السياسة التي أدت إلى وضع متناقض حيث أصبحت الدول المتعثرة ماليًا أكبر مصدر للإيرادات الصافية لصندوق النقد الدولي. كانت هذه الرسوم الإضافية تهدف في البداية إلى ردع الاقتراض المفرط، لكنها بدلاً من ذلك زادت من الأعباء المالية على هذه الدول، مما يتناقض مع مهمة صندوق النقد الدولي في الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي.

لقد أثرت سياسة الرسوم الإضافية التي يتبعها صندوق النقد الدولي بشكل كبير على الدول التي تعاني بالفعل من الديون. على سبيل المثال، واجهت باكستان تحديات اقتصادية شديدة، بما في ذلك الفيضانات المدمرة التي غمرت ثلث أراضيها. وكانت الرسوم الإضافية، التي ارتفعت مع معدل الصندوق الأساسي من أقل من ١٪ إلى ما يقرب من ٥٪، سبباً في دفع إجمالي معدل الإقراض للدول إلى حوالي ٨، ٧٪. هذه الزيادة صعبت على هذه الدول الخروج من ضغوط الديون، حيث تُجبر على تخصيص المزيد من احتياطياتها الشحيحة من العملات الأجنبية لسداد ديون صندوق النقد الدولي.

بعد أن كنت قد قدمت المشورة إلى منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة في مختلف المناصب القيادية، أرى أن سياسة الرسوم الإضافية غير مجدية وغير مؤيدة للدورة الاقتصادية بطبيعتها. فمن خلال زيادة العبء المالي على البلدان خلال أوقات الأزمة، تقوض هذه السياسة الأساس المنطقي لصندوق النقد الدولي، الذي تم إنشاؤه لتوفير التمويل المقابل لدورة الدول الاقتصادية. هذه الرسوم الإضافية لا تضمن السداد أو حماية موارد صندوق النقد الدولي؛ بل تجعل الدول أكثر اعتمادًا على الصندوق. هذا الاعتماد يحد من قدرتها على تراكم احتياطيات النقد الأجنبي واستعادة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، مما يزيد من الضغط المالي على الدول، وهو ما يتعارض مع مهمة صندوق النقد الدولي في حماية الاستقرار المالي.

تمثل مراجعة لصندوق النقد الدولي المستمرة لسياسة الرسوم الإضافية فرصة لمعالجة هذه القضايا. وقد دعا العديد من الأصوات البارزة، بما في ذلك مجموعة العشرين من الدول النامية، وعدد من المشرعين الأمريكيين، إلى إجراء إصلاحات. إن الحل الأبسط هو إلغاء الرسوم الإضافية تمامًا. وإذا ثبت أن هذا غير ممكن سياسيًا، فقد تشمل الإصلاحات الأخرى وضع حد أعلى لإجمالي رسوم الفائدة أو رفع الحدود فرض رسوم إضافية. ستساهم مواءمة هذه الحدود مع الحدود الحالية في ضمان تطبيق الرسوم الإضافية في الظروف الاستثنائية فقط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن احتساب مدفوعات الرسوم الإضافية كسداد أصلي لقروض صندوق النقد الدولي قد يؤدي إلى تخفيف بعض الضغوط المالية على الدول المثقلة بالديون. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تساعد في تقليل العبء المفرط على الدول التي تعاني من ضائقة مالية، مما يسمح لها بالتركيز على تحقيق النمو المستدام والوفاء بالالتزامات الدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الخاصة بالأمم المتحدة واتفاق باريس المناخي.

من خلال تقليل أو إلغاء الرسوم الإضافية، يمكن لصندوق النقد الدولي دعم الدول في الأزمات بشكل أفضل، ما يساعدها على التعافي في بيئة اقتصادية عالمية صعبة، ويسمح لها بإعادة بناء دولها وتطوير اقتصادات تساهم بشكل إيجابي في المجتمع.

## أمن أنظمة الذكاء الاصطناعي: التداعيات على الأمن القومي

أدى الانتشار السريع للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم إلى تحقيق تقدم كبير وفتح فرص جديدة. ومع ذلك، فإنه يمثل أيضاً مجموعة جديدة من الثغرات والتهديدات، لا سيما فيما يتعلق بالأمن القومي. ومع تزايد تكامل أنظمة الذكاء الاصطناعي في البنية التحتية الحيوية وآليات الدفاع والعمليات الحكومية، تزداد احتمالية إساءة استخدامه من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من الكيانات الخبيثة.

هذا كله مقلق جداً حيث أصبح العالم أكثر خطورة، خاصة مع الاختراق الأخير لأجهزة الاتصالات في لبنان، والذي أدى إلى خسائر مأساوية في الأرواح. إنه من المحتم أن ينتقل مثل هذا التخريب إلى مجالات تكنولوجية أخرى، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. إن مصدر القلق الرئيسي في الذكاء الاصطناعي هو النطاق الذي يمكن أن يتسبب فيه مثل هذه الهجمات من دمار إذا تم اختراقها، نظراً لزيادة قوة هذه الأنظمة مع تطورها وانتشار تطبيقها في الدوائر الحكومية والعسكرية حول العالم.

ولأن تقنيات الذكاء الاصطناعي تستخدم بشكل متزايد في الأمن القومي لمهام مثل المراقبة، وتحليل الاستخبارات، وأنظمة الدفاع الذاتية، فإن دمجها هذا يعزز كفاءة وفاعلية هذه العمليات، لكنه أيضاً يوسع نطاق الهجمات المحتملة للخصوم، حيث أكدت وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) على أهمية تأمين أنظمة الذكاء الاصطناعي لحماية المصالح الوطنية.

لقد تم تحديد الجهات الفاعلة المرتبطة بالدولة على أنها تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدراتها السببرانية، بالإضافة إلى اختراق تلك التي يستخدمها الآخرون، لذلك يمكن أن تكون تأمين هذه الأنظمة مهمة شاقة، خاصة وأن الأنظمة القائمة على التعلم

الآلي يمكن أن تكون معقدة وغامضة، مما يجعل من الصعب تحديد الثغرات والتخفيف من حدته فأنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد بشكل كبير على مجموعات البيانات الكبيرة، التي يمكن استهدافها أيضاً للسرقة أو التلاعب.

لذلك من الضروري أن تعزز الدول بنية الأمن السيبراني الوطنية لديها، وأن تستثمر في أبحاث الذكاء الاصطناعي لتطوير القدرة على تحديد هذه التهديدات والتخفيف من حدتها، بالإضافة إلى توعية صانعي السياسات والجيش والجمهور حول الذكاء الاصطناعي وآثاره الأمنية لبناء دول أكثر مرونة.

كما يجب أن يكون هناك تعاون دولي وتبادل للمعلومات لمساعدة الدول على الدفاع بشكل جماعي ضد تهديدات الذكاء الاصطناعي، وتطوير أنظمة كشف متقدمة، وتعزيز التعاون بين القطاعين الخاص والعام لبناء آلية دفاع متعددة الطبقات كجزء من استراتيجية شاملة للبقاء في الصدارة أمام التهديدات المتطورة في هذا المجال.

الذكاء الاصطناعي هو الحدود التكنولوجية الجديدة التي يجب أن نسخرها ونضبطها بثقة كاملة لضمان عدم تعرضنا للابتزاز من قبل أي جهات حكومية فاعلة تتطلع لإيذائنا بسبب سداجتنا تجاه هذه التكنولوجيا.

## أهداف الصين في تقنية البلوك تشين

وقعت الصين مؤخرًا على مبادرة لاعتماد تقنية البلوك تشين في بنية البيانات الوطنية. وأعتبر هذه الخطوة بمثابة إنجاز مهم في مسار التحول الرقمي الذي تسلكه البلاد، والذي يهدف إلى إنشاء بنية بيانات وطنية موحدة بحلول عام ٢٠٢٩.

لقد تحدثت بشكل موسع عن تقنية البلوك تشين في السابق، لا سيما في كتابي الذي يحمل عنوان «عالم المعرفة الشجاع»، حيث شرحت فيه كيف ستحدث هذه التقنية ثورة في طريقة تخزين السجلات والمعاملات. فالبلوك تشين توفر دفتر حسابات مشترك وغير قابل للتغيير، مما يسهل عملية تسجيل وتتبع المعاملات والأصول.

ويمكن اعتبار هذا الدفتر بمثابة النسخة الحديثة من السجلات الورقية التقليدية، حيث يسمح بتتبع أو تبادل أي شيء ذو قيمة من خلال دفتر رقمي مؤرخ بالزمن. وتتم إدارة هذا النظام بواسطة مجموعة من الحواسيب الموزعة، المتصلة ببعضها البعض عبر تشفير متقدم يضمن مقاومتها للتعديل غير المصرح به ويعزز من مستوى أمنها بشكل كبير.

تكمن مميزات تقنية البلوك تشين في أنها لا تخضع لسيطرة شخص واحد، ولا تحتوي على نقطة فشل واحدة. وتتمثل أهمية هذه الخصائص في جعلها خيارًا جذابًا لأي قطاع يحتاج إلى تخزين واسترجاع المعلومات المتعلقة بالمعاملات بطريقة آمنة وسريعة.

يمثل اعتماد الصين لتقنية البلوك تشين في بنية بياناتها الوطنية خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية والمصدقية في إدارة البيانات، من خلال إنشاء بلوك تشين مخصص للأصول الوطنية والبيانات والمعاملات. سيتيح ذلك إمكانية تتبع العمليات وتحقيق المساءلة، مما يضمن إدارة البيانات بشكل آمن وشفاف.

وبينما بدأت الصين في اتخاذ خطوات ملموسة نحو اعتماد تقنية البلوك تشين في بنيتها التحتية للبيانات الوطنية مع وجود خطة واضحة للتنفيذ، لا تزال الولايات المتحدة في المراحل الأولى من استكشاف وتنفيذ هذه التقنية. تمثل خطة الصين الطموحة للاستفادة من تقنية البلوك تشين خطوة هامة نحو تعزيز إدارة البيانات والشفافية والأمن والكفاءة. ومن خلال تطوير بلوك تشين مخصص، تبرز الصين كقائدة في مجال الابتكار الرقمي، مما يضع معيارًا جديدًا يمكن للدول الأخرى أن تتحدي به.

## وكلاء الذكاء الاصطناعي - مستقبل التعلم

التعليم حق إنساني أساسي، وهو من القضايا التي لطالما كنت شغوقاً بها طوال حياتي. فمن الضروري أيضاً أن نعمل على القضاء على الأمية وتعميم التعليم إذا كنا نرغب في القضاء على الفقر وبناء مجتمعات تساهم بشكل إيجابي في التنمية العالمية.

في عام ١٩٩٥، وبصفتي رئيس فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالمعايير والإفصاح، ترأست أول مؤتمر للأمم المتحدة حول تغيير التعليم.

ولتحقيق هذا الهدف، أسست العديد من المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب في الماضي، وكان آخرها جامعة طلال أبوغزاله الرقمية (TAG-DU)، التي أنشئت بهدف توفير تعليم عالي الجودة لجميع من يسعى إليه. أنا أو من بأن التعليم يجب أن يتطور ويتبنى أساليب مبتكرة لإعداد كوادر بشرية مؤهلة، وهو أمر بالغ الأهمية في هذا العالم الرقمي.

ومع تزايد انتشار أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، أصبح استخدام وكلاء الذكاء الاصطناعي في التعليم هو التكنولوجيا الحديثة التي من المتوقع أن تحدث تحولاً كبيراً في عملية التدريس والتعلم. يشهد التعليم تحولاً من النمط التقليدي إلى التعليم المرن والشامل، حيث يوفر وكلاء الذكاء الاصطناعي منصات قابلة للتخصيص يمكن من خلالها أتمتة المهام الروتينية مثل تخطيط الدورات الدراسية والتقييم والاختبارات، مما يتيح للمعلمين تركيز جهودهم على تحقيق نتائج تعلم أفضل.

وباستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي المتقدمة ومعلومات الطلاب، تمتلك هذه الأنظمة القدرة على تحليل اهتمامات الطلاب، أدائهم السابق، وطموحاتهم المهنية وذلك للتوصية بالدورات التدريبية التي تناسب مع أهدافهم، مما يضمن تجارب تعلم مخصصة، ويجعل التعليم أكثر تخصيصاً وملاءمة. تلعب الأدوات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في التعلم المخصص من خلال أتمتة المهام وتوفير التغذية الراجعة الفورية، مما يجعل التعليم أكثر ديناميكية وتعاوناً.

إن تحقيق الديمقراطية في استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم يُمثل تحوُّلاً كبيراً، حيث يشجع على الابتكار بطريقة لم تكن ممكنة سابقاً. فقد أصبح العديد من المعلمين في المدارس والجامعات الآن قادرين على إنشاء وكلاء ذكاء اصطناعي خاصين بهم باستخدام اللغة الطبيعية. تضمن هذه الإمكانيّة توفير الوصول الذي يلبي احتياجات كل من المتعلمين والمعلمين عبر الأدوات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، وفي الوقت نفسه، تعزز من جودة التعليم.

يعد «وكلاء الذكاء الاصطناعي» بتوفير تعليم أكثر ذكاءً وترابطاً، مما يفتح الأفق لمستقبل تعليمي أكثر إشراقاً للجميع. وهذا أمر حيوي للغاية نظراً لأننا نتعامل مع نظام تعليمي تقليدي قديم ومعطل، تم تصميمه لخدمة اقتصادات الماضي، وليس الاقتصاد التكنولوجي الذي نعيش فيه اليوم.

ومن خلال استغلال قوة الذكاء الاصطناعي، يمكننا بناء نظام تعليمي أكثر عدلاً وفعالية، يعزز قدرة الطلاب والمعلمين على حد سواء. لقد بدأت الثورة بالفعل، ويبدو أن مستقبل التعليم يحمل أفاقاً واعدة للغاية.

لقد طالبت لسنوات عديدة بضرورة تحول النظام التعليمي التقليدي. وأتطلع الآن إلى ما يجتبه هذا العام من تطورات في مجال التعليم. لذلك أناشد جميع المعلمين والمؤسسات التعليمية أن يكتسبوا مهارات الذكاء الاصطناعي وأن يصبحوا مراكز للتعليم في هذا المجال، من أجل إعداد جيل مستقبلي من العمال الرقميين المهرة.

## دين الولايات المتحدة والسياسة والجهات الفاعلة غير الحكومية

في إطار مساعي مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأميركيين لتجنب إغلاق الحكومة الأميركية، قام المجلسان مؤخرًا بتمرير تدبير تمويل مؤقت يضمن استمرار التمويل الفيدرالي بالمستويات الحالية حتى ١٤ مارس ٢٠٢٥. وتشمل هذه التشريعات، التي وقعها الرئيس جو بايدن، تخصيص ١٠٠ مليار دولار كمساعدات إغاثية للكوارث، بالإضافة إلى ١٠ مليارات دولار لدعم المزارعين.

وعارض مشروع القانون هذا مطالبة سابقة من الرئيس دونالد ترامب بتعليق سقف الدين الأميركي. ومع ذلك، فقد حال إقرار المشروع دون حدوث إغلاق حكومي كان من الممكن أن يؤثر على الآلاف من موظفي الحكومة الأميركية وسفر العطلات. كما أبرزت الدراما السياسية الصراعات داخل الحزب الجمهوري وتأثير ترامب، ما كشف عن أنه ليس لديه السيطرة على الحزب كما كان يعتقد.

لقد كانت الولايات المتحدة في دوامة ديون لفترة طويلة، مع اقتراب ضخم، ما يترتب عليه آثار كبيرة على آفاق نموها. وتبلغ حاليًا نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة ٣٩, ١١٠٪، ما يدل على أن الدين الوطني يفوق الإنتاج الاقتصادي للبلاد. ومنذ العام ٢٠١٩، كان الدين الأميركي أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يُعد مؤشرًا اقتصاديًا غير إيجابي. ويشكل هذا المستوى المرتفع من الديون تحديات كبيرة لرعاية البلاد ونموها، في حين أن منافستها الصين تحقق نموًا متفائلًا وديونًا أقل بكثير، رغم التحديات الاقتصادية التي تواجهها.

وفي الأحداث السياسية الجارية في الولايات المتحدة، برز إيلون ماسك كفاعل سياسي مؤثر، حيث أظهر معارضة قوية لمشروع قانون التمويل، ولعب دورًا رئيسيًا في تعطيل الاتفاق المبدئي. ويكمن نفوذ ماسك في قدرته على التأثير بشكل كبير على صانعي القرار،

بها في ذلك أعضاء الكونغرس الجمهوريون والرئيس المنتخب ترامب الذي تبني آراء ماسك وطالب بتعليق سقف الدين العام. وقد تضمنت اعتراضات ماسك على مشروع القانون معلومات مغلوطة حول الشؤون المالية الحكومية والاستعداد للصحة العامة، ما يثير تساؤلات حول طبيعة هذا النفوذ، خاصة في ظل التقارير التي تشير إلى تمويل ماسك لحملة ترامب الانتخابية بمبالغ كبيرة.

ومن المحتمل أن يصبح ماسك شخصية أكثر تأثيرًا في السياسة الأميركية رغم عدم انتخابه، وهو ما لا يمثل صورة جيدة لأقوى ديمقراطية في العالم. وعلى الرغم من أن ماسك ليس ممثلًا منتخبًا للشعب، إلا أنه سيقود، إلى جانب فيفيك راماسوامي، «إدارة كفاءة الحكومة»، وهي هيئة غير حكومية تقدم المشورة للحكومة بشأن تدابير خفض التكاليف.

ويشير كل هذا إلى احتمال وجود تضارب كبير في المصالح بتقلد ماسك مثل هذا المنصب، حيث قد لا تتوافق مصالحه بالضرورة مع مصالح الجمهور، مع وجود احتمال كبير بأن تؤثر أجندته التجارية والشخصية على توصياته.

أتوقع مواجهة تحديات كبيرة في ظل الحكومة الأميركية القادمة إذا استمر ماسك في هذا المنصب، كما أتوقع تحديات للاقتصاد الأميركي في العام ٢٠٢٥ إذا لم تتحسن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

## العالم العربي يقف اليوم على أعتاب لحظة تاريخية

خلف المشهد المتدرج عميقاً في المنطقة تقفز إلى الواجهة مشاريع ومخططات تهدف إلى إعادة رسم خريطة العالم العربي وتفتيتها سياسياً، واجتماعياً، وجغرافياً بما يتجاوز خطر سيئة الذكر اتفاقية سايكس-بيكو التي مضى عليها أكثر من قرن لتبقى المنطقة حبيسة مصالح القوى الإقليمية والدولية التي لطالما استغلت ضعفنا لتحقيق أجنداتنا على حساب الشعوب ومستقبلها.

وتشير الأحداث الأخيرة إلى وجود محاولات لتقسيم العالم العربي إلى مناطق نفوذ متناحرة، حيث تعتبر سوريا نقطة محورية لهذه المخططات، إذ يؤدي تقسيم سوريا إلى تحقيق مصالح استراتيجية للكيان الغاصب، مع تداعيات كارثية على استقرار المنطقة من خلال خلق فراغات في السلطة وزيادة حدة الصراعات.

دول عدة تشترك في تشكيل هذه المعادلة المعقدة، بينما تواجه إيران ضغوطاً دولية لإضعاف نفوذها الإقليمي، والنتيجة المتوقعة هي تقويض استقرار المنطقة برمتها وتحويل الدول العربية إلى كيانات مفككة ضعيفة دون أمل بعمل عربي مشترك.

وفي قلب هذه التحديات المتشابكة تأتي قضيتنا المركزية الفلسطينية فبينما كانت تاريخياً رمزاً للوحدة العربية، فإنها أصبحت اليوم تعاني من تراجع مستمر في مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، إضافة إلى عوامل أخرى كضعف الالتزام العربي، إلى جانب التغيرات في التحالفات الإقليمية وتراجع الدور الإقليمي لإيران التي كانت داعماً رئيسياً لمحور المقاومة ووحدة الساحات.

وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن للعالم العربي الوقوف مكتوف الأيدي، بل يجب على الدول العربية رفض الانقسام والسلبية والعمل بشكل جماعي لمواجهة هذه التحديات

والوقوف بحزم أمام أية محاولات لتقسيم سوريا أو العراق، والتأكيد على سيادة الدول ووحدها، كما يتوجب عليها إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بإحياء الالتزام العربي من خلال دعم دبلوماسي ومالي قوي، مع الضغط لاستعادة مكانتها المحورية في الأجندة الدولية.

كما يجب تعزيز التعاون العربي والتنسيق بين الدول العربية كضرورة استراتيجية لمواجهة التدخلات الخارجية عبر توظيف الدبلوماسية والقوة الناعمة وهي كثيرة فضلا عن تأكيد الهوية العربية كحجر الزاوية لاستعادة التضامن وتوحيد الرؤية لمستقبل مشترك.

وأقول إن العالم العربي يقف اليوم على أعتاب لحظة تاريخية فالتحديات جسيمة والأخطاء من أمامنا وخلفنا وما من راد لها إلا الإرادة الجماعية بعكس مسار التفكك ولا يتطلب ذلك إلا وضوحًا في الهدف، وعزيمة في التنفيذ، والتزامًا بمبادئ الوحدة والسيادة.

## الانعزالية الأمريكية: خسارة النفوذ... وفرصة للصين

في خطوة تعكس نزعة انعزالية متزايدة وتجاهلاً لدورها التاريخي، يسعى مشرعون جمهوريون إلى سحب واشنطن من الأمم المتحدة، في مشروع يعكس أيديولوجيا «أمريكا أولاً» التي تبناها الرئيس ترامب في ولايته الأولى وعززها أكثر في ولايته الحالية.

لكن هذا القرار-برأيي- لا يهدد فقط مكانة واشنطن كقوة عظمى، بل يضعف النظام الدولي الذي ساهمت في بنائه منذ الحرب العالمية الثانية، ويفتح الباب أمام بكين لملء الفراغ. فرغم عيوبها، تبقى الأمم المتحدة المنصة الوحيدة التي تجمع دول العالم لمعالجة القضايا المشتركة، من الأزمات الإنسانية إلى تغير المناخ، وعليه فإن الانسحاب ليس مجرد عزلة دبلوماسية، بل تنازل طوعي عن القيادة العالمية، لاسيما أنها ساهمت بأكثر من ١٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢ أي ما يعادل ثلث ميزانية المنظمة، فهل تتخلى اليوم عن نفوذها في منظومة دولية تمولها بهذا الحجم.

تاريخياً سبق تقديم مثل هذه مشاريع مشابهة في الكونغرس، لكنها لم تحظَ بالدعم الكافي، ومع ذلك، أرى أن الانسحاب من الأمم المتحدة ليس فقط خيانة للنظام العالمي، بل هو أيضاً خيانة للمبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة، وبدلاً من إصلاح المنظمة، تختار واشنطن تقويضها، وبدلاً من دعم حقوق الإنسان تنسحب من الساحة الدولية، تاركة فراغاً قد تملؤه قوى أخرى.

لكن إن أبصر المشروع النور، ستكون بكين المستفيد الأكبر، إذ تعد ثاني أكبر مساهم مالي، وستعزز نفوذها داخل المنظمة، كما ستوسع وجودها في المنظمات الأممية الفرعية مثل الصحة العالمية ومجلس حقوق الإنسان، وغياب واشنطن سيمنحها فرصة ذهبية.

أما موسكو، فستعمل على تعزيز تحالفاتها مع دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية لتعزيز تأثيرها داخل المنظمة، ورغم ذلك، يظل تأثيرها محدوداً مقارنة بالصين، ذات النفوذ الاقتصادي الأقوى.

أما القارة العجوز وفي ظل غياب الولايات المتحدة، فقد يسعى الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور أكبر رغم عدم قدرته على تعويض التمويل الأمريكي بالكامل، لكن ربما تزيد دول القارة مساهماتها تدريجيًا، فيما قد تلعب فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة دورًا دبلوماسيًا أكثر نشاطًا، وإن كان دون أن يعوض الغياب الأمريكي بالكامل.

أما نيودلهي، التي تسعى للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، فقد تستغل الفرصة لتعزيز مطالبها، فيما قد تزيد البرازيل وجنوب إفريقيا، الأعضاء في «بريكس»، من نفوذها داخل المنظمات الأهمية الفرعية مثل برنامج الغذاء العالمي.

عربيا، قد تعمل دول الخليج، مثل السعودية والإمارات، على زيادة مساهماتها المالية لتوسيع نفوذها الدبلوماسي عالميًا.

وأرى أن انسحاب الولايات المتحدة لن يؤدي مباشرة إلى حرب، لكنه سيزيد من عدم الاستقرار العالمي، ويؤدي إلى تصعيد الصراعات الإقليمية وسباق تسلح جديد، مما قد يرفع من احتمالات نشوب حروب مستقبلية، وعليه لمواجهة هذا التغيير، قد تلجأ الدول إلى بدائل عن الأمم المتحدة، مثل حلف الناتو الذي قد يزداد نفوذه في بعض القضايا الأمنية، والتحالف الرباعي الذي يضم الولايات المتحدة، اليابان، الهند، وأستراليا ليشمل مزيدًا من الدول لمواجهة النفوذ الصيني.

وقد نشهد تحالفات إقليمية جديدة، بما قد يقسم العالم إلى محاور متنافسة، حيث تتحالف الدول الغربية بقيادة الاتحاد الأوروبي مع اليابان وكندا وأستراليا، بينما تقود الصين وروسيا محورًا مضادًا يضم إيران وكوريا الشمالية وبعض دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لكن الحسنة الوحيدة تكمن في أن الكيان الصهيوني، الذي طالما استفاد من الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن، قد يجد نفسه أمام حقيقة جديدة: لا حماية أمريكية أبدية، ولا حصانة من العدالة الدولية، لاسيما أنه ومنذ سبعينيات القرن الماضي، استخدمت واشنطن حق النقض عشرات المرات لحمايته من الإدانة الدولية.

إذن، نحن لسنا أمام «أمريكا أولاً» التي يروج لها ترمب وفريقه، بل «أمريكا وحدها» ومن ثم حلفائها في عالم لن ينتظره.

## التحديات التي تواجه استمرارية الذكاء الاصطناعي

يستيقظ الملايين حول العالم الآن على الذكاء الاصطناعي، حيث تقوم الشركات بإنفاق مليارات الدولارات لتطويره من أجل تحقيق الهيمنة العالمية. ومع ذلك، هناك دلائل على أن هذا التقدم قد يبدأ في التباطؤ، مع تصاعد المخاوف بشأن الاستدامة والربحية والتكاليف الضخمة المتعلقة بالتطوير، مما بدأ يثير اهتمامات المعنيين في هذا القطاع.

أحد المخاوف الرئيسية هي تكلفة تطوير هذه الأنظمة التي يُقال إنها تكلف مئات الملايين من الدولارات من حيث القدرة الحاسوبية والبيانات. يسعى المستثمرون الأمريكيون إلى استرداد أموالهم من الاستثمار الكبير الذي قاموا به، وهم مترددون في الاستمرار في الاستثمار في التكنولوجيا لا تمتلك مسارًا واضحًا لتحقيق الربح.

ثمة مشكلة أخرى تتمثل في التأثير البيئي لتطوير هذه الأنظمة المعقدة والانبعاثات الكبيرة الناتجة عن ثاني أكسيد الكربون. فلا يمكننا الاستمرار في تطوير أنظمة أكبر دون مراعاة البيئة. يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي الصينية مثل Qwen و DeepSeek تثبت تحقيق نفس الأداء بتكلفة أقل واستهلاك موارد أقل، مما يقدم طريقة بديلة لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي.

علاوة على ذلك، كان هناك الكثير من الضجيج المحيط بأنظمة الذكاء الاصطناعي باعتبارها الحل التكنولوجي النهائي. كانت هذه التوقعات مضللة، وقد فاقمتها المبالغات من قبل فرق المبيعات والتسويق، مما جعل من الصعب تحقيقها بشكل متزايد. فعندما لا تتماشى الحقيقة مع هذه التوقعات، يبدأ الشك في الانتشار، ويبدأ المستثمرون في التساؤل عن الوجهة الأمثل لأموالهم. وإذا تراجعت الثقة، فإن تدفق رأس المال الضروري لدعم البحث والنشر سيتراجع كذلك، مما يؤدي إلى تباطؤ الابتكار في هذا القطاع بشكل فعال. ومن الأمثلة على ذلك إطلاق DeepSeek، الذي أدى إلى عملية بيع كبيرة للأسهم في الولايات المتحدة، مما أظهر أن المستثمرين أصبحوا في حالة من الحذر البالغ تجاه استثماراتهم.

من الواضح أن الصين تشهد تقدماً سريعاً في هذا القطاع الديناميكي. وقد أولت اهتماماً كبيراً لتطوير خوارزميات فعّالة رغم العقوبات التكنولوجية الأمريكية المفروضة عليها. تركز الصين على إنتاج أنظمة مماثلة لتلك الموجودة في الولايات المتحدة بتكلفة أقل بكثير، مع تحسين أكبر وإمكانية توسيع أعلى. فربما يتعين على الشركات الأمريكية إعادة النظر في مسارها الحالي في تطوير الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من استراتيجية تطوير الذكاء الاصطناعي الصينية.

من الواضح أن هناك العديد من التحديات التي قد تبطئ استمرارية تطوير الذكاء الاصطناعي، مثل التكاليف المتزايدة، وقضايا الطاقة، ومخاوف المستثمرين، والمخاطر الجيوسياسية. أرى أنه يجب تعزيز التعاون الدولي بين المتخصصين في التكنولوجيا، والحكومات، والشركات في هذا القطاع، إذ توجد مخاوف ومخاطر مشتركة يمكن التخفيف منها بشكل أفضل من خلال التعاون بدلاً من الجهود المنفردة.

بصفتي رئيساً لتحالف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية العالمي في الأمم المتحدة، أدرك تماماً أهمية وجود قطاع صحي للذكاء الاصطناعي، وأعمل على توفير كافة الموارد المتاحة في TAG.Global لتحقيق هذا الهدف. يعد هذا الابتكار من أبرز التطورات في العصر الحديث، ويتطلب روح التعاون من أجل المصلحة العامة لجميع البشر، بدلاً من التركيز فقط على الربح المؤسسي.

## جنوب أفريقيا... نموذج للصدود أمام الضغوط الدولية

ظلت جنوب أفريقيا دائماً مثلاً للثبات على المبادئ، خاصة في دعم القضية الفلسطينية، رغم التكاليف الباهظة التي تتحملها، والدولة التي عانت لعقود من نظام الفصل العنصري تدرك جيداً معنى الظلم والقمع، ودعمها لفلسطين ليس مجرد موقف سياسي، بل التزام أخلاقي نابع من تجربتها التاريخية.

ورغم الضغوط الأمريكية المتزايدة لسحب الدعوى ضد الكيان الغاصب أمام محكمة العدل الدولية، والتي تشمل وقف المساعدات وتجميد اتفاقيات تجارية كبرى مثل «أغوا»، ما يهدد صادرات بقيمة ٦, ٣ مليار دولار، فلا تزال بريتوريا متمسكة بموقفها.

وقد ترجم هذا الموقف النبيل من قبل إلى إجراء قانوني غير مسبوق، حين رفعت العام الماضي دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد الكيان بتهمة ارتكاب إبادة جماعية في غزة، مقدمة أدلة قوية تدعم القضية، ومؤكدة أن العالم لا يمكن أن يغض الطرف عن هذه الفظائع.

لكن هذا الموقف لم يأت دون ثمن، فالعقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية تهدد استقرار جنوب أفريقيا، التي تعاني أصلاً من تحديات داخلية معقدة، ومع ذلك، تؤمن قيادتها بأن العدالة الدولية ليست مجرد شعار، بل مبدأ بطولي ونبيل يستحق الدفاع عنه، مهما كان الثمن.

وفي هذا السياق، أحيي تصريح وزير العلاقات الدولية والتعاون رونالد لامولا لتأكيد هذا الالتزام، حيث قال: «نحن قادمون من تاريخ نضال وسعي نحو الحرية، ونؤمن بأن

كل إنسان يستحق العدالة والكرامة الإنسانية وأن جنوب أفريقيا لن تتراجع عن دعمها للقضية الفلسطينية، مشددًا على أن التمسك بالمبادئ قد يكون مكلفًا، لكنه ضروري لحماية القانون الدولي من الانهيار.

إن موقف جنوب أفريقيا ليس مجرد تحدٍ سياسي أو قانوني، بل هو معركة للحفاظ على الكرامة الإنسانية والنظام الدولي في مواجهة المصالح الجيوسياسية. ووسط تراجع الالتزام بالقانون الدولي، تظل جنوب إفريقيا وفية لرؤية زعيمها الراحل نيلسون مانديلا، الذي قال: «حریتنا منقوصة بدون حرية الفلسطينيين.»

ورغم أن التحديات تأتي في الأساس من الخارج، إلا أن بریتوريا تواجه أيضًا تحديات داخلية، فبينما تطالب بعض الأصوات داخل الحكومة بإصلاح العلاقات مع واشنطن، يرى آخرون أن الضغوط الأمريكية جزء من حملة أوسع ضد استقلال القرار الدولي.

ومع ذلك، تؤكد جنوب أفريقيا أن العدالة لا يمكن أن تخضع للابتزاز السياسي، وأن القيم الإنسانية يجب أن تبقى فوق المصالح الضيقة.

## الصين - خطوة أقرب إلى الطاقة شبه اللامحدودة

تُعد الطاقة من السلع الحيوية في عالمنا المعاصر، وتحتل مكانة بارزة على أجندات جميع الدول على مستوى العالم. كان أمن الطاقة يشكل مسألة ذات أهمية كبيرة خلال الجلسات التي شاركت فيها أثناء تقديم المشورة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن تحديد مستقبل التجارة، وأثناء فترة عضويتي في غرفة التجارة الدولية في فرنسا. تعتبر الحكومات هذا الموضوع أولوية قصوى، إذ أن تحقيق الاستقلالية في الطاقة يفتح آفاقاً واسعة للابتكار والازدهار والتقدم التكنولوجي.

لقد برزت الصين في طليعة السباق نحو حلول الطاقة المستدامة من خلال مفاعل «توكاماك المتقدم عالي الإشعاع» (EAST) بعد التقدم الكبير في تكنولوجيا الاندماج النووي. وقد أُطلق على هذا المفاعل اسم «الشمس الاصطناعية»، حيث يقوم بإعادة خلق درجات الحرارة المرتفعة التي توجد في الشمس داخل غرفة مصممة خصيصاً لذلك، مُنتجاً كمية هائلة من الطاقة مع الحد الأدنى من النفايات المشعة مقارنة بالمفاعلات النووية التقليدية.

لا يُعدّ هذا الإنجاز مجرد تقدم علمي مهم، بل يمثل أيضاً خطوة استراتيجية حاسمة قد تترك تأثيرات بالغة على الاقتصاد الصيني ومكانة الصين على الساحة العالمية. إن النجاح في تجاريّة تكنولوجيا الاندماج النووي قد يُحدث تحولاً جذرياً في قطاع الطاقة في الصين من خلال تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يسهم بشكل كبير في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. ومع ذلك، يبقى الطريق نحو تحقيق تكنولوجيا الاندماج النووي قابلاً للتحديات، إذ لا تزال تفضلنا عدة سنوات قبل أن تصبح هذه التكنولوجيا قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية.

لقد كانت الحكومة الأمريكية نشطة في متابعة تكنولوجيا الاندماج النووي، من خلال مبادرات ممولة من الحكومة مثل «منشأة الإشعاع الوطنية» (NIF)، بالإضافة إلى المشاريع

الخاصة التي تسعى لتحقيق اختراقات في مجال طاقة الاندماج. ومع ذلك، فإن النهج المركزي الذي تتبعه الصين، المدعوم بدعم حكومي كبير، قد منحها ميزة كبيرة في تقدم أبحاث الاندماج النووي.

إن نجاح تسويق طاقة الاندماج النووي سيكون ذا أهمية بالغة للاقتصاد الصيني، حيث سيتيح توفير مصدر طاقة مستدام يقلل من تكاليف الطاقة ويحفز المزيد من الابتكار في الاقتصاد. كما سيسهم هذا النجاح في تعزيز النفوذ السياسي للصين على الساحة العالمية، مما يجعلها واحدة من اللاعبين الرئيسيين في سوق الطاقة الجديد.

أهنئ المجتمع العلمي الصيني على هذه الإنجازات المتميزة، وأعرب عن تقديري الكبير للرئيس شي جين بينغ لتمكينه من خلق بيئة مواتية تسهم في نمو وازدهار الابتكار في مجال الطاقة.

## هل تقوض حكومة الظل الديمقراطية الأمريكية؟

قام إيلون ماسك بتمويل حملة انتخاب دونالد ترامب بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار. وهو يشغل حالياً منصب قائد إدارة الكفاءة الحكومية (DoGE)، مما يؤدي إلى تركيز قدر كبير من القوة والسلطة في يد شخص غير منتخب، ما يهدد صحة الديمقراطية الأمريكية ويقوض المبادئ التي تقوم عليها.

على الرغم من أن إدارة الكفاءة الحكومية (DoGE) هي منظمة غير حكومية، يبدو أن إيلون ماسك يمارس قدرًا كبيرًا من النفوذ داخل الحكومة الأمريكية، مدعومًا بتفويض شبه مطلق من الرئيس. يظهر ذلك في محاولاته الأخيرة لتقليص حجم أو دمج الوكالات الحكومية مثل وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، حيث اتهمها بالفساد دون تقديم أدلة قاطعة تدعم هذه الاتهامات. وإذا تمكن ماسك من تحقيق أهدافه، فإنه سيسهم في تقويض أكبر مزود للمساعدات الإنسانية في العالم، ما سيؤدي إلى كارثة في العمليات الإنسانية على الصعيد العالمي. وقد أسفر ذلك بالفعل عن حالة من الفوضى والاضطراب في الوكالات الحكومية، حيث تم إغلاق أنظمة ٦٠٠ موظف في وكالة USAID دون وضوح بشأن مستقبلهم. يبدو أن إدارة الكفاءة الحكومية تعاني من نقص في الشفافية والمساءلة في ممارساتها، مع وجود ماسك على رأسها بسلطة مطلقة.

في منصبه الجديد، يبدو أن ماسك قادر على تجنب الإفصاحات المالية وعملية التدقيق العامة، وهو ما يشكل مسألة بالغة الأهمية فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة في الحكومة الفيدرالية. إلا أن امتلاكه لمنصة التواصل الاجتماعي «إكس» (التي كانت تُعرف سابقًا بتويتر) يتيح له استغلال تأثيره الإعلامي الواسع لتبرير أفعاله، والتأثير في الأحكام، والترويج لآرائه الاستنتاجية، التي غالبًا ما تتسم بتصريحات تحريضية، مما يجعله يتجاهل الانتقادات المشروعة ويزيد من تعميق الانقسامات في الرأي العام.

لم تمر أفعال إدارة الكفاءة الحكومية (DoGE) وتصرفات ماسك دون تحدٍ. فقد صرح زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ تشاك شومر بأن هناك حكومة ظل غير منتخبة تقوم بالاستيلاء العدائي على الحكومة الفيدرالية، وأن إدارة الكفاءة الحكومية ليس لها الحق في إغلاق البرامج أو عدم الامتثال للقانون الفيدرالي. وقد رد ماسك على ذلك بالقول إن رد الفعل هذا كان هستيريًا، مما زاد من تعميق الأزمة.

كما عبّرت مجموعات المساءلة الحكومية عن قلقها بشأن إدارة الكفاءة الحكومية (DoGE) وقدمت أربع دعاوى قضائية منفصلة ضد الوزارة على أساس انتهاكها لقوانين الشفافية الفيدرالية. ويبدو أن قلقهم كان في محله، حيث تمكن ماسك وفريقه من الوصول إلى أنظمة حكومية حساسة في وزارة الخزانة، فضلاً عن فرض سيطرتهم على مكتب إدارة الموظفين (OPM) وإدارة الخدمات العامة (GSA)، التي تتحكم في العقارات الفيدرالية.

لقد أسفرت المحاولات لعرقلة فريق ماسك عن إقالة العديد من كبار المسؤولين في الوكالات ذات العلاقة. على سبيل المثال، استقال القائم بأعمال وزير وزارة الخزانة بعد رفضه السماح لفريق ماسك بالوصول إلى الأنظمة الحساسة للغاية. كما تم وضع كبار المسؤولين الأمنيين في وكالة USAID في إجازة إدارية بعد محاولتهم منع موظفي إدارة الكفاءة الحكومية من دخول المناطق المحظورة.

هذا المزيج من الثروة والسلطة السياسية يمثل تركيبة إشكالية تقوض الديمقراطية الأمريكية. كما أن تصرفات ماسك تشير إلى أنه شخص مستبد يسعى للسلطة، يمارس السيطرة الذاتية داخل الحكومة دون وجود رقابة أو ضوابط أو توازنات. وهذا يعد أمرًا بالغ الخطورة على الولايات المتحدة، حيث يهدد العمليات الديمقراطية، ويخلق فوضى داخل الوكالات الحكومية، ويضع سابقة خطيرة.

## البرمجة التفاعلية في قلب الصراع الأمريكي الصيني

يبدو أن الولايات المتحدة لم تعد تكنفي بملاحقة التطبيقات الصينية في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، بل وسّعت دائرة الاستهداف لتشمل نماذج البرمجة التفاعلية المسماة بالذكاء الاصطناعي، وهو ما يظهر جلياً في الجدل المتصاعد حول تطبيق «ديب سيك».

جاء في الأنباء أن السيناتور الجمهوري جوش هاولي المحامي والسياسي قدّم مشروع قانون لحظر «ديب سيك»، مرفقاً بعقوبات تصل إلى ٢٠ عاماً سجنًا وغرامات بملايين الدولارات على مستخدميه بذريعة حماية الأمن القومي والشركات الأمريكية.

في الحقيقة لطالما استخدمت الولايات المتحدة حجة الأمن القومي كسلاح فعال في حربها التكنولوجية ضد الصين، تمامًا كما فعلت مع هواوي وتيك توك، واليوم نرى السيناريو نفسه يتكرر مع ديب سيك، حيث يُتهم التطبيق باختراق البيانات واستغلالها دون دليل ملموس، بمعنى آخر مشروع القانون ليس سوى أداة جديدة لتعزيز الهيمنة التكنولوجية الأمريكية، خصوصاً مع النجاح المتسارع لديب سيك كمنافس لـ«تشات جي بي تي».

لذا أرى هذا المشروع يعكس نهجاً استقطابياً يهدد التعاون الدولي في البرمجة التفاعلية ويغذي سباقاً تكنولوجياً محمومًا قد يُعيق مسيرة الابتكار البشري، خاصة أنه ولدى مقارنته بالمنظومة القانونية الأمريكية نفسها نرى أن عقوباته المقترحة هي ضعف العقوبة في بعض الولايات المفروضة على جرائم مثل الاغتصاب أو القتل غير العمد، كما أن فرض غرامة تصل إلى ١٠٠ مليون دولار على الشركات يعكس افتراضاً مسبقاً بأن استخدام ديب سيك يُعد جريمة، دون انتظار نتائج التحقيقات حول مزاعم سرقة البيانات من «أوبن إيه آي» و«مايكروسوفت».

وبدلاً من تحفيز الشركات الأمريكية على الابتكار، تلجأ واشنطن إلى سلاح التشريعات القمعية لإقصاء المنافسين خاصة أن التحقيقات بشأن «ديب سيك» لم تسفر حتى الآن عن أي أدلة دامغة على انتهاكاته، لكن الكونغرس يسارع إلى فرض العقوبات، ما يثير تساؤلات حول دوافع هذا التحرك ومدى موضوعيته.

إن ما يثير التساؤل في هذه الحملة الأمريكية هو ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا سرقة البيانات. فعلى مدار السنوات الماضية، لم تتردد الشركات الأمريكية مثل فيسبوك وغوغل ومايكروسوفت في جمع بيانات المستخدمين واستغلالها بطرق مشكوك فيها، سواء لأغراض تسويقية أو غيرها. كما أننا لم ننس ما كشفتته صحيفة واشنطن بوست الأمريكية مؤخراً عن أن شركة غوغل عملت على تزويد جيش الاحتلال الإسرائيلي بأحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي منذ الأسابيع الأولى للعدوان على غزة، ومع ذلك، لم نشهد قوانين صارمة أو عقوبات جنونية ضدها.

إذن خطورة مثل هذه العقلية الحمائية لا تكمن في التأثير الفوري لمشروع القانون، بل في تداعياته الأوسع على العلاقات الدولية، إذ قد ترد بكين بإجراءات مماثلة ضد الشركات الأمريكية في وقت تحتاج فيه البشرية إلى تعاون دولي لمواجهة تحديات كبرى مثل تغير المناخ والأوبئة، كما ستتحول التقنيات الحديثة إلى أدوات صراع بدلاً من الانفتاح والتعاون.

وفي الختام أقول إن بكين أدركت أن المستقبل يكمن في البرمجة التفاعلية، فاستثمرت بشكل مكثف في تطوير تقنياتها الخاصة، بينما انشغلت واشنطن بفرض العقوبات.

## التكنولوجيا، القوة والديمقراطية

لقد شهد قطاع التكنولوجيا تطورًا هائلًا على مدار الخمسين عامًا الماضية، حيث تميزت الابتكارات بالتسارع الشديد، مما أسفر عن خلق ثروات ضخمة وشركات عملاقة لم نشهد لها مثيلًا من قبل. ويعد هذا شاهدًا على قدرة الإنسان على تحقيق ما يمكن للعقل تصوره، حيث أسهمت الإنجازات العلمية والهندسية في دفع الابتكار التكنولوجي إلى آفاق غير مسبوقة، مما أتاح خلق العديد من المليارديرات نتيجة هذه العملية.

إن الثروة الهائلة التي أوجدتها التكنولوجيا أسفرت عن خلق العديد من الفرص الوظيفية، حيث تم منح القائمين على هذه الشركات سلطة واسعة. فالثراء لا يؤدي إلى المزيد من الثراء فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى تركيز القوة السياسية والاقتصادية في يد فئة قليلة من الأفراد، وهو ما يشكل تحديًا كبيرًا.

يعتقد كثيرون أن النظام الأمريكي يخدم الأثرياء الرأسماليين، وهو ما يتضح من خلال الفجوة الكبيرة في الثروة داخل البلاد. فقد اتسعت فجوة الثروة بشكل ملحوظ على مدار العقود الماضية، حيث يمتلك أغنى ١٪ الآن من الثروة أكثر من ٩٠٪ من السكان مجتمعين. إن تركيز الثروة هذا يحمل تداعيات بعيدة المدى، ليس فقط على الاقتصاد، بل على المشهد السياسي أيضًا.

إذ يمتلك الأفراد والشركات الثرية تأثيرًا كبيرًا على السياسة وصنع السياسات. ويظهر ذلك بوضوح في طريقة تمويل الحملات الانتخابية، وفي قوة الضغط التي تمارسها الشركات الكبرى، بالإضافة إلى التنقل المستمر بين مجالس إدارات الشركات والمناصب الحكومية. وقد أبرزت قرارات ترامب الأخيرة هذه الديناميكية، حيث شغل قادة التكنولوجيا من شركات مثل جوجل، وميتا، وأمازون، وتسلا، مواقع بارزة في الإدارة الجديدة. وقد شهدت هذه الشركات التكنولوجية زيادة هائلة في ثرواتها بمئات المليارات خلال العقد الماضي، في حين ظل الحد الأدنى للأجر الفيدرالي ثابتًا عند ٢٥، ٧ دولار منذ عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية بشكل كبير.

تؤدي الفجوة المتزايدة في الثروة إلى خلق حلقة مفرغة من الفقر، مع فإزدياد ثراء الأغنياء، يكسبهم مزيداً من السلطة لتشكيل السياسات التي تصب في مصلحتهم، وغالباً على حساب بقية السكان. وهذا يؤدي إلى تقليص فرص التنقل الاجتماعي، وتضاؤل الفرص المتاحة للطبقات الوسطى والدنيا، فضلاً عن تزايد مشاعر الإقصاء والحرمان بين الناس.

تفشل الرأسمالية الأمريكية في صورتها الحالية في تلبية احتياجات الجماهير، مما يهدد الديمقراطية. فالتوازن بين أصحاب رؤوس الأموال والأموال التي يعيدون توزيعها في المجتمع يعاني من خلل كبير. يمتلك الأثرياء سلطة هائلة، في حين أن التوزيع غير المتكافئ للثروة بينهم وبين عمالهم يفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. هذا الخلل يهدد أسس الديمقراطية نفسها، حيث يصبح الناس أقل اهتماماً بالنظام الحاكم وأكثر تركيزاً على رفاههم وفرصهم وازدهارهم، بغض النظر عن نوع النظام السياسي الذي يسيطر عليهم.

من أجل ضمان استمرارية الديمقراطية، يجب أن يتم بذل جهد منسق لمعالجة التفاوت في الثروة. ويتطلب ذلك تنفيذ سياسات تعزز الأجور العادلة، وتفرض ضرائب تصاعدية، وتوفر شبكات أمان اجتماعي قوية. علاوة على ذلك، يجب اتخاذ تدابير للحد من تأثير المال في السياسة وضمان سماع أصوات المواطنين العاديين وتقديرها.

يمكن للولايات المتحدة أن تواصل السير في طريق تركيز الثروة والسلطة، مما يؤدي إلى مزيد من تآكل الديمقراطية، أو أن تتخذ خطوات جريئة لتصحيح الاختلالات وخلق مجتمع أكثر عدلاً. الخيار واضح. من أجل ازدهار الديمقراطية، يجب معالجة الفجوة في الثروة، ويجب ضبط سلطة الأقلية لضمان الحفاظ على رفاهية وازدهار الأغلبية فوق كل اعتبار.

من الضروري بناء مجتمع أكثر عدلاً لضمان استمرارية المبادئ الديمقراطية الأمريكية وولجمع الجمهور الأمريكي المتفرق بشكل كبير

## مناظرة ترامب وزيلينسكي تثبت حكمة جلالة الملك عبدالله الثاني

ضجت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بتداول ما جرى بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وضيفه في البيت الأبيض الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي من مشادة حادة تتعلق بموضوع الحرب المتواصلة بين روسيا وأوكرانيا.

ومع انني لست معنيا بالحدث ذاته، ولا بتضخيمه من قبل وسائل الإعلام لهذه الدرجة المبالغة، إلا أن ما يعنيني هو جنوح البعض لإجراء مقارنة بين الذي تعرض له الرئيس الأوكراني خلال اجتماعه مع الرئيس ترامب ونائبه جي دي فانس، ومع لقاء جلالة الملك عبد الله الثاني مع ترامب في البيت الأبيض منتصف شهر شباط الفائت. ذلك مع العلم أنه لا مجال للمقارنة بين الحالتين لا شكلا ولا موضوعا. وقد سبق ونشرت مقالا عن لقاء جلالتة المشار إليه في جريدة الراي، عبرت فيه عن استنكاري لكل من حاول أن يصطاد في الماء الآسن متعرضا لموقف جلالة الملك دون الاستناد لأي دليل.

وبالعودة للموضوع فإنني أعتقد أن ما جرى مع الرئيس الأوكراني، وخلافا للتفسيرات سيئة القصد، يؤكد من جديد حكمة جلالة الملك ولباقة ممارسته لأصول الضيافة، وحرصه على أهمية الرسالة التي توجه من أجلها للبيت الأبيض ذلك اليوم.

لذلك أود أن أذكر مجددا بالحقائق التالية:

عندما فوجئ جلالة الملك بإدخال الصحافة خلال وجوده مع الرئيس الأمريكي (ولم يكن ذلك متفقا عليه) استمع بهدوء وبروية لردود ترامب على الصحفيين، والتي شملت مسائل تعارضت تماما مع مواقف الملك في الموضوع الرئيسي لهدف الزيارة، وهو التأكيد على رفض الملك لتهجير أهل غزة من أرضهم، وأرض أجدادهم لأي مكان، وخاصة لمصر والأردن كما قال ترامب في حينه. ليس فقط لأن ذلك يمس مصالح الأردن الاستراتيجية والأمنية. بل لأن التهجير مرفوض قانونا من حيث المبدأ ولكونه يتعارض مع كل الأعراف والقوانين الدولية.

هذا الموقف الملكي الأردني كان معروفا أصلا، وقد كان جلالته الملك قد أعلن عنه قبل الزيارة، وعبرت عنه كذلك الأوساط الأردنية الرسمية والشعبية... الرفض الواضح لأي تهجير من غزة أو الضفة الغربية أو أي مكان.

جرت العادة أن يتم اللقاء مع الصحافة بعد أية مباحثات رسمية على هذا المستوى بعد اللقاء الرسمي، لإعلام الصحافة بما تم الاتفاق عليه، إلا أن اللقاء الصحفي المشار إليه تم قبل اللقاء الرسمي. لذلك رأى جلالته أن من غير اللائق أن يتحدث للصحافة بما سيبلغه للرئيس ترامب في اللقاء الرسمي. كما رأى جلالته أنه لم يكن من اللائق أيضا أن يعلن مسبقا عن الموقف العربي الذي كان يجري التباحث حوله حول موضوع التهجير بالذات. ومع ذلك أجاب جلالته باقتضاب على السؤال الذي وجه إليه حول اللفتة الإنسانية بتسهيل استقبال ألفي طفل بحاجة للعلاج في الأردن ومن ثم إعادتهم لوطنهم. وقد سبق للأردن خلال العقود الفائتة باستقبال الجرحى والمرضى من غزة ومن ثم إعادتهم لوطنهم بعد إتمام العلاج. كما أوضح جلالته أن مباحثات عربية جارية لوضع الحلول المناسبة لإعادة تعمير قطاع غزة وتثبيت أهله وإعادة حياتهم الطبيعية.

كل ذلك يؤكد أن لا مجال للمقارنة بين ما حدث مع الضيف الأوكراني، ومع جلالته الملك. ودليل ذلك أن الرئيس الأمريكي وعندما علم بالتفسيرات المغرضة للقاءه مع الملك الأردني، سجل كلمة متلفزة موجهة خصيصا للشعب الأردني ليشيد بحكمة جلالته الملك وقيادته ودبلوماسيته البارعة وليصفه بأنه من أعظم القادة الذين تعامل معهم.

بينما ما زال الجدل الحاد مستمرا بين الجانبين الأمريكي والأوكراني بعد المقابلة.

لهذه الأسباب أردت العودة لهذا الموضوع والذي يؤكد أن جلالته الملك بخلقه الهاشمي الراقي وحكمته السياسية والدبلوماسية والتي ورثها عن والده جلالته المغفور له الملك الحسين طيب الله ثراه قد تصرف بما تفضيه تلك الحكمة وقواعد التعامل الأصولي والمصلحة الوطنية.

## دعوة لوضع ضوابط عالمية للبرمجة التفاعلية

تعد البرمجة التفاعلية المسماة بالذكاء الاصطناعي بتحسين حياة البشر بسرعة غير مسبوقة. لكنها بالمقابل تدق ناقوس الخطر بشأن انتهاك الخصوصية، والمعلومات المضللة، واتخاذ قرارات مصيرية دون رقابة وإشراف بشري كاف. لذا من المهم وضع قوانين وأخلاقيات تحكمها حتى نستخلص إيجابياتها. والعمل الجماعي والمراقبة الدائمة هما الطريقة الأفضل لضمان تحقيق الفائدة للجميع.

وحيث انني ترأست فريق الأمم المتحدة لإدارة الإنترنت (UNICTTASKFORCE)، أدرك تمامًا أهمية وضع آليات حوكمة رقمية في عالم مترابط، إذ شاركت في العديد من المنتديات الدولية التي ناقشت هذه القضايا، وطرحنا أبحاثًا تدعو إلى إنشاء إطار عمل عالمي للبرمجة التفاعلية.

واليوم، أوجه دعوة مفتوحة لقادة الفكر والتكنولوجيا إلى المساهمة في وضع قواعد تحكم هذه التكنولوجيا قبل أن تخرج عن السيطرة، بمن في ذلك شخصيات مؤثرة مثل بيل جيتس وغيرهم.

وفي هذا السياق، جاءت قمة باريس للذكاء الاصطناعي كخطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف. لقد سعت القمة، التي شهدت مشاركة واسعة من قادة العالم، إلى وضع أسس لتنظيم البرمجة التفاعلية بشكل يضمن استخدامها بشكل آمن وأخلاقي.

ورغم التحديات والاختلافات بين الدول، فإن مجرد انعقاد هذه القمة يعكس الاعتراف العالمي بضرورة التعاون لتفادي تحوّل البرمجة التفاعلية إلى أداة غير خاضعة للمساءلة، إذ إن مجرد انعقاد القمة يعكس الاعتراف العالمي بأهمية الحوكمة الرقمية، ويمثل إشارة إيجابية نحو بناء توافق دولي يضع مصلحة البشرية فوق المصالح التجارية والسياسية.

لكن هذا ليس كافياً، إذ يجب البناء على هذه المبادرة وتعزيز العمل المشترك لتطوير لوائح واضحة تحد من المخاطر وتعزز الاستخدامات الإيجابية للبرمجة التفاعلية، خاصة أنه قريباً جداً سيأتي يوم نعتد فيه عليها لحل مشاكلنا في مختلف القطاعات الطبية والهندسية والتعليمية والاقتصادية وغيرها. لكننا لا نريد أن تصل إلى مرحلة تصبح هي المشكلة، ولهذا السبب، أقترح إنشاء لجنة للبرمجة التفاعلية تضم خبراء في علوم البيانات، القانون، والأخلاقيات، لوضع معايير واضحة، واختبار تأثيراتها.

ونحن في أكاديمية طلال أبوغزاله وجامعته الرقمية، نقوم بأبحاث متقدمة حول تأثير هذه التقنية، ونبحث كيف يمكن استخدامها بطرق أكثر مسؤولية بحيث يمكن أن نكون منصة مثالية لحوار عالمي لوضع قواعد تحكم البرمجة التفاعلية وتضمن استخدامها في الخير، لا في الشر. والسؤال الذي قفز إلى ذهني من قبل ويقفز اليوم ماذا لو تحولت البرمجة التفاعلية إلى سلاح، وهنا يكمن الخطر الأكبر، فهي لا تستخدم فقط في الطب والصناعة، بل أيضاً في الحروب، والكيان الصهيوني استخدمها بشكل غير مسبوق في استهداف البشر، حيث تقوم خوارزميات متطورة بتحديد الأهداف العسكرية تلقائياً، والنتيجة كانت قرارات إعدام تُتخذ بناءً على معادلات رياضية، قادت إلى مجازر وحشية تبرر بيانات رقمية، في انتهاك واضح للقوانين الدولية.

ولكن ماذا بعد، فالبرمجة التفاعلية أداة قوية، لكنها ليست جيدة أو سيئة بحد ذاتها، فنحن من نحدد كيف نوظفها، وإذا لم نتحرك الآن لوضع ضوابط واضحة، فقد نجد أنفسنا في عالم تتحكم فيه الخوارزميات بقرارات حياتنا ومصائرنا.

## الحرب الساخنة بين الولايات المتحدة والصين

منذ عدة عقود تكونت لدي القناعة الراسخة بأن معظم الصراعات التي تتفجر في مناطق مختلفة في العالم خلال فترة الحرب الباردة التي انتهت بانتهاء الاتحاد السوفيتي في نهاية العقد الثامن من القرن الماضي، وبعدها، نعود لصراع خفي بين القوتين العظميين على قيادة العالم: سياسيا واقتصاديا.

وعندما ركزت على تلك الحقيقة في كتاباتي ومقابلاتي المتلفزة العديدة، وتوقعت انفجارا عسكريا بين تلك القوتين، تسابق الكثيرون لاتهامي بالتشاؤم وبتريد توقعات غير معقولة. ولكنني ما زلت على هذه القناعة، وقد يكون من المفيد التذكير ببعض الحقائق الهامة لإثبات واقعية ما سبق ونهت إليه وهي: لأن إسهام أمريكا في النمو الاقتصادي العالمي لا يزال ١٧٪ والصين ٣٥٪، فذلك أحد عناصر المنافسة.

السفير الروسي لدى واشنطن يقول إنه لا يرى إمكانية للتعايش السلمي مع الغرب. وزير الدفاع الأمريكي الأسبق شتاينان يقول أن: أمريكا لها ثلاث أولويات في العالم هي الصين، الصين، الصين.

وزير الدفاع الأمريكي مارك أسبر (الذي اختلف مع ترامب في ادارته الا انه لا يهمل الداخلية) قال: علينا ان نركز على حرب قادمة اعداؤنا فيها الصين وروسيا وأنها ستكون من نوع شديد التركيز (High intensity warfare) كما يقول ان الاقتصاد الصيني يهدد أمريكا.

في مقابلة له قبل وفاته بأعوام، قال الرئيس السابق كارتر ان ترامب أخبره بقلقه الشديد من أن تسبق الصين أمريكا، ورد عليه كارتر موافقا وقال ان سبب ذلك ان أمريكا صرفت ٣ تريليون على الحروب، بينما ركزت الصين على الانفاق على البناء.

الخبراء بمن فيهم مجلة الإيكونوميست، يتوقعون أن يكون احتكاك الشرارة الأولى في بحر الصين.

المحلل الروسي ألكسندر نازاروف قال: أمريكا تريد الجلوس مع الصين لصياغة نظام عالمي جديد وقيادة موحدة ولكن الصين ترفض إلا أنها ستضطر على الموافقة نتيجة الصراع العسكري.

ترامب يقول ان هجمات سبتمبر ١١ وما حصل في بارل هاربر ١٩٤١ يشبه ما حصل في ازمه الكورونا ولكن الأخيرة أسوأ.

التصريحات الأمريكية اصبحت تركز على الحزب الشيوعي الصيني.

رئيس المخابرات الأمريكية الجديد ريد كليف يقول ان الصين تشكل تهديدا للأمن القومي في أمريكا.

ترامب يهدد بانه سيعلم معلومات بشأن مسؤولية في كل ما اصاب أمريكا في ازمه الكورونا ويقول ان الصين ارتكبت خطأ كبيرا وعليها ان تعترف به وتعاقب عليه.

استثمارات الصين في مشروع دول «بريكس» يزيد عن ٣٥ ترليون وقد زاد في الاشهر الأربعة الماضية بأكثر من خمسة ترليونات.

يدعي بومبيو ان النظام الصيني كنظام هو معادي للأيدولوجية في الامم الحرة حسب وصفه، فاذا أصبح المطلوب كما في الدول الاخرى ان تغير كل دولة نظامها ليتوافق مع النظام الأمريكي.

يطالب ترامب بأن تلتزم الصين بالعمل بموجب السياسات التجارية الأمريكية.

الرئيس الصيني يقول ان على الصين تعزيز استعدادها العسكري استعدادا للحرب وان يكون ذلك الآن وليس بعد انتهاء أزمة الكورونا.

وأنا بدوري أقول: أن كون الصين وأمريكا هما دولتان نوويتان، فذلك لا يمنع الحرب بينهما لان القوة النووية لم تعد سلاح حرب بل سلاح ردع من الحرب.

كما سبق وكررت القول بأن الحرب بين العملاقين خطر وضرر على الطرفين وعلى غيرهما وهي ليست هدفا بحد ذاتها بل وسيلة لبدء التفاوض والخروج بصياغة عالم جديد.

لعل هذه الحقائق تؤكد ما سبق ونبأته اليه ولا زلت.

## في عالم اللا معقول

في عالم اللا معقول تخرج علينا سلطة الاحتلال الصهيوني بمشروع جديد يدرسه ويخطط له عباقرة العصابات الصهيونية، وأقصد هؤلاء بالمستعمرين، ليس سلطة الاحتلال بل سلطة المستوطنين الصهاينة، والذين يتولون دور التخريب والتدمير في المناطق غير التابعة لسلطة العدو في غزة وفي الضفة الغربية ويواصلون بناء مستعمرات يسمونها مستوطنات، ويعتمد العالم كله تلك التسمية المضللة.

وبذلك يبدو ان هدف الإصرار على التوسع في إنشاء هذه المستعمرات أنها ليست فقط لتعطيل وتخريب حياة سكان البلاد الأصليين بل لتقطيعها إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض لكي تلغي سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية عليها، ولكي تسعى لتقسيم المقسم إلى مناطق يحكمها هؤلاء المستعمرون. وقد ظهر ذلك جلياً في محاولاتهم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة مما جعلهم يستحقون الاسم الذي أطلق عليهم بأنهم كالسرطان.

لقد أصبحت الصورة واضحة إذ أعلن هؤلاء المستعمرون والذين يسمون خطأً بالمستوطنين مسؤوليات رسمية في وضع الخطط كخبراء في نشر هذا السرطان لينهش ما تبقى من فلسطين ومن الدول العربية الأخرى المستهدفة، بمواصلة التدمير والتهجير والابادة والتنظيف العرقي المتواصل والممنهج.

ومن الغريب ان نسمع تصريحاً واضحاً من الرئيس ترامب يقول فيه ان أمريكا تؤيد تأييداً كاملاً كل ما تقوم به إسرائيل وكأنه لا يبدي أي اعتبار للبحث الذي تقوم به حالياً محكمة العدل الدولية التي اتهمت إسرائيل بالابادة الجماعية، مما يجعل أمريكا شريكاً حسب نظام المحكمة في هذه الجرائم الموصوفة.

كنت قد توقعت قبل عام حرباً أهلية في سلطة الاحتلال، ونسمع الآن نقاشاً واضحاً وعلى

المستوى السياسي الصهيوني بأن سلطة الاحتلال قد تكون دخلت هذه الحرب. وما نفي  
رئيس الوزراء ننتيا هو حرفيا بأنه ليس هنالك حرب أهلية متوقعة الا تأكيدا على صحة  
إمكانية ذلك.

واليوم أتوقع مرحلة ما بعد الحرب الأهلية ومن خلالها اتجاه سلطة الاحتلال الى ما  
يسمى حربا دستورية لأن خلاف الأطراف أساسه خلاف على ما يسمونه دستور وعلى  
صلاحيات الأجهزة المختلفة بموجب هذا الدستور. وذلك الخلاف الذي جر أيضا  
المستشارة القانونية للدولة والمحكمة العليا لبحث الخلاف الدستوري، يمثل مرحلة ما  
قبل انحلال الكيان كليا لأن الخلاف الآن هو على الأسس الزائفة التي أنشئ بموجبها  
هذا الكيان المصطنع.

## إصلاح الأمم المتحدة ليس رفاهية بل ضرورة حتمية.. رؤية لإصلاح الأمم المتحدة

ما من شك أن الأمم المتحدة، التي تأسست على مبادئ السلام والعدالة، لم تعد قادرة بصيغتها الحالية على مواكبة تعقيدات القرن الحادي والعشرين، إذ تبدو مقيدة بالبيروقراطية ومصالح القوى الكبرى، بما يحدّ من قدرتها على إحداث التغيير الحقيقي، وإعادة إحيائها تتطلب إصلاحًا جذريًا يعيدها إلى جوهر رسالتها، ويجعلها أكثر تمثيلاً وإنصافاً لشعوب العالم، بدلاً من أن تكون رهينة لمصالح القوى العظمى.

ومن خلال عملي لسنوات في المنظمة، في قيادة فرق عمل تقنية المعلومات والاتصالات، والتحالف العالمي للأمم المتحدة لتقنية المعلومات والتنمية، والميثاق العالمي للأمم المتحدة وغيرها، إضافة الى انني عايشتُ عن قرب هذه التحديات وأدركت حجم الفجوة بين الأهداف المعلنة والواقع العملي. ولذا فإنني أستعد لإطلاق كتاب جديد يتناول كيفية تحويل هذه المؤسسة إلى كيان أكثر فاعلية وعدالة، يعكس مصالح الشعوب بدلاً من أن يكون أداة بيد القوى المهيمنة.

إحدى أبرز الإشكاليات التي سأتناولها في كتابي هي البيروقراطية المعقدة التي جعلت الأمم المتحدة منفصلة عن الشعوب التي من المفترض أن تمثلها، فبدلاً من أن تكون منصة عالمية لحماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة، تحولت في كثير من الأحيان إلى نادٍ للنخب الحاكمة، حيث تُدار المصالح خلف الأبواب المغلقة، فيما يظل صوت الشعوب غائباً.

لكن البيروقراطية ليست المشكلة الوحيدة، إذ يظل مجلس الأمن أحد أكبر العقبات أمام تحقيق العدالة الدولية. فالهيمنة التي يمنحها حق النقض (الفيتو) للدول الخمس الكبرى تجعل المجلس أداة لحماية مصالحها، بدلاً من أن يكون ضماناً للسلام العالمي. وهذه المركزية

المطلقة في اتخاذ القرار تكّرس انعدام التوازن داخل المنظمة، وهو خلل لا يمكن تجاهله إذا ما أردنا إصلاحًا حقيقيًا.

وأرى أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل دون إعادة هيكلة مجلس الأمن ليكون أكثر ديمقراطية وتمثيلاً للعالم بأسره. وفي كتابي، سأقترح توسيع العضوية الدائمة لتشمل دولاً من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بما يعكس التحولات الجيوسياسية الحديثة ويضمن توزيعاً أكثر عدالة للسلطة، كما سأدعو إلى إلغاء أو تقليص صلاحيات الفيتو بحيث تصبح قرارات المجلس أكثر استجابة لإرادة المجتمع الدولي، وليس لمصالح قوى متميزة بعينها.

لكن الإصلاح يجب ألا يقتصر على الجوانب السياسية، بل يجب أن يشمل إيجاد وسائل جديدة لمشاركة الشعوب في صنع القرار الدول، ولهذا أطرح في كتابي رؤية لإنشاء منصة رقمية عالمية، تتيح للأفراد من مختلف الدول التعبير عن آرائهم والمشاركة في القرارات الدولية، وهذه المنصة يمكن أن تكون نواة لـ «برلمان رقمي عالمي»، يمنح الشعوب صوتاً في القضايا المصيرية بدلاً من أن يكون القرار حكراً على الحكومات وحدها.

كما يجب أن يمتد الإصلاح ليشمل دور المنظمة الدولية في مواجهة التحديات العالمية الكبرى، مثل التغير المناخي، الأوبئة، وعدم المساواة، فهذه القضايا تهدد مستقبل البشرية، ومع ذلك، تفتقر الأمم المتحدة للأدوات الفعالة لمواجهتها.

لذلك، سأقترح إنشاء مجلس عالمي للبيئة والمناخ يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة، ليكون قادراً على فرض سياسات بيئية دولية فعالة. كما سأدعو إلى تعزيز استقلالية منظمة الصحة العالمية، بحيث تمتلك القدرة على التصدي للأزمات الصحية دون أن تخضع لضغوط سياسية أو تمويلية.

ومع تزايد التحديات، يظل النفوذ الأميركي عاملاً حاسماً في تحديد مستقبل الأمم المتحدة. فالولايات المتحدة، بصفتها الممول الأكبر للمنظمة، تفرض نفوذها على قراراتها، مما يجعلها لاعباً رئيسياً في تحديد مسار الإصلاح. لكن الحديث المتزايد عن احتمالية انسحابها من الأمم المتحدة يطرح سؤالاً جوهرياً: هل سيكون هذا الانسحاب تهديداً لاستمرارية المنظمة، أم فرصة لإعادة تشكيلها على أسس أكثر عدالة واستقلالية؟

سأطرح في كتابي بدائل جديدة لتمويل الأمم المتحدة، مثل فرض ضرائب عالمية على المعاملات المالية الدولية أو انبعاثات الكربون، بما يجعلها أقل اعتماداً على دعم الدول الكبرى وأكثر قدرة على العمل باستقلالية تامة، استجابةً لاحتياجات الشعوب وليس لمصالح القوى المهيمنة.

وعليه فإن إصلاح الأمم المتحدة ليس خياراً، بل ضرورة حتمية، إذ لا يمكن لمنظمة أنشئت لحفظ السلام أن تبقى عاجزة أمام النزاعات، ولا لمنظمة تدعو إلى العدالة أن ترضى بأن تُدار بمقاييس غير عادلة، وما أطرحه ليس مجرد مقترحات نظرية، بل رؤية عملية لإعادة إحياء الأمم المتحدة، تقوم على العدالة، الشفافية، والمشاركة الشعبية. أنا على قناعة تامة بأن الأمم المتحدة قادرة على التحول إلى كيان أكثر فاعلية وديمقراطية وإنصافاً، ولكن فقط إذا وُجدت الإرادة الحقيقية لإصلاحها.

## تأمين الازدهار للجنوب العالمي

لتجاوز التحديات الحالية التي تفرضها أجندة ترامب الوطنية «أميركا أولاً»، يتعين على دول الجنوب العالمي تبني استراتيجيات تركز على الصمود، والقدرة على التكيف، والشمولية. ومن الضروري في هذا المناخ المتوتر أن تبتعد هذه الدول عن الانجرار إلى المنافسة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، وأن تسعى للحفاظ على الحياد الاستراتيجي، والانخراط في دبلوماسية ذكية، يمكن أن تحمي السيادة وتعزز الاستقرار الإقليمي. إن تراجع التحالفات التقليدية في ظل سياسات ترامب يشكل فرصة لدول الجنوب العالمي لبناء شراكات جديدة، في محاولة لتنويع خياراتها الاستراتيجية وتقليل الاعتماد على قوة واحدة بعينها.

يتعين على هذه الدول التركيز على الابتكار والاستدامة من خلال الاستثمار في الصناعات المتطورة مثل أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة. وكمدافع عن اقتصاد المعرفة، لقد أكدت مرارا أهمية دمج الاستدامة في عملية الابتكار؛ لضمان تحقيق منافع طويلة الأمد للجميع. ويجب على هذه الدول تعزيز الروابط الاستراتيجية مع التكتلات الإقليمية العالمية، والسعي لتجاوز قدراتها الحالية لتعزيز التعاون الذي يتخطى الانقسامات الجيوسياسية، وتقديم الأولوية للسياسات التي تعالج قضايا الفقر وعدم المساواة؛ ما يضمن توزيع المكاسب الاقتصادية بشكل عادل، حيث إن الشمولية تعد ضرورة استراتيجية لضمان الصمود.

وفي ظل ما يجري حاليا على الساحة العالمية، أعتقد أن دول الجنوب العالمي تمتلك القدرة على إعادة تشكيل النظام العالمي من خلال تعزيز الدعوة إلى العدالة والمساواة. لقد حان الوقت للدفاع عن المعايير الدولية التي تساهم في دعم السلام والازدهار، مع الدعوة إلى إصلاح الأنظمة البالية التي لم تعد تلبي المصالح العالمية. ومن خلال هذا النهج المزدوج، المتمثل في الدفاع عما هو فعال وإصلاح ما لا يعمل، يمكن للدول الصغيرة أن تثبت جماعيا قدرتها

على التأثير. يجب على تلك الدول أن تضع في أولوياتها بناء الثقة والشفافية داخل مجتمعاتها، والاستثمار في حملات التوعية العامة الشاملة وبرامج المعرفة الرقمية لتمكين مواطنيها من اكتساب المهارات الرقمية الحديثة، والقدرة على تقييم المعلومات بشكل نقدي، ومقاومة السرديات التي تروج للانقسام سواء كانت من الداخل أو الخارج. ويعد ذلك أمراً أساسياً لتعزيز التماسك الاجتماعي وضمان توزيع فوائد النمو الاقتصادي والابتكار بشكل عادل؛ ما يسهم في خلق قاعدة أكثر استقراراً وتوحدًا للتنمية المستقبلية، ويعزز ثقافة الحدّثة، ويعمل على إنتاج قوة عاملة تتمتع بمهارات رقمية متقدمة.

ومن خلال إدراك الفرص المتاحة في ظل التحديات التي تفرضها المنافسة بين الصين والولايات المتحدة وسياسات ترامب، قد تتمكن دول الجنوب العالمي من وضع مسار نحو تعزيز الصمود والازدهار. لم يعد وقت الوحدة والتعاون أكثر إلحاحًا مما هو عليه الآن، حيث إن لدول الجنوب العالمي دورًا حاسمًا في تشكيل نظام عالمي أكثر عدلاً واستدامة.

## سياسات تجارية تقود واشنطن وبروكسل إلى المواجهة

تتجه العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نحو اختبار جديد مع تصاعد التوترات بشأن الرسوم الجمركية المتبادلة التي تعتمزم واشنطن فرضها الشهر المقبل، بما قد يعيد رسم المشهد التجاري بين ضفتي الأطلسي ويلقي بظلاله على الاقتصاد العالمي.

لكن جذور الخلاف أعمق من أزمة اللحظة، فالسياسات التجارية بين الجانبين طالما كانت موضع شد وجذب. إذ لم يتردد ترامب في انتقاد الاتحاد الأوروبي؛ بسبب سياساته الضريبية وإجراءاته ضد عمالقة التكنولوجيا الأميركية مثل آبل وغوغل وفيسبوك. وفي المقابل، أكدت بروكسل أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي تعريفات جديدة، ملوَّحة باتخاذ تدابير مضادة.

وفي مؤتمر ميونيخ للأمن الشهر الماضي، زادت التوترات حدة بعدما صعد نائب الرئيس الأميركي جيه دي فانس من لهجته، متهمًا القادة الأوروبيين بترهيب شعوبهم، ومشددًا على أن التهديد الأكبر للديمقراطيات الأوروبية داخلي وليس خارجي، لتصب هذه التصريحات النار على زيت العلاقة المتوترة.

لكن الواقع يقول إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هما أكبر شريكين تجاريين لبعضهما، إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو تريليون يورو سنويًا. بمعنى أن أي زيادة في الرسوم الجمركية على السلع الأوروبية، مثل السيارات والآلات والمستحضرات الصيدلانية، قد تؤدي إلى اضطرابات في سلاسل التوريد وترفع التكاليف على الشركات والمستهلكين.

أما بالنسبة لصناعة السيارات الألمانية، قد تجد شركات مثل فولكس فاجن وبي إم دبليو نفسها أمام خيارين: إما نقل جزء من الإنتاج إلى الولايات المتحدة لتجنب الرسوم، أو تحمل تكاليف إضافية قد تؤثر على قدرتها التنافسية، في حين قد تضطر الشركات الأميركية إلى البحث عن موردين جدد خارج الاتحاد الأوروبي، مما قد يضر بالكفاءة الإنتاجية، خاصة في القطاعات التي تعتمد على سلاسل توريد متداخلة، مثل صناعة السيارات والطيران.

ومع ذلك فإن الداخل الأميركي ليس موحدًا حول هذه السياسات، بل تواجه هذه الإجراءات معارضة واسعة من الشركات والمستهلكين والمشرعين، خصوصًا في القطاعات التي تعتمد على الواردات الأوروبية.

وعلى الجانب الآخر، يملك الاتحاد الأوروبي أدوات رد فعالة، أبرزها «أداة مكافحة الإكراه»، التي تسمح له بفرض تدابير انتقامية على أي خطوة تجارية غير عادلة، كما يتمتع بسوق ضخمة تضم ٤٥٠ مليون مستهلك، ما يمنحه قدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية.

لكن الرسوم الجمركية ليست مجرد إجراء اقتصادي، بل تعكس توترًا سياسيًا أعمق، فخلال ولاية ترامب الأولى فرضت واشنطن تعريفات على الصلب والألمنيوم الأوروبي، فرد الاتحاد الأوروبي بإجراءات ماثلة، ما أدى إلى تصعيد استمر حتى التسوية الجزئية عام ٢٠٢١. إن تكرار هذا السيناريو قد يفاقم عدم الثقة بين الطرفين، وينعكس على ملفات استراتيجية أخرى، مثل تمويل الناتو، والتعاون في قضايا المناخ، وتنظيم شركات التكنولوجيا.

وفي ظل هذه التوترات، قد تسرع بروكسل جهود «الاستقلال الاستراتيجي» عبر تعزيز شراكاتها التجارية مع آسيا وأميركا اللاتينية لتقليل الاعتماد على السوق الأميركية، كما قد تستغل بكين الفرصة لتعزيز نفوذها الاقتصادي في أوروبا عبر استثمارات أوسع في البنية التحتية ومشاريع مثل «الحزام والطريق»، ما يزيد من تعقيد المشهد الجيوسياسي.

ورغم التصعيد، لا يزال هناك هامش لتجنب صدام تجاري شامل. فالمصالح المشتركة، خاصة مع التحديات الجيوسياسية التي تفرضها المنافسة مع الصين وروسيا، تجعل المواجهة خيارًا مكلفًا للطرفين، لاسيما أنه في السابق، نجحت الدبلوماسية في نزع فتيل أزمات تجارية، كما حدث في نزاع إيرباص وبوينج عام ٢٠٢١، لكن المؤكد أن العلاقة عبر الأطلسي دخلت مرحلة مفصلية، قد تعيد رسم خريطة التحالفات التجارية والسياسية لعقود مقبلة.

## ماسك في مواجهة العاصفة.. تراجع تسلا وأزمات «إكس» ولعبة السياسة

يواجه إيلون ماسك وزير كفاءة الحكومة الأمريكية وأحد أكثر الشخصيات نفوذاً في عالم التكنولوجيا والأعمال سلسلة من التحديات التي تهدد إمبراطوريته الاقتصادية من تراجع أسهم تسلا، إلى أزمات منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، وصولاً إلى الضغوط السياسية والاقتصادية التي تلقي بظلالها على مشاريعه الطموحة.

في البداية شهدت أسهم تسلا هبوطاً حاداً مؤخراً، حيث خسرت نحو نصف قيمتها السوقية وتراجعت في يوم واحد فقط بمقدار ١٣٠ مليار دولار في أسوأ أداء لها منذ ٢٠٢٠. ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، أبرزها ضعف الطلب على السيارات الكهربائية، خاصة في الأسواق الأوروبية، حيث سجلت تسلا انخفاضاً بنسبة ٥٠٪ في المبيعات خلال يناير مقارنة بالعام الماضي. وإلى جانب ذلك تواجه تسلا منافسة شرسة من الشركات الصينية التي تقدم سيارات كهربائية بأسعار تنافسية، ما يزيد من الضغوط على تسلا، فضلاً عن السياسات النقدية الأمريكية خصوصاً رفع أسعار الفائدة، على تمويل السيارات، ما أدى إلى تراجع الطلب.

لكن الخسائر لم تقتصر على تسلا، بل طالت ماسك شخصياً، إذ فقد ٢٢,٨ مليار دولار من ثروته في يوم واحد، لتراجع إلى ٣١٩,٦ مليار دولار. ويأتي ذلك في وقت يواجه فيه تحديات إدارية، خاصة مع دوره كمستشار في البيت الأبيض لإدارة الرئيس دونالد ترامب، وهو منصب أثار جدلاً واسعاً بسبب سياساته التقشفية وإعادة هيكلة الإدارات الحكومية.

وإلى جانب أزمة تسلا، تواجه منصة «إكس» تحديات متزايدة، من بينها هجمات سيبرانية متكررة وانقطاعات تقنية، خاصة بعد قرار ماسك إلغاء فرق مكافحة التضليل الإعلامي،

ما جعلها أكثر عرضة للاختراقات والانتقادات، كما أن ارتباط ماسك بالإدارة الأميركية ومواقفه السياسية جعل المنصة هدفًا للجهات غير الراضية عن توجهاته.

وحتى قطاع الفضاء لم يكن بمنأى عن الأزمات، إذ تواجه «سبيس إكس» تحديات متعلقة بانفجارين متتاليين لصاروخ «ستارشيب» خلال رحلاته التجريبية، ما يعطل أحد أكبر رهانات ماسك على المستقبل الفضائي.

أما علاقة ماسك بالإدارة الأميركية، خاصة مع ترامب، فقد زادت من حالة عدم اليقين في الأسواق، فسياسات مثل رفع الرسوم الجمركية أثرت سلبًا على قطاع السيارات الكهربائية، وأثارت مخاوف المستثمرين الذين أصبحوا أكثر حذرًا تجاه شركاته.

في ظل هذه التحديات يخوض ماسك اختبارًا حقيقيًا لقدراته القيادية. والسؤال الذي يقفز إلى الذهن هل سيتمكن من إنقاذ تسلا، والتصدي لهجمات «إكس»، وحل المشكلات التقنية في «سبيس إكس» أم أن تصريحاته المثيرة للجدل وارتباطه بالسياسة سيزيدان من تعقيد الأزمة.

الإجابة ستوضح في الأشهر المقبلة. لكن المؤكد أن إمبراطورية ماسك تمر بأحد أصعب مراحلها، وستتوقف استدامتها على مدى قدرته على مواجهة هذه التحديات واستعادة ثقة المستثمرين

## فلسطين قضية يعيشها الأردنيون - من كل الأصول والمنابت - بكل جوارحهم

كل حديث عن «الخيار الأردني» و«الوطن البديل» محاولة بائسة يأسه مريضة لبثّ الفتنة، فالدولة الأردنية «قيادةً وشعباً» أوضحت أن هذا خط أحمر، وإذن لا حاجة هنا لتكرار الشعارات، لأن الواقع هو الشعار الحقيقي: من وقف في وجه صفقة القرن، من رفض تصفية القضية الفلسطينية رغم كل الضغوط، من لا يزال يفتح حدوده للمساعدة، الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم.

وعليه فليطمئن كل من يقلق على الأردن من «خطر اللاجئين الفلسطينيين»، لأن الخطر الحقيقي ليس اللاجئين، بل من يريد تجريد اللاجئين من هويته، والأردن العظيم من ثوابته، فمؤخراً نشرت مجلة فورين أفيرز الأميركية مقالاً يحذر من أن حرب غزة قد تتحول إلى أزمة وجودية تهدد الأردن، وفيه تلميح إلى أن استقبال اللاجئين الفلسطينيين يمكن أن يخلخل التوازن الداخلي في المملكة، ويُعيد إلى الواجهة ما يُعرف بـ «خيار الوطن البديل».

وللوهلة الأولى، يبدو الحديث محكماً ومدعوماً بتحليل سياسي بارد، لكن من يعيش في الأردن، ويعرف تفاصيل الشارع، ويستمع لنبض الناس، يعلم جيداً أن هذا الكلام بعيد كل البعد عن الواقع، بل ويتعمد تجاهل حقيقة واضحة: أن فلسطين ليست مشكلة للأردن، بل قضية يعيشها الأردنيون بكل جوارحهم، من كل الأصول، وبلا استثناء.

كما أن من يُروّج لفكرة وجود «صراع داخلي صامت» بين الأردنيين من شتى الأصول والمنابت لا يعرف شيئاً عن الأردن، سواء بسواء في الشارع، في الجامعات، في المظاهرات، وفي صفوف الجيش... لا ترى إلا وحدة الموقف: القدس خط أحمر، وغزة دمنا، وفلسطين قضيتنا المركزية.

إذن التفرقة بين شرق وغرب النهر لا وجود لها إلا في تقارير تتمنى انهيار الأردن أكثر مما تحلله، فالأردنيون، بمختلف جذورهم، يعرفون أن من يحتل فلسطين هو ذاته الذي يهدد أمن الأردن، وأن من يُقتل في غزة، هو ابن عمّ من يُصلّي في الكرك أو السلط أو إربد.

من يروّجون لفكرة أن الاردنيين يعارضون وجود الفلسطينيين في البلد، يكررون نفس السردية القديمة التي استخدمتها أطراف صهيونية لتقسيم الصف الأردني، وهي سرديّة فشلت وستفشل دائماً، فمن قاتل في اللطرون وباب الواد لم يكن يسأل عن أصل المقاتل بجانبه، بل عن صدقه في الدفاع عن الأرض والعرض، ومن يواجه اليوم تهديدات التوطين القسري لا يرى فيها خطراً ديموغرافياً، بل اعتداءً على قضية عادلة يسندها الأردنيون منذ البداية.

أما حديث المجلة عن غضب واشتظن وانزعاج إسرائيل، فذلك لا يخيف من تعود أن يقول «لا» في وجه الضغوط ولنا في كل موقف لجلالة الملك شاهد ودليل، والولايات المتحدة تعيّر موقفها مع تعيّر الرؤساء، بينما الأردن ثابت في رفضه لأي مشروع يُصنّفِي القضية الفلسطينية على حسابه أو حساب غيره، أما الكيان فمنذ متى أراد الخير لأحد في هذه المنطقة أصلاً؟ كيان لا يعرف إلا الاحتلال والعدوان لا يؤتمن على سلام ولا يُحترم غضبه.

منذ سنوات، والأردن يقف في وجه كل مشاريع تصفية القضية: رفض صفقة القرن، تمسك بالوصاية على المقدسات، وإصرار على إقامة دولة فلسطينية على أرضها، لا على حساب أحد، والأردنيون -كلهم بلا استثناء- يقولون بصوت واحد: لا للتوطين، لا للوطن البديل، نعم لفلسطين على ترابها الوطني.

الأردن ليس هشاً كما يصوّره البعض، بل صلب بتماسكه الداخلي، بقيادته، وبشعبه، وإن كان لا يمتلك موارد وفيرة، فهو يملك ما هو أتمن: كرامة وعزيمة لا تُشتري، فهذا البلد لم يتعب، ولن يتعب، لأنه ببساطة لا تنحي فيه الجباه إلا لله الواحد القهار.

## ترمب لم يتعلم من دروس الكساد الكبير وقد يعيد كتابته... بيده

حين أعلن دونالد ترمب في حملته الانتخابية عن نيته «إعادة العظمة لأميركا»، بدا أن هذه العبارة ستترجم، في أحد أوجهها، إلى إعادة إحياء سياسات اقتصادية من زمن آخر، ومع دخوله البيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥، لم يتأخر كثيراً في تنفيذ ما وعد به: فرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة، وإطلاق ما يشبه الحرب التجارية المفتوحة على شركاء تقليديين للولايات المتحدة، من كندا والمكسيك إلى الصين والاتحاد الأوروبي.

شعارات ترمب براقية: حماية الوظائف، وتقليص العجز التجاري، وإنعاش الصناعة لكن الواقع الاقتصادي لا يرحم الشعارات، وسرعان ما تحولت الخطط الحمائية إلى صدمات تجارية متبادلة، أصابت الأسواق بالتوتر، وأربكت سلاسل الإمداد، وأضرت بالمزارعين الأمريكيين والصناعات التصديرية أكثر مما أفادتها، وبدا وكأننا نعيش نسخة محدثة من تجربة أمريكية قديمة، جرى اختبارها سابقاً... وفشلت.

تعود بي الذاكرة إلى ثلاثينيات القرن الماضي، حين وقّع الرئيس الجمهوري هيربرت هوفر قانون سموت-هاولي، رداً على أزمة اقتصادية خانقة، يومها، حذر أكثر من ألف اقتصادي من تداعيات القرار، لكن القانون مضى في طريقه، وكانت النتيجة مأساوية: انهيار الصادرات الأمريكية، وردّت الدول بتعريفات انتقامية، وتعمّق الكساد الكبير بدل أن ينحسر، هل يذكركم ذلك بشيء؟

ما فعله ترمب، من حيث الجوهر، لم يكن إلا تكراراً لذلك النمط ذاته: بناء جدران تجارية في عالم لم يعد يعترف بالحدود، والرهان على عزلة اقتصادية في زمن العولمة، وصحيح أن الفروق الزمنية والتقنية شاسعة بين ١٩٣٠ و ٢٠٢٥، لكن الآليات النفسية والاقتصادية

التي تحرك الأسواق واللاعبين الدوليين لم تتغير كثيراً: إذا رفعت التعريفات، سيرد الآخرون بالمثل، وإذا أغلقت الأبواب، فلن تنتظر المنتجات الأميركية طويلاً على الرفوف.

النتائج لم تتأخر، من الصين إلى كندا، والاتحاد الأوروبي ردّت بإجراءات مماثلة، والمزارعون الأمريكيون بدأوا يفقدون أسواقهم، والمصانع تضررت من ارتفاع تكاليف المواد الخام، أما الرسالة التي وصلت إلى حلفاء واشنطن، فكانت أوضح من أن تُخفى: أميركا أولاً... والباقي، فليدبر أمره.

التاريخ لا يكرر نفسه تماماً، لكنه غالباً ما يهمس لنا بذات العبر، تجربة هوفر علمتنا أن الانعزالية الاقتصادية لا تنقذ الأمم من الأزمات، بل تغرقها أعمق فيها، وتجربة ترمب، في صورتها الحديثة، تقدم برهاناً إضافياً على أن العالم اليوم أكثر ترابطاً من أن يُدار من خلال قرارات أحادية الجانب.

ربما أن الأوان لإعادة التفكير في شكل النظام التجاري العالمي، وتوزيع المكاسب بشكل أكثر عدالة، لكن الطريق إلى ذلك لا يمر عبر الجدران الجمركية ولا حروب الرسوم، بل عبر التعاون، والحوار، والإصلاحات المتبادلة.

وفي لحظة عالمية مضطربة، حيث يسهل السقوط في فخ السياسات الشعبوية، تبرز أهمية التعلّم من التاريخ، لا إنكاره لأن من لا يتعلم من دروس الكساد الكبير قد يعيد كتابته... بيده.

## استعادة الريادة العالمية في مجال المناخ

يشكل انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس واعتمادها سياسات تجارية حمائية تحديًا جوهريًا للتصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. وباعتبارها واحدة من أكبر الدول المصدرة للانبعاثات الكربونية في العالم، فإن للولايات المتحدة دورًا محوريًا في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. وإن تراجعها عن التعاون الدولي لا يقتصر على تقويض التحول في النظام العالمي للطاقة، بل يهدد أيضًا النظام التجاري الدولي القائم على القواعد والذي ساهم في تسهيل التقدم المشترك على مدار عقود.

إن عواقب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق تتعدى حدودها الوطنية بشكل كبير. فقد تسببت أجندة «أمريكا أولاً»، المعتمدة على فرض الرسوم الجمركية واضطرابات التجارة، في عرقلة تبادل التقنيات الخضراء والاستثمارات في الطاقة المتجددة. إذ تعد أنظمة التجارة المفتوحة أساسية لخفض التكاليف، ونقل الابتكارات، وبناء حلول متكاملة لمواجهة تغير المناخ. ومن دون هذه الآليات، يصبح المسار نحو تحقيق الأهداف العالمية للانبعاثات أكثر صعوبة وغموضًا.

وعلى الصعيد الداخلي، قد أدى هذا التراجع إلى ترك الولايات والمصالح التجارية والمجتمعات في مواجهة التأثيرات المتصاعدة لتغير المناخ. فمن حرائق الغابات المدمرة إلى الفيضانات الكارثية، لا يمكن إنكار المؤشرات على احترار كوكب الأرض. ومع ذلك، فإن غياب القيادة الأمريكية قد أحدث فراغًا ينبغي على جهات أخرى ملؤه الآن. إن هذا النهج المتباين يهدد بتأخير التقدم المطلوب لضمان حماية الأجيال القادمة.

بالرغم من هذه التحديات، هناك أسباب للتفاؤل. فقد أظهرت دول مثل الصين ودول أوروبية أن العمل الجريء والتعاوني يمكن أن يسهم في تحقيق خفض كبير في انبعاثات الكربون مع تعزيز النمو الاقتصادي. لقد أسهمت استثمارات هذه الدول في تقنيات الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وكذلك في تقليص التكاليف بشكل ملحوظ وتسريع الانتقال نحو مستقبل منخفض الكربون. هذه الجهود تعد نموذجًا يحتذى به من قبل مناطق أخرى.

كما يمثل الاقتراح بإنشاء تكتل تجاري أخضر ضمن الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) مسارًا واعدًا لدعم أجندة المناخ في منطقة شرق آسيا. فمن خلال خفض تكاليف السلع والخدمات المستدامة وتعزيز نقل التكنولوجيا، يمكن لهذه المبادرات أن تحفز النمو الاقتصادي مع التصدي للتحديات البيئية. كما أن إنشاء أطر مالية مشتركة للاستثمار الأخضر يعزز من أهمية التعاون لتحقيق نتائج مستدامة.

هنا، أود أن أدعو المجتمع الدولي لإعادة النظر في التقرير الذي قمت بقيادة إنتاجه في عام ١٩٩٩ تحت رعاية الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين (ASCA) بالتشاور مع الأمم المتحدة والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية (ISAR) بعنوان «المحاسبة والتقارير المالية لتكاليف البيئة والالتزامات البيئية». يتيح هذا الإطار للأعمال التجارية الكشف بشفافية عن تأثيرها البيئي، مما يتماشى مع أهداف الاستدامة. واليوم، أصبحت هذه المبادئ أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن خلال دمج التكاليف البيئية في التقارير المالية، أعتقد أننا يمكن أن نحقق مزيدًا من المساءلة ونعزز الممارسات المسؤولة عبر العديد من الصناعات.

ينبغي على المجتمع الدولي الآن إعادة تشكيل النظام التجاري الدولي التقليدي ليتماشى مع الواقع الجديد الذي يشهد انخفاضًا في مشاركة الولايات المتحدة. ويجب على الدول ذات الرؤى المشتركة تعزيز تعاون متعدد الأطراف، واستغلال الأطر القائمة للحفاظ على الأسواق مفتوحة للسلع والخدمات منخفضة الكربون. ومن خلال إعادة تقييم المبادئ التي تم تحديدها في تقريرتي لعام ١٩٩٩، يمكننا تطوير أنظمة قوية لمعالجة الآثار المالية والبيئية لتغير المناخ.

وبالرغم من أن انسحاب الولايات المتحدة من التعاون الدولي يعد مصدرًا للاضطراب بشكل لا يمكن إنكاره، إلا أنه يبرز أيضًا مرونة الأجندة العالمية للمناخ. فمن خلال تعزيز التحالفات، وتحديد الأطر، والالتزام الثابت بالمساءلة البيئية، يمكننا التكيف مع هذه المرحلة الجديدة التي نواجهها، حيث اختار «القائد العالمي الأمريكي» اتباع مسار منفصل، تاركًا بقية العالم لتحمل عبء العمل الجماعي لمكافحة تغير المناخ.

## الاكتفاء الذاتي شكلاً من أشكال السيادة التامة

الزعيم الصيني ماو تسي تونغ رأى أن الاكتفاء الذاتي هو حجر الأساس في استقلال الأمم، وكان يؤمن أن الدولة التي تعتمد على الخارج في قوتها ودوائها وسلاحها، تُعرض نفسها للهيمنة، مهما رفعت من شعارات السيادة. فالإكتفاء الذاتي، في نظره، ليس مجرد خيار اقتصادي، بل شكل من أشكال السيادة الكاملة.

ومع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض ومع عادت لغة العقوبات والمقاطعات الاقتصادية التي لطالما استخدمها كأداة ضغط، فإنني أرى فيما يراه البعض محنة أو تهديداً، منحة وفرصة ثمينة للدول التي طالما تعودت على الاستيراد والاعتماد على الخارج.

ففي عالم يموج بهوج العواصف، لم تعد السيادة الاقتصادية ترفاً، بل ضرورة. والمقاطعة تفضح العيوب وتفضح نقاط الضعف، وتدفع إلى سؤال يظل يطرح بالحاح عند كل نازلة: لماذا نعلم على غيرنا في غذائنا ودوائنا وتعليم أبنائنا.

صحيح أن المقاطعة قد تكون موجعة في بدايتها، لكنها صفقة توظف الكسول الغافل، وتدفع الدول لأن تزرع ما تأكل وتصنع ما تحتاج، فالأمن الغذائي والدوائي ليس مجرد ملفات في الأدراج، بل هو خط الدفاع الأول أمام أي تهديد خارجي. ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة وهو القائل « لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي الجبل فيحتطب، فيبيع، فيأكل ويتصدق، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » وهي دعوة نبوية كريمة إلى العمل والكسب الذاتي ولو كان بسيطاً، ففيه كرامة أعظم من التكسب بالسؤال.

الاعتماد على الذات ليس حلماً بعيد المنال. لدينا الأرض، والماء، والعقول، والإرادة، ونحتاج إلى قرار، نحتاج أن نؤمن أن ما نزرعه ونصنعه، ولو كان أعلى، فهو أعلى لأنه يحفظ كرامتنا.

في عهد ترامب العائد، حيث السياسة تقوم على القوة والمصلحة، لا بد أن نتحرك، لا ننتظر ما يُملئ علينا، بل نكتب مصيرنا بأيدينا. فالمقاطعة ليست نهاية، بل بداية جديدة، للأمم قررت أن تكون حرة، لا رهينة لحسابات الغير.

## تحويل أزمة "USAID" إلى فرصة

لقد أثار تفكيك وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ضمن أجندة "أميركا أولا" التي تبناها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، جدلا واسعا. ورغم أن الوكالة لعبت دورا محوريا في تقديم المساعدات الخارجية للعديد من الدول، فإن توقف عملها قد يشكّل نعمة مقنّعة للدول التي طالما اعتمدت على هذا الدعم. وكما يُقال، "الحاجة أم الاختراع"، فإن هذه اللحظة تتيح للدول فرصة لمواجهة تحدياتها بشكل مباشر، ورسم مسار بديل نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

لطالما كانت المساعدات الخارجية، عبر العقود، سيفا ذا حدين. فمن جهة، وفّرت دعما حيويا خلال الأزمات، وموّلت برامج صحية ومشاريع بنية تحتية. ومن جهة أخرى، جاءت مشروطة بشروط تُقيد التقدم الحقيقي وتُكرّس التبعية. وكما حذر الرئيس الكيني السابق أوهورو كينياتا، لا يمكن أن تكون المساعدات الخارجية أساسا مقبولا للازدهار والحرية. لقد آن الأوان لأن تتخلى الدول عن هذا الاعتماد وتتبنّى نهج الاعتماد على الذات.

وقد أحدث قرار ترامب بقطع تمويل وكالة USAID تحولا جذريا في الوضع القائم؛ ما دفع الدول إلى إعادة تقييم أولوياتها. فالتبعية للمساعدات أصبحت متجذّرة بعمق على مرّ السنين، وأدت إلى تراجع التجارة وتدهور الطموحات الوطنية في بناء الصناعات وتعزيز الاقتصادات. وسقطت العديد من الدول المعتمدة على الدعم الخارجي في حلقة مفرغة، أهملت فيها تطوير قدراتها المالية وتعزيز المساءلة تجاه شعوبها. هذا الاعتماد أضعف الحوكمة وساهم في ترسيخ "عقلية الضحية" التي تعوق الابتكار والتقدم.

واليوم، وبعد انقطاع حبل المساعدات، بات على الدول أن تعيد توجيه جهودها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي. وتشمل الأولويات العاجلة: ضمان الأمن الغذائي، وتحسين أنظمة الرعاية الصحية، وتوفير المأوى لشعوبها. كما ينبغي للدول أن تتعاون فيما بينها، عبر بناء شراكات إقليمية وتعزيز التعاون، لتعويض غياب المساعدات العالمية.

فالتجارة، لا المساعدات، هي الأساس الحقيقي للتنمية المستدامة. والدول التي تعتمد على المساعدات تجد صعوبة في تحقيق اقتصاديات واسعة النطاق؛ ما يؤدي إلى تراجع مستوى التجارة ونمو صناعي محدود. ومن خلال الاستثمار في الصناعات والبنية التحتية، يمكن للدول أن توسع إنتاجها وترفع حجم تجارتها، واضعة بذلك أسسا لاستقرار اقتصادي طويل الأمد.

وكما أُشير مرارا، فإن الأزمات غالبا ما تحمل في طياتها فرصا. إن إنهاء عمل وكالة USAID يمثل جرس إنذار يدعو الدول إلى تحفيز روح ريادة الأعمال في شعوبها وتولي زمام مصيرها. ومن خلال توحيد الموارد، وتطوير البنية التحتية الإنتاجية، وتركيز الجهود على بناء قدرات ذاتية، يمكن للدول أن تحوّل هذا التحدي إلى لحظة محورية لتغيير مجتمعاتها نحو الأفضل.

لا شك أن الطريق إلى الأمام سيكون صعبا، لكن الفرص الكامنة كبيرة. فالحاجة، فعلا، أم الاختراع، ونأمل أن تكون هذه اللحظة المضطربة حافزا لبداية عصر جديد من التقدم والازدهار. فالعالم يزخر بالإمكانات، وحن الوقت لأن تمضي الدول قُدما بعيدا عن الاعتماد على المساعدات الأميركية.

## قناة السويس... شريان العالم واستحقاقات المستقبل

تمثل قناة السويس - منذ افتتاحها عام ١٨٦٩ - أحد الأعمدة الأساسية في منظومة التجارة العالمية، إذ يمر عبرها نحو ١٢٪ من حركة التجارة الدولية. وفقاً لأرقام هيئة قناة السويس، وهي ليست مجرد ممر اقتصادي، بل رمز لسيادة وطنية تحققت بإرادة مصرية خالصة حين أعلن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تأميمها في ١٩٥٦ متحدياً ثلاثاً من أقوى الإمبراطوريات الاستعمارية، يومها أكدت مصر العروبة أن المصالح الكبرى لا تُدار بالوصاية، بل تُحمى بالسيادة.

واليوم، وفي ظل عالم يتغير بوتيرة متسارعة وتحديات متتالية تفرض على القناة أن تواكب تحولات العصر، من خلال تبني البرمجة التفاعلية المسماة بالذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء لمراقبة حركة الملاحة، وتفادي أزمات مشابهة لحادثة «إيفر غيفن»، إلى اعتماد الطاقة الخضراء وتقنيات التوسع الذكي لمجاراة تطور أحجام السفن.

وأرى أن الرؤية المنشودة يجب ألا تقتصر على تعميق وتعريض المجرى الملاحي، بل تتجه نحو بناء ممر اقتصادي متكامل: مناطق لوجستية حديثة، مراكز صيانة متقدمة، مستودعات تعتمد البلوك تشين، وشبكات بيانات فائقة السرعة تربط القناة بالعمقين الأفريقي والآسيوي خفض زمن العبور بنسبة لا تقل عن ١٥٪، مع توفير حوافر لوجستية جاذبة لشركات الشحن الجديدة.

إن قناة السويس هي مشروع حضاري يخدم الإنسانية جمعاء، ويشكل ركيزة استراتيجية للعالم العربي بأسره، كجسر يربط الشرق بالغرب ويعزز التكامل الاقتصادي بين الشعوب، وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال الدور المحوري الذي تقوم به مصر في تطوير الممر الحيوي، خصوصاً في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي جعل من تطوير القناة أولوية وطنية ومشروعاً استراتيجياً ضمن رؤيته لبناء دولة حديثة ذات حضور فاعل على الساحتين الإقليمية والدولية.

فمن خلال مشروع التوسعة في ٢٠١٥، وما تلاه من خطوات متواصلة لتحديث البنية التحتية وتوسيع قدرات القناة اللوجستية، ترسخ التزام الدولة المصرية بتحويل قناة السويس من مجرد ممر ملاحى إلى مركز عالمى للتجارة والخدمات البحرية، وهذه الجهود المقدرة لا تُقرأ فقط في سياق التنمية الاقتصادية، بل أيضًا كرسالة واضحة بأن مصر تضع مقدراتها في خدمة النظام التجارى العالمى، وتسعى لتعزيز التكامل العربى والدولى عبر هذا الشريان.

إن تطوير القناة مسؤولية تتجاوز الجغرافيا والتاريخ، وهي اليوم أمانة بين أيدينا تفرض علينا التفكير خارج الأطر التقليدية. وربما يكون إنشاء صندوق استثمارى دولى مخصص لتحديث القناة أحد أكثر الخيارات جرأة وواقعية، لضمان استمرار هذا الشريان في ضخ الحياة في جسد الاقتصاد العالمى، وحمايته من رياح التغيير والتنافس الجيوسياسى المتسارع.

## عصر جديد من عدم اليقين الاقتصادي العالمي

أحدثت الخطوة الأخيرة التي اتخذتها إدارة ترامب، والمتمثلة في فرض رسوم جمركية باهظة على عدد من الدول حول العالم، زلزالاً في الأسواق المالية العالمية. ويبدو جلياً أن عهد التجارة الحرة والتعددية الدولية، الذي كانت الولايات المتحدة تقوده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد شارف على الانتهاء. إذ باتت واشنطن تتعامل مع الحلفاء والخصوم على حدٍ سواء كشركاء تجاريين متساوين، في إطار سياسة تهدف إلى تحقيق مبدأ «أمريكا أولاً».

أعتقد أن هذه الاستراتيجية تفتقر إلى الأسس الموضوعية السليمة، وقد تُفضي إلى وضع الاقتصاد الأمريكي في موقف حرج، إذ إن العديد من الدول قد تُصبح أقل رغبة في إقامة علاقات تجارية معه، فيما قد تعيد التكتلات الاقتصادية العالمية النظر في سياساتها التجارية. وقد يغدو التعامل مع أكبر اقتصاد في العالم غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية. ومن خلال انتهاج سياسة العزلة، قد ترتد هذه الاستراتيجية على الولايات المتحدة ذاتها، فتجد نفسها في موقع الدولة المنبوذة على الساحة الدولية. وبالرغم من أن الولايات المتحدة تعد فاعلاً رئيسياً في منظومة التجارة العالمية، فإن بقية دول العالم لا تنقل عنها أهمية أو تأثيراً.

لم يتم استقبال هذه الأخبار بشكل جيد، إذ أنه يُلقى بالاقتصاد العالمي في مياه مجهولة، ويواجه له ضربة جديدة مرة أخرى. فمنذ بداية الألفية، تعرض الاقتصاد العالمي لضغوط هائلة، بدءاً من انفجار فقاعة «الدوت كوم»، وأزمة المال العالمية في عام ٢٠٠٨، وأزمة الديون السيادية الأوروبية، وجائحة كوفيد-١٩، والآن هذه الأزمة. لقد تلقى الاقتصاد العالمي سلسلة من الضربات القاسية خلال هذه الفترة، ورغم ما أظهره من قدرة على الصمود، فإنه لم يتعافَ بشكل كامل من الآثار العميقة التي خلفتها أزمة ٢٠٠٨، والتي شهدت إغلاق مؤسسات مالية، وانهار أسواق الأسهم، وحدث ركود عالمي غير مسبوق منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

تُظهر السياسات المتسارعة والحاسمة التي ينتهجها ترامب رغبته في إحداث تحول عميق في مكانة الدولار الأمريكي على المستوى العالمي. فطالما كان الدولار العملة المفضلة في المعاملات الدولية، ما يدفع الدول والشركات إلى تصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة

أكثر من استيرادها منها، بهدف اكتساب الدولار الأمريكي ذي القيمة المرتفعة. ومن خلال التوجه نحو خفض قيمة الدولار، يسعى ترامب إلى قلب هذا التوازن، بحيث تصبح المنتجات الأمريكية أكثر تنافسية من حيث السعر، ما قد يؤدي إلى زيادة الصادرات وتعزيز الإيرادات الداخلية. إلا أن مثل هذا التحول الجذري قد تكون له تداعيات سلبية بعيدة المدى، من شأنها الإضرار بصورة الولايات المتحدة وحزبه السياسي على الساحة الدولية لسنوات قادمة.

أحدث التطورات تشير إلى أن الولايات المتحدة قد فرضت رسوماً جمركية بنسبة ١٢٥٪ على الواردات الصينية، في حين ردّت الصين بالمثل بفرض رسوم جمركية بنفس النسبة على السلع الأمريكية. ولا تساهم هذه الإجراءات في معالجة الجروح العميقة التي تعاني منها العلاقات الدولية في الوقت الراهن. وسيكون المستهلك الأمريكي هو الأكثر تأثراً بهذه السياسات، إذ أنه حتى لو تمكنت الولايات المتحدة من إنتاج كميات توازي ما تنتجه الصين لتلبية احتياجات السوق المحلي، فإنها لن تتمكن ببساطة من منافسة الأسعار التي تقدمها الصين. فقد تمكنت الصين من تطوير اقتصادات الحجم الكبير والخبرة المتخصصة التي استغرقت منها خمسين عامًا لبنائها، بالإضافة إلى قوة عاملة ضخمة يصعب على الولايات المتحدة تقليدها أو إعادة تشكيلها في فترة زمنية قصيرة.

لا استثناءات في هذا الأمر، ويجب علينا في هذه المنطقة أن نتهيأ للأوقات الصعبة التي نتظرنا. بالنسبة لدول في الشرق الأوسط، هذه الإجراءات الجديدة تشكل تحديات كبيرة، لكنها في المقابل توفر فرصاً للتكيف وتعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود. وبصفتي مستشاراً في المجلس الاستشاري لمنظمة التجارة العالمية ومؤيداً قوياً لتعزيز الصمود الاقتصادي، أدعو دول الشرق الأوسط والشركات إلى تبني استراتيجيات استباقية للتعامل مع هذه التحديات والحد من آثارها.

تشمل الاستجابات الاستراتيجية لدولنا ما يلي:

- « تنويع الأسواق التصديرية لتوفير سبل بديلة للنمو.
- « تعزيز الاتفاقيات التجارية الإقليمية.
- « دراسة سلاسل التوريد البديلة وتعزيز التصنيع المحلي.

« رفع جودة الإنتاج لتقليل الاعتماد على الواردات.  
« تحسين إجراءات التخليص الجمركي لتيسير التجارة والاستفادة بشكل أفضل من المناطق الحرة.  
« تخفيف قيود التأشيرات بهدف تنشيط الحركة التجارية، وتعزيز ثقافة تجارية أكثر انفتاحًا وتعاونًا بين الدول.

هذه بعض الاقتراحات المتواضعة من جانبي، أرى أنها قد تساهم في التخفيف من حدة التداعيات التي سيجعلها الوضع الجديد. ونظرًا لأننا أمام مشهد يتطور بشكل ديناميكي ومتسارع، فإنه يتعين علينا أن نبقى على اطلاع دائم بنبض العالم، وأن نتحلى بالمرونة الكافية للتعامل مع بيئة متغيرة يبدو أن كل شيء فيها بات ممكنًا.

هذه جملة من المقترحات المتواضعة التي أعتقد أنها قد تساهم في التخفيف من وطأة التداعيات التي قد يفرضها الواقع الجديد. ونظرًا إلى أن هذا المشهد يتسم بالتغير المستمر والتطور المتسارع، فإنه من الضروري أن نظل على تواصل دائم مع المستجدات العالمية، وأن نتمتع بالمرونة اللازمة للاستجابة الفاعلة لبيئة دولية تتغير ملامحها باستمرار، حيث لم يعد هناك ما يُستبعد من الاحتمالات.

لا شك أن الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة قد دشنت مرحلة من الغموض وعدم اليقين على الصعيد العالمي. وكما هو الحال في كل أزمة، تنطوي التحديات على فرص كامنة، وهذه تمثل فرصة جوهرية أمام منطقة الشرق الأوسط لتعزيز الابتكار، وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي، وتوثيق أواصر التعاون الإقليمي ونفيعيل الشراكات الدولية. ومن خلال اعتماد إصلاحات استراتيجية والاستفادة من التطورات التكنولوجية المتسارعة، فإنني أؤمن بأن المنطقة قادرة ليس فقط على اجتياز هذه المرحلة العصبية، بل على الخروج منها أكثر قوة واستعدادًا لمواجهة المستقبل

## «مانوس».. بकिन تكشف عن وجهها التكنولوجي الجديد

ضمن تكدس الأخبار اليومية، قد يمر اسم «مانوس» على البعض مرور الكرام، لكن ما كُشف عنه في معهد أبحاث تابع لجامعة تسينغهوا الصينية ليس مجرد إنجاز علمي، بل منعطف تاريخي قد يعيد صياغة علاقة الإنسان بالتقنية، ويضع العالم على حافة معادلة غير مألوفة؛ العقل البشري في مواجهة كيان رقمي يفكر، يقرر، وينفذ دون وصاية.

والحديث هنا ليس عن برجة تفاعلية تسمى «ذكاء اصطناعي» يُجيب على أسئلتنا، بل عن منظومة ذاتية التفكير قادرة على تحليل المشكلات، واستباق الأحداث، واتخاذ القرارات في مجالات تمتد من الأمن السيبراني إلى الرعاية الصحية والصناعة، أي أن بकिन لم تطور مساعدًا رقمياً، بل أنجبت منظومة قد تكون أول «وكيل تقني» في التاريخ الحديث يمتلك ما يشبه الإرادة الرقمية.

وفي الحقيقة فالقلق الغربي ليس من التطور، بل من صاحبه، لذا لم يكن مفاجئاً أن تبادل واشنطن إلى التحذير. فنحن في عالم تتسابق فيه القوى على امتلاك الذكاء والسرعة والسيطرة. فظهور «مانوس» كرقم غير قابل للضبط، وقدرته على اختراق أنظمة، وتحليل صور الأقمار الصناعية، بل وربما تحديد أهداف عسكرية... كلها خصائص تنقل البرمجة التفاعلية من الخوارزميات إلى دائرة الاستراتيجية العسكرية.

لكن الأمر لا يتوقف عند الأمن، تخيلوا اقتصاداً تُديره خوارزمية تفوق أي مدير تنفيذي في دقة القرار وسرعة التنفيذ، خاصة وأن شركات التكنولوجيا الصينية العملاقة بدأت بالفعل في دمج «مانوس» في أنظمتها الإدارية، في خطوة قد تقلب موازين السوق العالمي.

التاريخ لا يتشكل فقط عبر الاكتشافات، بل بكيفية استخدامها، و«مانوس» في الحقيقة قد يكون أداة لتحسين العالم أو بداية فصل مرعب من هيمنة الآلة على الإنسان. لكن الرهان اليوم ليس فقط على الذكاء، بل على الحوكمة، الأخلاق، والقدرة على رسم حدود قبل أن يُعاد تعريفها من طرف واحد.

وفي الختام أقول قد لا يكون السؤال الأهم ماذا يستطيع مانوس أن يفعل، بل هل نحن مستعدون لما قد يفعله.

## غزة لاتنكسر والكيان يتصدّع تحت وطأة الصمود

غزة: رواية لامتوت ولو جاع الرواة..

٦٠٠ يوم من حرب متواصلة لا تعرف سقفاً للوحشية ولا حدوداً للإجرام، ومع ذلك، لا يزال شعبا البطل صامدا كجلمود صخر متمسكاً بحقه رغم الجراح، يدافع عن كرامته بما تبقى من حجر وروح وإيمان، ٦٠٠ يوم لم تكن كافية لكسر إرادته، بل كانت كافية لفضح الرواية الصهيونية أمام أعين العالم.

اساطير الجيش الذي لا يقهر أصبحت اليوم مادة للسخرية والتندر، وآلة الاحتلال التي لطالما تغنت بـ«التفوق الاستخباراتي» و«الردع العسكري» وجدت نفسها عاجزة أمام واقع جديد: شعب يقاوم ليهزم العدو ويعيد تعريف معادلات القوة في المنطقة.

الاحتلال فشل في تحقيق أي من أهدافه المعلنة، عسكرياً، عجز عن تصفية المقاومة، رغم كثافة الاجرام والتنكيل والدمار، وسياسياً، لم ينجح في كسر صمود غزة أو فرض شروطه، وأخلاقياً، بات عاجزاً عن تبرير جرائمه، حتى أمام أكثر حلفائه ولاء، وتحول صمود أبناء شعبنا الأبى إلى صورة تكتسح الإعلام العالمي وتفضح هشاشة المشروع الصهيوني من أساسه.

أما على الجبهة الداخلية في الكيان فالصورة لا تقل سوداوية، فالانقسام السياسي، وتدهور الاقتصاد، والهروب من الخدمة العسكرية، واتهامات التخوين بين القادة المجرمين، وكلها مؤشرات على أزمة بنيوية لا تحظىها العين، وفي المقابل، داخل قطاعنا الحبيب، وعلى الرغم من الجوع والحصار، لا تزال العزيمة قائمة، والتماسك الشعبي قائم، والهتاف واحد: «المقاومة شرف، والنصر حق».

العالم لم يعد يستقبل ما يقوله الكيان على أنه مسلّمات، والصور والفيديوهات والتقارير التي تخرج من غزة لم تترك مجالاً للشك، وجرائم الاحتلال لم تعد مخفية فالإعلام الاجتماعي يشهد، والقضاء الدولي يتحرك، والشعوب تنتفض، والشارع الغربي لم يعد صامتاً، بل أصبح يهتف باسم فلسطين من قلب جامعاته وعواصمه.

وربما لسنا أمام انتصار عسكري بعد، ولكننا دون شك أمام تحول تاريخي، فزمن الحصانة المطلقة للكيان انتهى، وزمن الشعور الفلسطيني بالعزلة المطلقة يتراجع، أي أن ما نراه ليس انتصاراً من باب المجاز، بل واقع يتشكل.

المنطقة كلها على مفترق طرق لان فلسطين لا تقاوم فقط من أجل أرضها، بل من أجل حفظ ميزان العدالة في هذا العالم وتثبت أن ترسانة الاحتلال لا تستطيع قتل الحكاية، وأن الشعوب التي تتجاوز الجوع والخوف لا تُهزم.

إذن النصر نتيجة منطقية لعزيمة لا تلين، ولشعب يكتب تاريخه بنفسه، دون تفويض يطالب بحقه الكامل، كما هو، دون مساومة أو تجميل وعليه فإن فلسطين باقية، لأنها الحقيقة التي لا تموت.

## حين يتجاوز الدين العالمي حدود العقل

وفقاً لأحدث تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي، فقد تجاوز الدين العالمي ٣٢٤ تريليون دولار، أي ما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لكوكب الأرض خلال عام واحد.

رقم بهذه الضخامة لا يعكس فقط عجز الحكومات عن إدارة اقتصادها، بل يكشف عن اختلالات أعمق في بنية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول.

الحكاية بدأت مع أزمة الرهن العقاري -الأزمة المالية عام ٢٠٠٨- حين لجأت الدول الكبرى إلى الاقتراض لتفادي الانهيار، ثم جاءت جائحة كورونا لتجيز الطباعة العشوائية للنقد، وتوسيع برامج الدعم، دون خطط طويلة المدى. وبعدها أشعلت الحرب في أوكرانيا مزيداً من التوتر الاقتصادي، ودفعت الحكومات إلى مزيد من الإنفاق على الدفاع والطاقة، مما جعل الدين يتحوّل من وسيلة مؤقتة إلى عادة دائمة.

لكن المشكلة لا تكمن في تضخم الأرقام فقط، بل في الطريقة التي يُستخدم بها هذا الدين. فحين ينفق المال العام لتسكين الأزمات لا لبناء مشاريع إنتاجية، يصبح الدين أداة لإدامة الفشل لا لتجاوزه، وعليه فإن الدول التي لا تنتج تصبح أكثر تبعية للأسواق العالمية، وأقل قدرة على حماية سيادتها، وأكثر هشاشة أمام التقلبات الخارجية.

وفي زحمة هذا السباق نحو الدين يصبح العالم العربي مشهداً بانورامياً لدرجات التفاوت بين من استثمر الفوائض في بناء اقتصاد متنوع مثل الإمارات والسعودية ومن بقي رهينة قروض تُضخ في استهلاك يومي لا يصنع نمواً ولا ينتج أمناً غذائياً ولا اجتماعياً، دول تدفع أقساط الخدمة، لا أقساط التحرر من التبعية.

لكن السؤال الحقيقي الذي لا يزال معلقاً في هواء المنطقة هو ما الذي نفعه بالديون. هل نبني بها جسوراً نحو المستقبل أم نردم بها فجوات الحاضر فقط؛ هل نستخدم كرافعة اقتصادية أم تتحول إلى حجر ثقيل يشدنا إلى القاع. ما قيمة النمو إذا لم يكن منتجاً شاملاً قابلاً للديمومة. ماذا يحدث حين تفقد الأسواق ثقتها وتبدأ في تسعير المخاطر لا الآمال.

الفرصة لا تزال متاحة لكنها لا تنتظر طويلاً. ثلاث خطوات مطلوبة بشجاعة: بناء اقتصاد يولد دخله من داخله لا من سندات الغرب، بناء شراكات إقليمية تكسر وهم النجاة الفردية؛ وأخيراً بناء مؤسسات تعرف معنى الشفافية وأثر الكفاءة. فالحوكمة ليست شعاراً تكنوقراطياً، بل ضماناً للبقاء في عصر لا يرحم من يتلعثم في أولويات الإنفاق.

والنجاة من هذه الحلقة تتطلب وضوحاً في الرؤية، ومؤسسات تملك الكفاءة والشفافية. فالمستقبل لا يُبنى بالدين وحده، بل بالإنتاج الحقيقي. الدين ليس لعنة حتمية لكنه يصبح كذلك حين ننسى أن الأمم تبنى بالإنتاج لا بالأرقام المترهلة، وبالإرادة لا بالأمل في  
خطابات المانحين

## حرب باردة جديدة تتحرك بالاقتصاد والتكنولوجيا

لم تعد المسألة مجرد خلاف تجاري أو منافسة اقتصادية بين قوتين كبيرتين، والأمربات اوضح من أن يجمل أو يخفى. فالصراع بين الولايات المتحدة والصين دخل مرحلة جديدة تشبه شدّ الحبل حول من سيتحكم بالنظام العالمي في العقود القادمة كل طرف يعرف ما يريد ويعرف خصمه جيدا.

ففي واشنطن لا أحد يعتقد أن صعود بكين بهذا الشكل المتسارع مجرد صدفة أو تطور طبيعي، بل يرونه إعادة انتاج لسيناريو أمريكي قديم يوم كانت واشنطن تعيد ترتيب بيتها قبل أن تخرج لتفرض نظاما عالميا على مقاسها. واليوم تسعى أمريكا لوقف هذا السيناريو قبل أن يصل إلى نهايته.

ولسنوات طويلة راهنت أمريكا على سياسة الدمج. شاركت الصين في النظام الدولي وتركت لها مساحة تنمو فيها. لكنها أبطت على وجودها العسكري في آسيا كنوع من التأمين تحسبا لأي مفاجأة.

هذه السياسة بدأت تراجع منذ أن وصل شي جين بينغ إلى الحكم؛ الرجل اتى برؤية أكثر وضوحا وجرأة وصداما، ومع صعوده بدأت ترسم معالم استراتيجية أمريكية جديدة تمثلت بما يعرف بمحور اسيا وهي خطة هدفها الأساسي تطويق الصين من خلال تحالفات اقليمية مركزة.

ثم جاء دونالد ترامب وغير قواعد اللعبة. رفع مستوى التحدي وحول الصراع إلى أرقام وتعريفات جهركية، فوضع الصين في خانة العدو الاقتصادي المباشر. استهدف شركاتها الكبرى مثل هواوي وبدأ بتفكيك شبكة العلاقات التكنولوجية معها. وللمرة الأولى اعلنت واشنطن رسميا أن الصين لم تعد شريكا، بل خصما استراتيجيا يسعى لتعديل النظام الدولي لصالحه.

لكن الصين من جهتها لم تندفع نحو المواجهة، بل ردت بأسلوب محسوب فبدأت بإعادة ترتيب سلاسل التوريد. زادت استثماراتها محليا واقليميا وسنت عقوبات ضد شركات أمريكية، وخطت خطوات عملية لتقليل اعتمادها على السوق الأمريكية، وسلوكها بات يشي انها تتهيا لمعركة طويلة وليس لمواجهة مؤقتة.

وتبقى المنطقة الاكثر سخونة هي «الاندوباسيفيك» - أي التنافس الدولي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ- فهنا يتكثف الحضور العسكري الأمريكي وتتوسع شبكة الرباعية التي تضم اليابان والهند واستراليا بهدف موازنة نفوذ الصين. بينما ترد بكين بتوقيع اتفاقيات أمنية مع دول صغيرة لكنها ذات موقع حيوي في الجغرافيا البحرية. أما تايوان فتبقى مركز العاصفة ونقطة التماس الاخطر حيث تتقاطع الخطوط الحمراء والخطابات النارية والمناورات العسكرية من الجانبين.

وفي جنوب آسيا يدخل المشهد منعطفا أعقد، فالصين تدعم خصوم الهند سياسيا وأمنياً بينما تعمل واشنطن على تحويل نيودلهي إلى محور استراتيجي في خططها لمواجهة بكين. وسط هذا التجاذب تتشكل ملامح حرب باردة جديدة لكنها أكثر ديناميكية تعتمد على الاقتصاد والتكنولوجيا والتحالفات المتحركة لا على المعسكرات المغلقة القديمة.

## صمودكم نصر.. تهنئة لشعب يزرع الأمل ولا يعرف الهزيمة

قراية عامين مرا كالجمر، مليئان بالخراب والدم والمجازر ورائحة الدم والبارود، ٢٠ شهرا من محاولات بائسة لتثبيت وهم الهيمنة بالقوة الغاشمة، فإذا بالمشهد ينقلب رأساً على عقب: احتلالٌ عالق في مستنقع أعمق من أي وقت مضى، وعالم يرى ويسجل ويحكم.

واليوم، بعد كل هذا الحقد والقتل والتجويع، تقفون يا أهل الشقاء والهمجية أمام العالم عراة، لا تملك حملاتكم الإعلامية ولا تصريحاتكم المكذوبة القدرة على إخفاء حقيقة واحدة: القتل والتنكيل لم ولن يصنعا نصراً على مقاوم، فلقد انكشفت أوراقكم، ورأى الناس ما كنتم تحاولون ستره.

ورغم كل الضجيج والدعاية، لم تتمكنوا من القضاء على المقاومة، بل زادت حضوراً وثقة بين أهلها، لم يأتِ «الأمن» المزعوم الذي وعدتم به، بل زادت الأرض لهيباً واشتعالاً، بل ولم تفضوا «هيمنة كاملة»، بل اكتشفت أن سلاحكم يقف عاجزاً أمام إرادة شعب يرفض الاستسلام.

واليوم كل صور الدمار وأنقاض الحياة وجثث الشهداء، والتقارير الأمية التي تتحدث عن جرائم حرب — كل ذلك جعل صورتكم في العالم صورة كيان متهم بالقمع والتمييز العنصري، لقد تحولت دعايتكم وأساطيركم عن «الديمقراطية الوحيدة» إلى مجرد نكتة سمجة أمام عدسات الكاميرات وشهادات المنظمات المستقلة.

أنتم الآن غارقون في خلافات سياسية، وبأسكم بينكم شديد، واتهامات متبادلة بين قادتكم المجرمين، وحتى جيشكم ومؤسستكم الأمنية لم يعودا جسماً واحداً؛ باتت الخلافات

تتصدر المشهد في وقت تحترق فيه أساساتكم الباطلة لتكشف للعالم أن مشروعكم الذي بني على باطل ينهار من الداخل.

ألم تكفِ سنتان من الدم والدمار لتدركوا أن الاحتلال مشروع خاسر، وألم تكفِ آلاف الأرواح التي أزهقت لتتأكدوا أن الحديد والنار لا يزرعان إلا مزيداً من الغضب والكرهية، ألم يكن الوقت لتدركوا أن الحل لا يمر إلا من خلال الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وحقه في الحرية والاستقلال؟

إن استمرار هذا الجنون لا يزيدكم إلا عزلة في العالم، ولا يزيدكم إلا خسائر سياسية وأخلاقية وأن كنتم بالأساس في حل منها.

أما شعبنا البطل فأثبت في كل شبرٍ من أرضهم أنهم شعبٌ لا يُقهر، شعبٌ ينهض من تحت الركام، يزرع الأمل من بين الدمار، ويبنى حرثته في كل يوم جديد، لقد راهن الاحتلال على الزمن وقال الهالكون من قادتكم الكبار يموتون والصغار ينسون لكن الزمن لم يعد في صالحكم، ففي كل يوم يمر، يتضاعف فيه فشلكم وتتكشف فيه الحقيقة أكثر وأكثر.

## التحول الرقمي في الأردن.. خيار استراتيجي واستثمار في المستقبل لا يحتمل التردد

التكنولوجيا ليست خيارًا، بل رهانٌ مصيري على قدرة الدول والمجتمعات على اللحاق بعالم لا ينتظر أحدًا. ففي زمن التحولات المتسارعة، غدت أشبه بجسر وحيد بين واقع يضيق بفرص العمل وتحديات التنمية، ومستقبل يُراهن على الشباب بوصفهم طاقة كامنة تحتاج إلى من يوقظها ويدفع بها إلى قلب المشهد.

ومن هنا، يكتسب أيّ جهد وطني يستثمر في التكنولوجيا قيمة استثنائية، لأنه يلتقط لحظة تاريخية تتطلب قرارًا شجاعًا في زمن لا يرحم المترددين. إذ إنَّ مثل هذا القرار لا يأتي فقط استجابةً لحاجات السوق، بل تعبيرًا عن إيمانٍ راسخ بأن مستقبل الأوطان يُبنى بقراراتٍ جريئة تُعلي من شأن المعرفة وتفتح الآفاق أمام الأجيال.

ومن بين المبادرات اللافته في هذا السياق، يبرز المنتدى "تواصل ٢٠٢٥" الذي احتضنه مجمع الملك الحسين للأعمال. هذا المنتدى بدأ أشبه بمرآةٍ تعكس صورة الأردن حين يقرر أن يُشرك الشباب في صناعة القرار، ويجعل التكنولوجيا قلبًا نابضًا في مشروعه التنموي، لا مجرد فكرةٍ حبيسة الأدراج.

وما يميّز هذا المنتدى أنه لم يكتف بالكلام عن التكنولوجيا كعنوانٍ لافت، بل قدّمها في سياق مواجهة التحديات، من البطالة إلى تحسين الخدمات، مرورًا بإصلاح الإدارة العامة والتعليم، حيث بدأ المنتدى وكأنه يُعلن أن التكنولوجيا لم تعد خيارًا تكميليًا، بل ضرورةً استراتيجيةً تُحدّد ملامح المستقبل وتُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن.

والأهم أن رعاية سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي العهد، للمنتدى، أضفت عليه بُعدًا سياسيًا ومعنويًا، إذ عكست التزام القيادة بدعم الشباب وإشراكهم في النقاش الجاد

حول مستقبل الأردن، لتجعل من حضورهم في النقاشات سلوكًا يوميًا لا مجرد تقليدٍ بروتوكولي.

لقد بدت ملامح المنتدى أبعد من مجرد فعالية تقليدية، كان بمثابة ورشة عمل وطنية تُحرض على التفكير وتفتح الباب أمام أسئلة حقيقية: كيف نواجه البطالة، كيف نُصالح الإدارة العامة مع الناس، كيف نجعل التعليم قاطرةً لا عبئًا، وقادرًا على توليد فرصٍ جديدة تُعيد رسم علاقة الناس بوطنهم؟

إنَّ رهان الأردن على التكنولوجيا هو في جوهره رهانٌ على الشباب والنجاح، وعلى قدرتهم على تجاوز الصعاب، وعلى إرادتهم في أن يكونوا شركاء حقيقيين في صناعة مستقبل مشرق. ومن هنا، يصبح منتدى ”تواصل ٢٠٢٥“ خطوةً مهمة في طريق بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، عبر حوارٍ وطنيٍّ صريحٍ يربط بين الطموح والواقع، وبين التكنولوجيا والتنمية.

إنه رهانٌ على المستقبل، وأملٌ بأن يكون الغد أقلَّ قسوةً على الشباب الذين ينتظرون أن تُفتح أمامهم الأبواب، لا أن تُغلق في وجوههم. فهم لا يملكون ترف الانتظار، بل يحملون في قلوبهم توقًا لا ينطفئ لصنع الفارق.

## طريق الصين نحو الاكتفاء الذاتي في الذكاء الاصطناعي

خلال جلسة حديثة للمكتب السياسي، أكد الرئيس شي جين بينغ التزامه بنهج «الاعتماد على الذات والتعزيز الذاتي» في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي في الصين، وذلك في سبيل تجاوز التحديات التي تعيق تقدم أنظمة البرمجيات والرقائق الدقيقة المتطورة، والتي تُعد عناصر محورية في تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة. وتأتي هذه التوجهات الاستراتيجية في ظل استمرار الحرب التجارية التي تخوضها بكين، والتي أسفرت عن تقليص قدرتها على الوصول إلى المكونات الأساسية بسبب الرسوم الجمركية الأمريكية وقيود التصدير، الأمر الذي يستدعي تكثيف جهود البحث والتطوير محلياً بوتيرة متسارعة.

تتمحور الاستراتيجية المحدثة للصين حول تطوير إطار تكنولوجي مستقل كلياً، يضع حداً لاعتمادها السابق على التكنولوجيا الأمريكية. وفي هذا السياق، شدد الرئيس شي جين بينغ على ضرورة تكثيف البحث العلمي في المجال التكنولوجي، وتعزيز الأطر القانونية لحماية الصناعات المتقدمة، لا سيما تلك المعنية بإنتاج الرقائق الدقيقة عالية التقنية. كما دعا إلى إحداث إصلاحات جوهرية في السياسات العامة، تتضمن تطوير قوانين الملكية الفكرية، وإجراء تعديلات على النظام الضريبي، فضلاً عن إعادة هيكلة آليات الشراء الحكومي، وذلك لمعالجة أية نواقص في منظومة الذكاء الاصطناعي الوطنية. ومن الجلي أن الصين تطمح إلى تصدر الثورة العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي عبر تحقيق الاكتفاء التكنولوجي الشامل.

اعتادت الولايات المتحدة على فرض قيود تكنولوجية على الصين تحت ذريعة حماية الأمن القومي، وذلك في إطار سعيها الدائم للحفاظ على تفوقها التنافسي. وقد شكّلت هذه القيود حافزاً للمبتكرين الصينيين لتوليد حلول إبداعية تمكّنهم من تجاوز هذه العوائق، ليس من خلال اللجوء إلى الأسواق السوداء للحصول على التكنولوجيا الأمريكية، بل

عبر تطوير برمجيات ومكوّنات مادية خاصة بهم في ميدان الذكاء الاصطناعي. ويبدو جلياً أن بكين تنتهج مساراً استراتيجياً يُمهّد لتحوّل قادم في موازين القوة التكنولوجية لصالحها.

يجسّد هذا التوجّه الصيني مساراً ابتكارياً استباقياً لا يقتصر على مجرّد التفاعل مع السياسات التجارية الأمريكية، بل يعبر عن رؤية استراتيجية بعيدة المدى. ومن المرجّح أن يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات العالمي اضطرابات كبيرة في ضوء إصرار بكين على المضي قدماً في تطبيق سياسة الاعتماد على الذات، وهي سياسة قد تُفضي إلى إنهاء عقود من التفوّق الأمريكي باعتبارها القوة المهيمنة والمُحددة للمعايير التكنولوجية على مستوى العالم.

تمثل هذه السياسة توجهاً استراتيجياً تحويلياً يسهم بشكل متسارع في إعادة رسم خارطة المنافسة التكنولوجية على الصعيد العالمي. ومع احتدام السباق نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الذكاء الاصطناعي، يلوح في الأفق عصر تكنولوجي جديد، تتقدم فيه الابتكارات الصينية لتنافس النماذج الرقمية التقليدية، وتبرز خلاله أسماء الشركات التكنولوجية الصينية إلى مصاف الشهرة والانتشار العالمي، جنباً إلى جنب مع نظيراتها الأمريكية التي تهيمن اليوم على المشهد الرقمي.

## غزة تواجه المجاعة والخذلان

الخطاب الغربي عن حقوق الإنسان ينهار عند أول حاجز عسكري لجيش الاحتلال في القطاع، وما ترفعه العواصم الغربية من شعارات رنانة ومبادئ مصقولة يصطدم بجدار الدم والرماد والحصار والدعم العلني والمخزي لكيان لا يكل عن القتل.

وبينما تتحدث الدول الكبرى عن الكرامة والعدالة وسيادة القانون، فهي تمضي في إرسال السلاح شحن تلو الأخرى إلى الكيان الصهيوني غير آبهين بالتقارير الميدانية التي ترصد بدقة سقوط الأطفال واختناقهم تحت أنقاض البيوت التي تمطرها طائرات الاحتلال بأسلحة محظورة.

غزة الجريحة تحولت إلى مدينة أشباح الموت فيها مشهد يومي والبنية التحتية تهدمت بالكامل والمشافي خرجت عن الخدمة والمدارس صارت خرائب وأنابيب المياه انفجرت والكهرباء غابت وكل هذا يجري أمام عيون العالم الذي لا يكتفي بالصمت، بل يمد القتلة بالمبررات وبالدعم السياسي والمالي متسائلا بوقاحة عن أسباب الغضب الفلسطيني.

واشنطن استخدمت الفيتو عدة مرات لإسقاط قرارات تطالب فقط بوقف النار؛ فهل هذا دفاع عن النفس أم مشاركة موصوفة في المجزرة وهل هناك في الأخلاق والسياسة ما يبرر هذا الانحياز الفاضح لمحتل يمعن في الفتك تحت غطاء الشرعية.

في المقابل تتعرض منظمات المجتمع المدني لضغوط خانقة من الممولين الغربيين الذين يفرضون عليها أن تصمت عن الكيان الصهيوني، بل وأن تدين أي مقاومة للاحتلال ومن لا يلتزم بذلك يجد تمويله مجمدا ونشاطه مهددا. وبينما يتم قمع الأصوات الغربية المتضامنة مع غزة تحت ذريعة معاداة السامية أصبح التعبير عن الرفض جريمة والإعجاب بمنشور إنساني سببا للطرد أو الملاحقة.

غزة اليوم تغرق في كارثة إنسانية تفوق التصور. فتسعون بالمئة من السكان يعيشون بلا أمن غذائي ومئات الآلاف على حافة المجاعة والأطفال يموتون بصمت والماء ملوث والدواء ممنوع والمعابر مغلقة والمساعدات تُستخدم كسلاح إضافي لإخضاع الناس وتجويعهم والهيئات الدولية لا تتجاوز حدود التنديد الروتيني وكأنها غير معنية إلا بمظاهر الحياد البارد.

ما يجري ليس أزمة عابرة، بل فضيحة أخلاقية مكتملة المعالم وامتحان لاختبارات العدالة الدولية التي لم تنجح يوماً في فلسطين، بل إنها لحظة سقوط جماعي لنظام يدعي حماية الحقوق بينما يسمح للقاتل أن يواصل فعله بكل وقاحة.

من يصمت اليوم على ما يحدث في غزة سيقف غداً في وجه مرآة الحقيقة ملوثاً بالعار إذ لا تسويات تغسل الدم ولا مصالح تبرر هذا الخراب الكامل.

## إدارة السيولة: العمود الفقري للمؤسسات العالمية و ضمان للاستمرارية

اكتب اليكم من واقع تجربة طويلة خبرت فيها الايام وعشت تقلباتها لحظة بلحظة تعلمت ان الاستقرار لا يأتي صدفة وأن السماء لا تمطر ذهبا أو فضة، وأن على الانسان السعي والاخذ بالأسباب والتوكل على مسبب الأسباب.

ففي كل مرة شهدت فيها مؤسسة تنهض او تنهار أدركت ان المسألة ليست فقط في الفكرة او الشغف، بل في العمود الفقري لاي مؤسسة وهو الامان المالي، والامن المالي ليس ترفا ولا رفاهية، بل هو الاداة التي تمكنك من الاستمرار عندما تتغير الظروف فجأة وهو ما يحفظ الكرامة المهنية في وجه الازمات.

لهذا السبب كان قرارنا في مجموعة طلال ابو غزاله العالمية ألا نترك امر السيولة للظروف، بل صممنا لها فلسفة واضحة قائمة على الاستعداد المسبق لا على ردود الأفعال، فلم نتظر وقوع الازمات كي نتعلم، بل تعلمنا من كل تجربة وصنعنا منها نظاما يحمي المؤسسة وموظفيها.

هذه الفلسفة لم تولد من فراغ جاءت بعد ازمات صعبة ازمة احتلال الكويت عام ١٩٩٠ الانهيار المالي في لبنان ٢٠١٩ ثم جائحة كورونا ٢٠٢٠ وكل مرة كنا نخرج منها اقوى لان السيولة كانت موجودة لا محفوظة فقط، بل تدار بحكمة واقتدار.

ولان السيولة ليست ارقاما على الورق، بل حياة مستمرة ربطنا عملياتنا المالية حول العالم بمركز رئيسي واحد في عمان تحت اشراف مباشر ومن دون اي هامش للارتجال أكثر من مئة مكتب في العالم تدير سيولتها من نقطة واحدة من خلال البنك المركزي الأردني بما يسمح بالرقابة والسرعة والدقة.

ومن هذا النظام تضخ سنويا أكثر من مئة مليون دولار الى الاقتصاد الاردني من القطاع

الخاص وهذا دعم حقيقي مستمر نابع من الثقة بالمؤسسة وبلدنا العظيم، ووراء هذا النظام ادارة يومية لحركة نقدية تتجاوز نصف مليون دولار ورواتب تصرف شهريا بأكثر من خمسة ملايين دولار للمكاتب العالمية وأكثر من مليون دينار لموظفينا في الاردن.

ورغم حجم العمل نحن حريصون على الا يضيع يوم واحد دون انتاج لان كلفة اليوم غير المنتج تصل الى مئة وستين ألف دولار والمسألة ليست فقط مالية، بل مبدئية لا نترك فرعا يتأخر ولا موظفا بلا دعم لان في كل تأخير خسارة للثقة قبل ان تكون خسارة للمال.

ولأننا لا نعيش خارج الزمن ولا ندعي اننا بمنأى عن مصير الانسان فان من اسباب احتفاظنا بالسيولة ايضا هو ادراكنا لحقيقة مرة لكنها واقعية في حال غيابي او وفاتي لا بد ان تستمر المؤسسة خلال فترة حصر الارث التي قد تعيق الكثير من القرارات الادارية او المالية لكن السيولة المتوفرة والمدارة مسبقا تضمن استمرار العمل بلا ارتباك فلا أحد يتوقف ولا موظف يتأخر راتبه ولا فرع يتأخر عن التزامه، والمؤسسة تستمر لانها اعدت لتستمر.

نموذجنا هذا في ادارة السيولة ليس رفاهية ولا استثناء هو ضرورة لكل مؤسسة تحلم ان تكون عالمية هو جزء من صورة الاردن الذي نريده قطاع خاص يتحمل مسؤوليته ويسهم في التقدم بشرف.

وختاما اقول لا تنتظر السقوط حتى تتعلم انظر حولك وتعلم من صمود الآخرين لأن السيولة أن لم تدار بعقل تحولت إلى عبء لكن حين تدار بحكمة تصبح ضمانا واستمرارية وسببا في صناعة التاريخ.

ومن باب العرفان بالجميل قررت ان أقدم هدية رمزية لأبنائي وبناتي في المؤسسة وعددهم ألف وخمسمئة موظف وموظفة مئة دينار لكل منهم وذلك تقديرا لوفائهم والتزامهم واصرارهم على النجاح الجماعي للمجموعة.

## حين تنتصر لغة المنطق على خطوط الشكّ الحمراء

في الوقت الذي يستشرس فيه العدوان الإسرائيلي على غزة، وتتمزق الأقنعة الأخلاقية للإنسانية، لا تزال شائعات طفيلية تنتشر على صفحات التواصل الاجتماعي انتشار النار في الهشيم، وللأسف بعدما أضحى الواقع هشيماً فعلاً، صار النشر اللامسؤول يجد سبيلاً حراً للتموضع الجائر في مرمى المتلقي، يتعقب كل عابر أثير، حيث تصدر الشائعات ومنها تلك الأخيرة التي تروج لأكذوبة مفادها أنّ دولة الإمارات الشقيقة «مولت» وما تزال كيان الاحتلال عبر دعم مالي مباشر بطلب من وزير حربه المتهاذي...!!

في مسألة كهذه، لا يأتي النفي مجرد إجراء شكلي، بل ضرورة وطنية وقومية عربية خالصة الذمة والضمير، لهذا كان الرد الإماراتي على لسان المستشار الدبلوماسي الدكتور «أنور قرقاش» جليلاً، واضحاً، وصریحاً لا يحتمل التأويل حين اختصر تصريحه بإيجاز بديع «لم يحدث، ولن يحدث».. معتمداً خير الكلام فيما قلّ ودلّ.

وأنا كفلسطيني أولاً.. يتابع عن كثب كل ما يحرّك الرمال، تحت أقدامنا، أجد أن إشهار موقف النفي إعلامياً وديبلوماسياً يحسب لها، تماماً كما يُحسب على اللذين التزموا الصمت لتوسيع دوائر الغموض لنخر الثقة بين شعوب المنطقة المكلمة منذ سبعة عقود حتى يومنا هذا.

وأودّ كفلسطيني أيضاً، أن أشيد بدور الإمارات التنموي في فلسطين، الذي يعود لسنواتٍ، ولسان حالها تؤكد مواقفها النزيهة على الدوام لا تمويل للعدوان، ولا صفقات على حساب الدم الفلسطيني مهما اتّسعت هوامش المصالح.

لهذا أرى أن أكثر ما نحتاجه اليوم كفلسطينيين ليس فقط الدعم المالي لإعادة الإعمار والاستقرار، وليس الدعم السياسي المُبهم، والمُبطن، والملتوي، كما يحصل تحت قبة القرار الدولية، وخلف عتبات المؤتمرات المُغرِضة، بل نحتاج إلى وضوح حاسم وحازم، يضع النقاط على الحروف كما فعلت الإمارات بإعلان موقفها على لسان مستشارها الدكتور «قرقاش» الذي لا يسعني إلا أن أحيي تلك اللغة الجزلة التي اعتمدها، بفصيح بيانه المُقتَضب المُبين، والذي يعكس أروقة القرار الشامخ لدولة الإمارات الشقيقة.

## التوسع العالمي في الطاقة المتجددة والتحديات المستقبلية

قامت مؤسسة "كاتس إنترناشونال" (CATS International)، وهي إحدى المؤسسات الفكرية الرائدة في مجال دعم السياسات الاقتصادية العادلة، مؤخرًا، بنشر دراسة مهمة صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) تتناول النمو المتسارع في إنتاج الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي. وقد بلغ إجمالي القدرة العالمية للطاقة المتجددة ٤٤٨, ٤ غيغاواط في العام ٢٠٢٤. ويُعزى هذا التوسع بشكل رئيسي إلى النمو الملحوظ في أنظمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي في مجال الطاقة المتجددة، لا تزال المخاوف قائمة لدى الخبراء بشأن عدم القدرة على تحقيق الأهداف المناخية العالمية، نتيجة التقدم البطيء في هذا المسار. فمن أجل الوفاء بالأهداف المقررة، يتعين أن تصل القدرة العالمية للطاقة المتجددة إلى ١١ تيراواط بحلول العام ٢٠٣٠. إلا أن المعدلات الحالية للنمو تشير إلى بلوغ ٤, ١٠ تيراواط فقط؛ ما يُسفر عن فجوة قدرها ٨, ٠ تيراواط.

وتتباين مستويات النجاح التي تحقّقها الدول في تنفيذ حلول الطاقة المتجددة. وخلال العام ٢٠٢٤، تصدرت قارة آسيا التوسع العالمي في قدرات الطاقة المتجددة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى مساهمة الصين التي أضافت ٦, ٣٧٣ غيغاواط. وفي أوروبا، ارتفعت القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة بمقدار ١, ٧٠ غيغاواط، وكانت ألمانيا من أبرز الدول المساهمة في هذا النمو. أما في أمريكا الشمالية، فقد قادت الولايات المتحدة التوسع الإقليمي بإضافة ٩, ٤٥ غيغاواط، من خلال تطوير البنية التحتية لمصادر الطاقة المتجددة. كما شهدت أمريكا الجنوبية زيادة ملحوظة، حيث أضافت ٤, ٢٢ غيغاواط إلى قدرتها الإنتاجية في هذا القطاع.

رغم أن هذه الأرقام تعكس مؤشرات إيجابية، إلا أن بعض المناطق لا تزال متخلفة في وتيرة التحول نحو الطاقة المتجددة. فقد بلغت الإضافات في القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة

في كل من إفريقيا والشرق الأوسط ما لا يتجاوز ٧ غيغاواط، مقارنة بمعدلات النمو المرتفعة التي شهدتها مناطق أخرى من العالم. أما الدول الصغيرة النامية (SIDS)، فقد أضافت ٧, ٠ غيغاواط فقط، ويُعزى ذلك إلى التحديات الاستثمارية التي تواجهها تلك الاقتصادات الصغيرة في تمويل مشاريع الطاقة النظيفة. وتُعد الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية من أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق التقدم المنشود في تقليل انبعاثات الكربون على مستوى عالمي وبوتيرة متوازنة.

لذلك يتوجب على الحكومات تقديم الدعم المالي الكافي لتسريع تنفيذ مشاريع الطاقة النظيفة في مختلف أنحاء العالم. فبالرغم من التراجع المستمر في تكاليف تقنيات الطاقة المتجددة، تواجه العديد من الدول النامية تحديات مالية جسيمة تعوق قدرتها على اعتماد هذه التقنيات. ومن هذا المنطلق، يصبح تعزيز التعاون الدولي أمرًا بالغ الأهمية، سواء من خلال توفير التمويل، أو نقل التكنولوجيا، أو تطوير الأطر والسياسات، بما يضمن تحقيق وصول منصف وشامل إلى مصادر الطاقة المستدامة.

لم تعد التحديات الأساسية مقتصرة على إنتاج الطاقة المتجددة، بل باتت تشمل موثوقية وكفاءة أنظمة التخزين والتوزيع أيضًا. ويقتضي ذلك تطوير واعتماد تقنيات متقدمة تشمل أنظمة البطاريات الحديثة، والشبكات الذكية، وشبكات الكهرباء المترابطة، بما يتيح للدول الاستفادة القصوى من مصادر الطاقة النظيفة. إن تحقيق هذا الهدف يتطلب توفير دعم مالي وتقني متزايد للدول النامية؛ لتمكينها من مواكبة وتيرة التقدم في الدول المتقدمة، وضمان استفادة شاملة وعادلة من الطاقة النظيفة في جميع أنحاء العالم.

بصفتي رئيسًا لتحالف التحضر المستدام، أُؤكد على أهمية تعزيز إنتاج الطاقة المتجددة، مع التنبيه إلى أن تحقيق الأهداف المناخية العالمية سيظل أمرًا صعب المنال ما لم تُعجل الدول بعمليات التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة. ويُعد تعزيز التعاون الدولي، وتطوير تقنيات فعّالة لتخزين الطاقة، إلى جانب اعتماد سياسات عادلة وشاملة، عناصر أساسية لسد الفجوة الحالية. إن تضافر الجهود بين جميع الدول هو السبيل لضمان مستقبل مستدام يقوم على الطاقة النظيفة والعدالة المناخية.

## واشنطن وبكين على حافة صراع بلا نهاية

لم تكن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مجرد خلاف حول الرسوم الجمركية أو فائض الميزان التجاري، بل كانت وما زالت انعكاسًا لصراعٍ أعمق على من يملك مفاتيح المستقبل.

فبعد هدنة قصيرة ظنَّ البعض أنها بشائر انفراج، عادت المعارك الاقتصادية لتتقدم من جديد، حاملةً في طياتها رسائل سياسية واستراتيجية لا تقلَّ خطرًا عن أصوات المدافع.

ومن يتابع التصعيد الراهن يدرك أن المسألة لم تعد محصورة في أرقام الصادرات أو نسب النمو، بل تحوّلت إلى مواجهة رمزية بين نموذجين. فواشنطن ترى في بكين خصمًا يريد إعادة رسم خرائط النفوذ العالمي، وبكين تنظر إلى سياسات واشنطن كجدارٍ يحاصر صعودها ويكبح طموحها في قيادة التكنولوجيا والتجارة الدولية.

وطبعا كل طرف يقرأ العالم بعينه الخاصة، فتتحول لغة الاقتصاد إلى ميدانٍ جديد للهيمنة، وساحات التفاوض إلى حلبات لاسيما أن ما يفاقم سوء التفاهم بين القوتين هو غياب الثقة المزمّن، فكل إيماءة من الطرف الآخر تُفسَّر ككمينٍ محتمل، وكل مبادرة تعاون تُقابل بالريبة.

معروف ان الولايات المتحدة تخشى أن تغدو الصين عملاقًا يصعب احتواؤه، والصين ترى في الخطاب الأمريكي محاولة دائمة لتأييد تفوقٍ غربي أقل فيما العالم بدوره يدفع الثمن، فاضطراب الأسواق لا يعرف الحدود، وسلاسل الإمداد تتفكك كخيوط العنكبوت تحت هبوب العواصف.

أما الدول النامية، فتجد نفسها بين سندان الدولار ومطرقة اليوان، تبحث عن توازنٍ مستحيل في عالمٍ تمزقه الحسابات الكبرى.

أقول في الختام إن عودة الحرب التجارية إلى ذروتها ليست إلا إنذارًا بأننا أمام صراعٍ طويل يلبس ثوب الاقتصاد، لكنه يخفي روح السياسة فحين تتحدث الدول العظمى بلغة الرسوم والعقوبات، فإنها في الحقيقة تفاوض على شكل النظام العالمي المقبل وما لم تدرك واشنطن وبكين أن التنافس بلا أرضية تفاهم هو طريق يقود الجميع إلى الخسارة، فإن المستقبل سيشهد ليس فقط حربًا تجارية، بل حربًا على فكرة الاستقرار ذاتها.

## واشنطن وبكين ومستقبل الهيمنة التكنولوجية

نجد أنفسنا اليوم امام مشهد جديد من مشاهد الصراع الدولي للظفر بمعركة الرقائق الالكترونية، فواشنطن التي تربعت طويلاً على عرش التكنولوجيا والتي تدرك ان رقائق السليكون اليوم هي السلاح النووي للغد جاءت قراراتها المتتالية بفرض القيود على تصدير الشرائح المتقدمة الى الصين وعلى راسها منتجات شركات مثل انفيديا وايه ام دي.

لكن كما علمتنا دروس التاريخ فان الحصار حين يفرض على أمة حية لا يؤدي إلى كسرها بقدر ما يدفعها الى مضاعفة قواها. فبكين التي عرفت كيف تتعلم من تجارب الامم الاخرى لم تنتظر كثيراً تحت شعار «صنع في الصين ٢٠٢٥»، حيث بدأت في بناء قاعدة صناعية مستقلة مدعومة بأموال طائلة وعقول لا تقل طموحاً عن تلك التي صنعت الثورة الصناعية الأولى.

كلنا شهدنا مؤخراً كيف تمكنت هواوي من انتاج شرائح بحجم ٧ نانومتر رغم كل القيود، في شهادة عملية على ان التنين الآسيوي قد تجاوز مرحلة رد الفعل الى مرحلة المبادرة.

على الجانب الاخر تتوالى خسائر الشركات الامريكية حيث تتبخر المليارات من ميزانيات انفيديا وايه ام دي والأسواق الآسيوية التي لطالما كانت رئة التنفس لنمو هذه الشركات التي أخذت تزداد اقتراباً من المنتج الصيني الذي لا يعد فقط بديلاً أرخص، بل سرعان ما سيكون بديلاً أفضل.

لذا فإن السياسة الامريكية تجد نفسها أمام تناقض صريح، ففي محاولتها لضرب الصين ساهمت دون قصد في تسريع تحررها من الاعتماد واعادة رسم خريطة التكنولوجيا العالمية. أما القارة العجوز أي اوربوا فتراقب المشهد بشيء من التردد ماثلة تارة نحو واشنطن وتارة أخرى نحو شركات براغماتية مع الصين خشية ان تجد نفسها في نهاية المطاف خارج لعبة لا ترحم.

والواقع أن واشنطن باتت تواجه أمة لا تكتفي بالمنافسة في الاسواق، بل تسعى إلى إعادة كتابة قواعد اللعبة، إذ أن الصين لا تستثمر فقط في الحاضر، بل تزرع بذور تفوق مستقبلي في مجالات مثل الحوسبة الكمية والتكنولوجيا الحيوية مدفوعة بإرادة سياسية قادرة على تسخير الأمة بأسرها لمشروع قومي واضح الأهداف.

وكما يقال دائما «إن الزمن وحده سيحسم هذه المواجهة»، ومع ذلك يبدو مؤكداً حتى اللحظة ان الهيمنة الامريكية على سوق الرقائق لم تعد مسألة مسلماً بها. فإننا أمام تحول تاريخي ربما يعادل في أثره تحولات الثورة الصناعية الاولى والثانية، ليبقى السؤال الجوهرى هل تدرك امريكا ان العالم قد تغير ام انها ستظل تحارب معاركها القديمة بقوانين لم تعد تصلح إلا لكتب التاريخ.

## و عود كبيرة.. رسوم جمركية ضخمة.. واققتصاد متقلص

عاد ترامب إلى البيت الأبيض متعهدا بخفض الأسعار، وتوفير فرص عمل أفضل، وتحول اقتصادي من شأنه أن يؤسس لعصر ذهبي جديد في الولايات المتحدة. غير أن تقرير الأداء الاقتصادي للربع الأول يكشف عن تقييم اقتصادي مغاير لذلك ومضطرب إلى حد كبير. فقد أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، التي تم إصدارها مؤخرا، أول انكماش اقتصادي منذ ثلاث سنوات، الأمر الذي يثير شكوكا جدية بشأن المسار الاقتصادي الذي ينتهجه ترامب، نتيجة للاضطرابات التجارية وتراجع إنفاق المستهلكين.

تنصّل ترامب سريعا من هذه المؤشرات الاقتصادية السلبية، مشيرا عبر منصته للتواصل الاجتماعي «تروث سوشيال» إلى أن هذه الأرقام السلبية ناتجة عن مشاكل موروثه من إدارة بايدن. وفي المقابل، يواصل البيت الأبيض تأكيد على أن الاقتصاد الأميركي في طريقه إلى التعافي، داعيا المواطنين إلى التحلي بالصبر. وتُسهم الرسائل المتناقضة الصادرة عن إدارة ترامب، بين التفاخر ببيانات التوظيف الإيجابية والتملّص من المسؤولية عن التراجع الاقتصادي، في خلق حالة من الغموض وعدم الاستقرار لدى الاقتصاديين وقطاع الأعمال.

تُعد السياسات الجمركية العدائية التي تبناها الرئيس ترامب من أبرز العوامل التي ساهمت في إحداث اضطرابات اقتصادية واسعة النطاق. فقد أدى فرض رسم جمركي بنسبة ١٠٪ على معظم الواردات من مختلف أنحاء العالم، إلى جانب ضريبة بنسبة ١٤٥٪ على المنتجات الصينية، إلى زعزعة استقرار بيئة الأعمال بشكل ملحوظ. جاءت هذه الخطوة كمحاولة لإضعاف الصين والسعي نحو إرساء ترتيبات تجارية أكثر «عدالة»، غير أن نتائجها جاءت عكسية. إذ لم تُظهر الصين أي ارتباك يُذكر، بل واصلت الحفاظ على موقعها كواحدة من أكثر الاقتصادات تكاملا في العالم، مستعرضة قدرتها على التكيف والمناورة بثقة الدولة التي تدرك جيدا حجم نفوذها الاقتصادي.

ومع تصاعد الضغوط من قبل الشركات الأميركية والناخبين، يسعى ترامب حاليا إلى إعادة التفاوض مع الصين، على أمل أن تغيّر موقفها. في المقابل، تبدو بكين وكأنها تتبنى

استراتيجية بعيدة المدى، من خلال دراسة خياراتها بعناية، وإظهار قدرتها على مواجهة السياسات الأميركية دون اضطراب. وتعكس الطبيعة المتشابكة للاقتصاد العالمي أن عزل الصين قد يؤدي إلى عزلة أميركية متزايدة. فارتفاع التكاليف، واضطراب سلاسل الإمداد، وتراجع ثقة المستثمرين تُشكل تهديدات حقيقية لنمو الاقتصاد الأمريكي. وإذا استمر ترامب في حساباته الخاطئة، فقد ينتهي «العصر الذهبي» الذي وعد به لا بانتصار اقتصادي، بل بتراجع استراتيجي محبط.

تُشير الإدارة الأميركية إلى أن الإجراءات التجارية التي تفرضها تهدف إلى إنعاش الصناعة المحلية، غير أن العديد من المحللين يحذرون من التداعيات المحتملة لهذه السياسات، لا سيما فيما يتعلق بارتفاع الأسعار وتزايد حالة عدم الاستقرار في بيئة الأعمال، والتي قد تترك أثارا مستدامة على المدى البعيد. وقد برز في هذا السياق مصطلح «الغموض الاستراتيجي» داخل وزارة الخزانة في إدارة ترامب، في إشارة إلى أن عنصر المفاجأة وعدم التنبؤ يُعد جزءا من منهج تفاوضي محسوب، لا مجرد خلل في التخطيط. ومع ذلك، بدأت تظهر علامات القلق في أوساط القاعدة الانتخابية لترامب، ولا سيما بين الناخبين الريفين وذوي الدخل المنخفضة الذين لعبوا دورا حاسما في فوزه بالانتخابات الأخيرة. فقد كشف استطلاع للرأي أُجري مؤخرا أن ما يقرب من نصف الناخبين في المناطق الريفية، و ٥٧٪ ممن لا تتجاوز دخولهم ٥٠,٠٠٠ دولار سنويا، يعربون عن عدم رضاهم إزاء إدارته للشأن الاقتصادي.

في محاولة لتقليص حجم الآثار السلبية المحتملة، أشار ترامب مؤخرا إلى أن الأميركيين قد يحتاجون إلى إعادة تقييم توقعاتهم. ورغم الانتكاسات الأولية التي واجهها، يظل ترامب متمسكا برؤيته لإحياء الاقتصاد الأمريكي. ومع ذلك، يبقى السؤال حول ما إذا كانت الرسوم الجمركية التي فرضها ستساهم فعلا في تعزيز الازدهار الاقتصادي أم أنها ستؤدي، بشكل غير متعمد، إلى دفع الاقتصاد نحو الركود. وفي الوقت الحالي، يواجه كل من الشركات والمستهلكين وصناع السياسات بيئة اقتصادية مشوبة بالغموض وعدم اليقين.

## مشاركة تحليل بروس ستوكس للعلاقات المستمرة بين الولايات المتحدة والصين

تفيد الإحصاءات الرسمية بأن الاقتصاد الصيني يشهد نموًا مستقرًا، كما يرى عدد من الخبراء أن وتيرة هذا النمو أبطأ مما تعلنه الجهات الرسمية. وفي ظل استمرار النقاش حول ما إذا كان يتعين على الدول تقليص علاقاتها التجارية، تواصل الصين اعتمادها على الصادرات، في حين شهدت الواردات تراجعًا خلال الأشهر القليلة الماضية.

تتخلف الصين عن الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى في مجال تصنيع أشباه الموصلات المتقدمة، غير أنها تسعى بقوة إلى سد هذه الفجوة من خلال زيادة استثماراتها بشكل كبير. وفي قطاع صناعة السيارات، تقود الشركات الصينية عملية التحول نحو المركبات الكهربائية، مما يرسّخ مكانتها في هذا القطاع المتسارع النمو. كما برزت الصين كدولة رائدة في مجال الابتكار الزراعي، وذلك استنادًا إلى عدد براءات الاختراع الزراعية الصديقة للبيئة التي تُسجل سنويًا.

تحافظ الصين على موقع بارز في إنتاج المعادن الأرضية النادرة، حيث يفوق إنتاجها ما يقارب ستة أضعاف إنتاج الولايات المتحدة. كما أن طاقتها التصنيعية تقارب ضعف القدرة الإنتاجية الأميركية. ومع ذلك، وبالرغم من هذه القوة الصناعية، شهدت الصين تراجعًا في فرص العمل بقطاع التصنيع حتى قبل أن تفرض إدارة ترامب الرسوم الجمركية على الواردات.

وعلى الرغم من قيام الرئيس ترامب بإلغاء بعض الرسوم الجمركية، إلا أن التعريفات المفروضة على التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين لا تزال مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة. وقد بدأ العجز التجاري الكبير بين البلدين في التراجع حتى قبل تطبيق تلك الرسوم. وقبيل فترة التجميد المؤقت التي استمرت تسعين يومًا ضمن سياسة ترامب الجمركية، كانت الواردات الأميركية من الصين تتجه نحو انخفاض ملحوظ.

تتمثل إحدى أبرز الهواجس المتعلقة برسوم ترامب الجمركية في تأثيرها على السلع الاستهلاكية. فغالبية أجهزة الحواسيب المحمولة، والهواتف الذكية، وشاشات الحواسيب التي يقتنيها المستهلك الأميركي - بما يفوق الثلثين - تُستورد من الصين، إلى جانب عدد

كبير من الأدوية شائعة الاستخدام. وإضافة إلى ذلك، تبقى الشركات الأميركية ذات الاعتماد الكبير على الإيرادات القادمة من السوق الصينية معرضة للمخاطر في حال تصاعد التوترات التجارية. (اقرأ المقال كاملاً بالموقع الإلكتروني).

وفي حين لا يزال السوق الأميركي يشكّل أهمية بالغة للصادرات الصينية، بدأت بكين تتجه نحو البرازيل لتلبية احتياجاتها من الواردات الزراعية، في خطوة تسهم في إعادة رسم ملامح التجارة العالمية.

تحسنت وجهات نظر الأميركيين تجاه الصين بشكل طفيف، إلا أنها تظل على الأغلب سلبية ويلاحظ وجود انقسام حزبي واضح في هذه التصورات، حيث لا يزال الجمهوريون يميلون إلى اعتبار الصين خصماً بنسبة تفوق ضعفي الديمقراطيين.

تعتقد غالبية الجمهوريين وثلث الديمقراطيين بأن الصين هي المستفيد الأكبر من الاتفاقيات التجارية الثنائية. وفي الوقت ذاته، يتوقع العديد من الأميركيين أن تترتب على الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب عواقب سلبية على الاقتصاد الأميركي وعلى وضعهم المالي الشخصي. ويظل القطاع الزراعي أحد القطاعات الأكثر تأثراً؛ إذ تشتري الصين ٥٠٪ من صادرات الولايات المتحدة من فول الصويا و٣١٪ من صادراتها من الذرة. ونتيجة لذلك، يعبر ٥٦٪ من المزارعين الأميركيين عن قلقهم من أن تؤدي حرب تجارية إلى التأثير سلباً على دخلهم.

مع استمرار التوترات بين الولايات المتحدة والصين، يبقى مشهد التجارة العالمية والتنافس التكنولوجي غير واضح. وفي الوقت الذي تواصل فيه الصين تقدمها في الصناعات الأساسية، وتعيد الولايات المتحدة تقييم استراتيجياتها الاقتصادية، ستحدد الآثار طويلة المدى لهذه النزاعات التجارية ملامح المرحلة المقبلة من العلاقات الجيوسياسية.

-----

بروس ستوكس هو المدير التنفيذي لفريق عمل عبر الأطلسي وزميل أول في صندوق مارشال الألماني، وكان مديراً للمواقف الاقتصادية العالمية في مركز بيو للأبحاث في العاصمة واشنطن، وهو كاتب عمود اقتصادي دولي سابق في مجلة ناشيونال جورنال، وهي مجلة سياسية عامة مقرها واشنطن، وهو أيضاً زميل أقدم سابق في مجلس العلاقات الخارجية.

## أبوغزاله يشارك تحليل بروس ستوكس بشأن الأيام المئة الأولى للرئيس ترامب في المنصب

كما يتبين في مقال بروس ستوكس التالي: تُعدّ الأيام المئة الأولى من رئاسة أيّ رئيس أمريكي تقليدياً مرحلةً أساسية لتوطيد الدعم الشعبي وترسيخ الثقة العامة في الإدارة الجديدة، إلا أنّ إدارة الرئيس دونالد ترامب قد أخفقت، على ما يبدو، في تحقيق هذا الهدف. فقد كشفت استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة أنّ ترامب سجل أدنى معدلات التأييد بين جميع الرؤساء الأمريكيين في التاريخ الحديث خلال هذه الفترة من ولايته.

تشير معدلات التأييد إلى تراجع ملحوظ في مختلف الشرائح السكانية، مع بروز انقسام حزبي حاد. ويشكل المسيحيون الإنجيليون من ذوي الأصول البيضاء الكتلة الداعمة الأكثر ولاءً للرئيس، في مقابل رفض واسع من قبل الناخبين الديمقراطيين والمستقلين لأدائه حتى الآن. وعلى الرغم من تمكنه من كسب بعض التأييد في ملفات مثل الهجرة ومكافحة الجريمة، فإن سياساته الخارجية وتوجهاته الاقتصادية لم تحظَ بقبول واسع لدى غالبية المواطنين الأمريكيين.

تشهد السياسات الاقتصادية التي تبنتها إدارة الرئيس دونالد ترامب موجةً من الانتقادات الواسعة، لا سيما فيما يتعلق بتركيزه على السياسات الحمائية وفرض الرسوم الجمركية. فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية المواطنين الأمريكيين يعبرون عن قلقهم من الأضرار المحتملة لهذه السياسات، معتبرين أنها قد تضرّ بالاقتصاد الوطني وتثقل كاهلهم المعيشي. ويُضاف إلى ذلك تراجع قيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو منذ بداية الولاية الرئاسية، إلى جانب ردود الفعل السلبية التي أبدتها المجتمع المالي الدولي. وتشير مؤشرات السوق إلى حالة من عدم اليقين الاقتصادي، تتجلّى في ارتفاع عوائد السندات وتكبّد شركات التكنولوجيا الكبرى خسائر ملموسة. في هذا السياق، تبرز مؤشرات مقلقة بشأن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، في ظل تزايد التكاليف المعيشية، واستمرار حالة الاضطراب الاقتصادي، وتصاعد المخاوف من احتمالية دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود.

أسفرت السياسات الجمركية التي انتهجها الرئيس ترامب عن تدهور ملحوظ في العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين الرئيسيين في القارة الأوروبية. وقد انعكس هذا التوتر سلبيًا على قطاع السياحة في الولايات المتحدة، في ظل تراجع الانطباعات الأوروبية تجاهها، الأمر الذي ألحق ضررًا بسمعة العلامات التجارية الأمريكية الرائدة، نتيجة فقدانها لجاذبيتها لدى المستهلكين.

تبيّن مؤشرات الرأي العام تزايد الاستياء من أولويات الرئيس ترامب ومنهجه في الحكم، الذي يُوصف بأنه مضطرب ويفتقر إلى وضوح الرؤية. كما تكشف نتائج الاستطلاعات عن تفاهق الانطباعات السلبية لدى المواطنين تجاه أدائه، لا سيّما فيما يتعلق بإدارته للعلاقات الدولية والتحديات الاقتصادية. وقد رصدت وسائل إعلامية مؤيدة له، مثل شبكة «فوكس نيوز»، تراجعًا ملحوظًا في التأييد لسياساته، حيث تجاوزت الانتقادات حدود خصومه السياسيين لتشمل شرائح واسعة من الناخبين في مختلف أنحاء الولايات المتحدة.

تكشف الأيام المئة الأولى من ولاية الرئيس ترامب عن انقسامات حادة في الرأي العام الأمريكي. فقد فشلت قيادته في كسب ثقة المواطنين، الذين أبدوا استياءهم إزاء عدد من القضايا الأساسية. وتبرز مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي، وتدهور العلاقات الدولية، والصورة العامة لحالة من الفوضى في أسلوب الحكم، كعوامل رئيسية تستدعي معالجة جذرية، لما تنطوي عليه من آثار تتجاوز الإطار المحلي وتمتد إلى المستوى الدولي.

بروس ستوكس هو المدير التنفيذي لفريق عمل عبر الأطلسي وزميل أول في صندوق مارشال الألماني، وكان مديرًا للمواقف الاقتصادية العالمية في مركز بيو للأبحاث في العاصمة واشنطن، وهو كاتب عمود اقتصادي دولي سابق في مجلة ناشيونال جورنال، وهي مجلة سياسية عامة مقرها واشنطن، وهو أيضا زميل أقدم سابق في مجلس العلاقات الخارجية.

## واشنطن وبكين ومستقبل الهيمنة التكنولوجية

نجد أنفسنا اليوم امام مشهد جديد من مشاهد الصراع الدولي للظفر بمعركة الرقائق الالكترونية، فواشنطن التي تربعت طويلاً على عرش التكنولوجيا والتي تدرك ان رقائق السليكون اليوم هي السلاح النووي للغد جاءت قراراتها المتتالية بفرض القيود على تصدير الشرائح المتقدمة الى الصين وعلى راسها منتجات شركات مثل انفيديا وايه ام دي.

لكن كما علمتنا دروس التاريخ فان الحصار حين يفرض على أمة حية لا يؤدي إلى كسرها بقدر ما يدفعها الى مضاعفة قواها. فبكين التي عرفت كيف تتعلم من تجارب الامم الاخرى لم تنتظر كثيراً تحت شعار «صنع في الصين 2025»، حيث بدأت في بناء قاعدة صناعية مستقلة مدعومة بأموال طائلة وعقول لا تقل طموحاً عن تلك التي صنعت الثورة الصناعية الأولى.

كلنا شهدنا مؤخراً كيف تمكنت هواوي من انتاج شرائح بحجم 7 نانومتر رغم كل القيود، في شهادة عملية على ان التنين الآسيوي قد تجاوز مرحلة رد الفعل الى مرحلة المبادرة.

على الجانب الاخر تتوالى خسائر الشركات الامريكية حيث تتبخر المليارات من ميزانيات انفيديا وايه ام دي والأسواق الآسيوية التي لطالما كانت رئة التنفس لنمو هذه الشركات التي أخذت تزداد اقتراباً من المنتج الصيني الذي لا يعد فقط بديلاً أرخص، بل سرعان ما سيكون بديلاً أفضل.

لذا فإن السياسة الامريكية تجد نفسها أمام تناقض صريح، ففي محاولتها لضرب الصين ساهمت دون قصد في تسريع تحررها من الاعتماد واعادة رسم خريطة التكنولوجيا العالمية. أما

القارة العجوز أي اوروبا فترقب المشهد بشيء من التردد مائلة تارة نحو واشنطن وتارة أخرى نحو شركات براغماتية مع الصين خشية ان تجد نفسها في نهاية المطاف خارج لعبة لا ترحم.

والواقع أن واشنطن باتت تواجه أمة لا تكتفي بالمنافسة في الاسواق، بل تسعى إلى إعادة كتابة قواعد اللعبة، إذ أن الصين لا تستثمر فقط في الحاضر، بل تزرع بذور تفوق مستقبلي في مجالات مثل الحوسبة الكمية والتكنولوجيا الحيوية مدفوعة بإرادة سياسية قادرة على تسخير الامة باسرها لمشروع قومي واضح الأهداف.

وكما يقال دائما «إن الزمن وحده سيحسم هذه المواجهة»، ومع ذلك يبدو مؤكداً حتى اللحظة ان الهيمنة الامريكية على سوق الرقائق لم تعد مسألة مسلماً بها. فإننا أمام تحول تاريخي ربما يعادل في أثره تحولات الثورة الصناعية الاولى والثانية، ليبقى السؤال الجوهري هل تدرك امريكا ان العالم قد تغير ام انها ستظل تحارب معاركها القديمة بقوانين لم تعد تصلح إلا لكتب التاريخ.

## معركة الرقائق.. مستقبل الصناعة الأميركية على المحك

تخدم المعركة في واشنطن بين رؤيتين متناقضتين لمستقبل الصناعة الأميركية، واحدة تؤمن بأن الإنفاق الحكومي هو الوسيلة الوحيدة لمجاراة الصين وكسر الهيمنة الآسيوية في قطاع التكنولوجيا، والأخرى تراهن على الرسوم الجمركية بدلا من المنح والإعفاءات.

وفي قلب هذه المعركة يقفز دائما سؤال المليون: هل يمكن لأميركا أن تنهض بصناعة الرقائق الدقيقة من دون دعم حكومي مباشر؟ وهل تكفي الرسوم الجمركية وحدها لإعادة المصانع والمهارات إلى الداخل الأميركي؟

الأسئلة كثيرة والإجابات ما تزال معلقة وسط تعقيدات الاقتصاد العالمي وتجاذبات السياسة الداخلية وتحديات المنافسة الدولية ما بين الطموح الكبير والمخاوف العميقة.

في آب العام ٢٠٢٢، أطلقت إدارة الرئيس السابق جو بايدن قانون الرقائق والعلوم كأضخم برامج الدعم الصناعي في التاريخ الأميركي؛ بهدف إحياء صناعة أشباه الموصلات وتقليل الاعتماد على آسيا، خاصة تايوان، وسط توتر متصاعد مع الصين.

وخصص القانون ٥٢ مليار دولار مساعدات مباشرة للشركات، إلى جانب ٢٤ مليار دولار كإعفاءات ضريبية، واستفادت منه شركات كبرى؛ ما حفز استثمارات تجاوزت ٤٠٠ مليار دولار في الأراضي الأميركية. لكن النقاد وعلى رأسهم ترامب يتساءلون: لماذا تغدق الحكومة الفيدرالية الأموال على شركات تحقق أرباحا ضخمة أصلا؟

ومع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ولايته الثانية، تغير المشهد تماما، ففي مارس ٢٠٢٥ أعلن ترامب أمام الكونغرس أن هذا القانون أمر فظيع متوقعا بوقفه وإعادة توجيه ما تبقى من أمواله نحو تقليص الدين العام وتمويل أولويات أخرى.

يرى ترامب أن هذه الشركات لا تحتاج للدعم وأن الربح الأكبر كان الرأسماليون الكبار. ويقترح بدلا من ذلك فرض رسوم جمركية تجبر الشركات على الإنتاج محليا وتدر دخلا للخزينة العامة.

في أبريل الحالي، أعلن ترامب فرض رسوم جمركية جديدة شملت معظم دول العالم تراوحت بين ١٠٪ و ٤٩٪ مع فرض رسوم بنسبة ٢٥٪ على واردات السيارات وقطع الغيار، ووصف هذه الرسوم بأنها دواء يهدف إلى معالجة أمراض الاقتصاد الأمريكي، معلنا أنه غير قلق بشأن الخسائر التي أفقدت أسواق الأسهم في أنحاء العالم تريليونات الدولارات من قيمتها.

لكن هذه الإجراءات أثارت موجة من الانتقادات الواسعة في الأوساط الاقتصادية العالمية، حيث اعتبرها عدد من أبرز الخبراء مؤشرا على فشل السياسات الاقتصادية، محذرين من تداعياتها الكارثية على النمو العالمي، ولاسيما في الدول الناشئة والأقل تطورا.

أدت الرسوم الجمركية إلى تراجع جماعي في مؤشرات البورصة الأمريكية، حيث خسرت أسواق الأسهم في ”وول ستريت“ نحو ٦٦ تريليون دولار على مدى يومين، كما خسر أغنى ٥٠٠ شخص في العالم ٢٠٨ مليارات دولار في يوم واحد بسبب هذه الرسوم.

تأثرت الشركات التقنية الكبرى بشكل خاص، حيث خسرت شركة آبل أكثر من ٣٠٠ مليار دولار من قيمتها السوقية، وتراجعت أسهم شركات مثل ”أمازون“ و ”ميتا“ و ”إنفيديا“ بنسب كبيرة، كما تكبدت البنوك العالمية خسائر مجتمعة تزيد على ٧٠٠ مليار دولار من قيمتها السوقية خلال أسبوع واحد وسط مخاوف من ركود اقتصادي محتمل وتباطؤ في الأنشطة الاستثمارية.

في الحقيقة، إن قانون الرقائق كان محاولة أميركية طموحة لتأمين مستقبل التكنولوجيا، لكنه اليوم يواجه مقصلة السياسة الجديدة. ففي عهد ترامب أصبحت الأولوية واضحة: تقليص النفقات، تعزيز السيادة الصناعية، وإلغاء كل ما يعد هدرا مقنعا. لكن السياسات الحمائية الجديدة أثارت مخاوف من ركود اقتصادي عالمي ووضعت المواطن الأمريكي في مواجهة ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية.

## معركة الرقائق.. بين رؤيتين متناقضتين

تستخدم المعركة في واشنطن بين رؤيتين متناقضتين لمستقبل الصناعة الأمريكية، واحدة تؤمن بأن الإنفاق الحكومي هو الوسيلة الوحيدة لمجاراة الصين وكسر الهيمنة الآسيوية في قطاع التكنولوجيا، والأخرى تراهن على الرسوم الجمركية بدلاً من المنح والإعفاءات.

وفي قلب هذه المعركة يقفز دائماً سؤال المليون: هل يمكن لأميركا أن تنهض بصناعة الرقائق الدقيقة من دون دعم حكومي مباشر؟ وهل تكفي الرسوم الجمركية وحدها لإعادة المصانع والمهارات إلى الداخل الأمريكي؟

الأسئلة كثيرة والإجابات لا تزال معلقة وسط تعقيدات الاقتصاد العالمي وتجاذبات السياسة الداخلية وتحديات المنافسة الدولية ما بين الطموح الكبير والمخاوف العميقة.

في آب عام ٢٠٢٢، أطلقت إدارة الرئيس السابق جو بايدن قانون الرقائق والعلوم كأضخم برامج الدعم الصناعي في التاريخ الأمريكي بهدف إحياء صناعة أشباه الموصلات وتقليل الاعتماد على آسيا خاصة تايوان وسط توتر متصاعد مع الصين.

خصّص القانون ٥٢ مليار دولار كمساعدات مباشرة للشركات، إلى جانب ٢٤ مليار دولار كإعفاءات ضريبية، واستفادت منه شركات كبرى مما حفز استثمارات تجاوزت ٤٠٠ مليار دولار في الأراضي الأمريكية. لكن النقاد وعلى رأسهم ترامب يتساءلون: لماذا تغدق الحكومة الفيدرالية الأموال على شركات تحقق أرباحاً ضخمة أصلاً؟

ومع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ولايته الثانية، تغير المشهد تماماً، ففي مارس ٢٠٢٥ أعلن ترامب أمام الكونغرس أن هذا القانون أمر فظيع متوعداً بوقفه وإعادة توجيه ما تبقى من أمواله نحو تقليص الدين العام وتمويل أولويات أخرى.

يرى ترامب أن هذه الشركات لا تحتاج للدعم وأن الربح الأكبر كان الرأسماليون الكبار. ويقترح بدلاً من ذلك فرض رسوم جمركية تجبر الشركات على الإنتاج محلياً وتدر دخلاً للخزينة العامة. في أبريل، أعلن ترامب فرض رسوم جمركية جديدة شملت معظم دول العالم تراوحت بين ١٠٪ و ٤٩٪ مع فرض رسوم بنسبة ٢٥٪ على واردات السيارات وقطع الغيار، ووصف هذه الرسوم بأنها دواء يهدف إلى معالجة أمراض الاقتصاد الأميركي، معلناً أنه غير قلق بشأن الخسائر التي أفقدت أسواق الأسهم في أنحاء العالم تريليونات الدولارات من قيمتها.

تأثرت الشركات التقنية الكبرى بشكل خاص، حيث خسرت شركة آبل أكثر من ٣٠٠ مليار دولار من قيمتها السوقية، وتراجعت أسهم شركات مثل أمازون وميتا وإنفيديا بنسب كبيرة، كما تكبدت البنوك العالمية خسائر مجتمعة تزيد عن ٧٠٠ مليار دولار من قيمتها السوقية خلال أسبوع واحد وسط مخاوف من ركود اقتصادي محتمل وتباطؤ في الأنشطة الاستشارية.

في الحقيقة، فإن قانون الرقائق كان محاولة أميركية طموحة لتأمين مستقبل التكنولوجيا، لكنه اليوم يواجه مقصلة السياسة الجديدة. ففي عهد ترامب أصبحت الأولوية واضحة: تقليص النفقات، تعزيز السيادة الصناعية، وإلغاء كل ما يعد هدراً مقنعاً. لكن السياسات الحمائية الجديدة أثارت مخاوف من ركود اقتصادي عالمي ووضعت المواطن الأميركي في مواجهة ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية.

## عصر جديد من الدبلوماسية الأميركية القائمة على سياسة "الرجل القوي"

شهدت السياسة الخارجية الأميركية تحولاً جوهرياً منذ تولي الرئيس ترامب السلطة، إذ كان هذا التحول مدفوعاً بأجندة "أميركا أولاً" التي طرحها ترامب، حيث أصبح كل شيء محلاً للمساومة، وأصبح هناك الكثير على المحك. يشكل هذا تحولاً حاسماً عن التعددية التي تقودها الولايات المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد الذي كان يميز الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وبدلاً من ذلك، تعكس سياسات ترامب الآن رؤية عالمية تُحدّد فيها ديناميكيات القوة بواسطة سياسات الرجل القوي والاتفاقيات الثنائية مع أي دولة؛ ما يعيد تشكيل علاقات أميركا مع حلفائها وأعدائها على حد سواء، ويُلغي القواعد الدبلوماسية التي كانت تُوجّه سياساتها.

تدعي إدارة ترامب أن الولايات المتحدة قد تحملت عبئاً أكبر في الحفاظ على الاستقرار العالمي مقارنةً بحلفائها الذين لم يساهموا بنصيبهم العادل. وقد أسهمت هذه المشاعر في دفع عملية إعادة التفاوض على التحالفات طويلة الأمد، لاسيما مع أوروبا. والآن، يواجه القادة الأوروبيون، الذين اعتادوا على عقود من القيادة الأميركية ضمن حلف الناتو والمؤسسات الأخرى، شريكاً أكثر تبادلية وتصادماً.

تتجاوز تداعيات هذا التحول حدود أوروبا، حيث تعتمد السياسة الخارجية لإدارة ترامب على تكتيكات تشبه الاستراتيجيات الإمبريالية، من خلال ممارسة الضغوط على الحلفاء، وتهديدهم بالعقوبات الاقتصادية، وتجاهل القواعد الراسخة. فقد أصبح يُنظر إلى الدول الآن على أنها فرص للمرابحة، والبحث عن أفضل صفقة لتحقيق أقصى استفادة للولايات المتحدة. وتتحدى هذه المقاربة الفكرة التقليدية للغرب ككيان موحد؛ ما يُقوّض التماسك الذي كان يميز العلاقات عبر الأطلسي.

أحد الجوانب البارزة في استراتيجية ترامب هو محاولته إعادة تحديد موقع أميركا على الساحة العالمية. ويكمن المحور الرئيس في هذا الجهد في السعي لإعادة تعريف العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا؛ بهدف خلق فجوة بين موسكو وبكين. وفي خطوة غير مسبوقة، انتقد ترامب زيلينسكي علناً في المكتب البيضوي أمام العالم. ويبدو أنه بدأ يميل نحو روسيا من خلال التصويت لصالحها في الأمم المتحدة ضد قرار يدين العدوان الروسي على أوكرانيا. من الواضح أنه يرى روسيا شريكاً استراتيجياً مفيداً لتقليص تهديد الصين. ومع ذلك، أرى أن هذا الجهد من غير المرجح أن ينجح، بالنظر إلى عمق التعاون بين روسيا والصين في مواجهة النفوذ الغربي خلال السنوات الماضية والعلاقة الوثيقة بين البلدين.

أضاف صعود الصين كقوة عظمى عالمية وتزايد تكافؤها مع الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية مزيداً من التعقيد إلى هذه المعادلة. بالنسبة لترامب، فإن معالجة ما يراه توازناً عالمياً غير مناسب يتطلب اتخاذ خطوات جريئة ومثيرة للجدل. إن استعداد إدارته لتجاوز المعايير الدولية يسلب الضوء على رفض أوسع لليبرالية الدولية التي كانت تُشكّل الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية في الماضي.

وبينما يواجه العالم هذا الوضع الراهن الجديد بشكل جماعي، تظل العواقب طويلة المدى لنهج ترامب غير واضحة. ومع ذلك، ما هو جليّ هو أن الركائز التقليدية للسياسة الخارجية الأميركية تُفكك وتُستبدل بإطار عمل أحادي الجانب يركّز على القوة. ما إذا كان هذا سيؤدي في النهاية إلى تعزيز أو إضعاف مكانة أميركا العالمية، يبقى أمراً غير مؤكد، حيث يترقب العالم بقلق لمتابعة الخطوة التالية لهذه الإدارة.

## بالجودة والالتزام... «طلال أبوغزاله العالمية» تحافظ على موقعها القيادي المحاسبي في منتدى العشرين الكبار عالميا

من واقع العمل الدولي في مجال المحاسبة والتدقيق والمناصب القيادية العديدة التي خدمت من خلالها المهنة والمهنيين ومن خلال تأسيسها لواحده من أكبر شركات المحاسبة والتدقيق العالمية وهي شركة طلال أبوغزاله وشركاه الدولية، أدركت أن حصول شركات التدقيق على مصداقية واعتراف عالمي لا يكون بمجرد تقديم الخدمات المهنية والتنوع فيها وإنما بالثبات على تطبيق المعايير الدولية مهما كانت التحديات أو الضغوط، والتاريخ يشهد على انهيار شركات تدقيق عالمية عريقة بلحظه عندما غفلت عن المعايير المهنية والأخلاقية للمهنة.

ولطالما آمنت أن الدخول في السوق العالمية لا يتحقق بإجادة مراجعة القوائم المالية فقط، بل يتطلب قبل كل شيء أن تعيش المسؤولية الأخلاقية للمهنة بكل ما فيها من التزام وشفافية وشغف وتجرد، وهذا تحديداً ما شكّل مسارنا عندما قررنا أن نكون جزءاً من المنظومة الدولية لمهنة المحاسبة من خلال عضويتنا في منتدى شركات المحاسبة الكبرى العابرة للقارات التي تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير الإفصاح ومعايير الرقابة على الجودة التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين.

عضويتنا في هذا المنتدى جاءت من قناعة راسخة أن الالتزام بمعايير الجودة الدولية يجب أن يكون مكوناً أساسياً في البنية التشغيلية لأي شركة تمارس التدقيق في أكثر من دولة.

وبمرور السنوات تحوّلت هذه المتطلبات إلى ثقافة داخلية صار كل عضو في الفريق يدرك معناها وأثرها ومخاطر التهاون فيها.

ولم يكن من السهل الوصول إلى هذا المستوى من النضج المؤسسي حيث احتجنا لسنوات من البناء والتدريب واستقطاب الكفاءات حتى تماسك البناء وتوحدت الرؤية. واليوم حين نقدم خدماتنا في عشرات الدول لا نُرسل فريقًا وحسب بل نُرسل فكرة ناضجة محمية بمنظومة دولية معترف بها عالميًا ولهذا أصبحت الفروع تنمو دون تناقض وأصبحت عمليات التدقيق لدينا ذات موثوقية عالية لدى أصحاب المصلحة لأننا نقدم رأينا بكل شفافية ومهنية وجودة.

وما تعلمناه من هذه التجربة هو أن العمل في السوق الدولي يضعك في اختبارات متتالية، فإما أن تثبت نجاح النموذج أو تفضح هشاشته.

ولأننا جزء من منتدى شركات المحاسبة الكبرى العابرة للقارات، كان لزاماً علينا أن نخضع لمراجعات دقيقة كل عام ونسلم تقارير تفصيلية للمنتدى توضح مدى التزامنا بمعايير الجودة المهنية. وكان هذا الانضباط سبباً في أن نصمد أمام أزمات اقتصادية وسياسية لم يكن التعامل معها ممكناً بدون نظام متماسك.

لهذا فإننا لا نرى عضويتنا في المنتدى مجرد عضوية، بل جزءاً من الحصانة المهنية التي بنتها المؤسسة عبر تاريخها ورافعة ثقة للعميل والمستثمر والجهة الرقابية في آن واحد.

ونحن نعلم أن الطريق طويل وأن المعايير تتغير باستمرار. لكننا اخترنا أن نبقي في حالة استعداد دائم. فالسوق لا ينتظر من يتردد ولا يغفر لمن يخطئ في الأرقام. ولهذا نواصل التطوير والتدريب ونوسع نطاق أدواتنا الرقمية ونربط كل ما نقوم به بمنظومة الجودة العالمية التي نؤمن بها.

وفي نهاية هذه الرحلة أستطيع أن أقول بثقة أن الانضمام إلى منتدى شركات المحاسبة الكبرى العابرة للقارات لم يكن فقط قراراً مؤسسياً، بل كان اختباراً دائماً لنزاهتنا وثباتنا وصدق التزامنا بما تعنيه المحاسبة من أمانة تحكم نتائج كل شيء.

## التفوق الكمي الصيني

قمتُ مؤخرًا بكتابة مقال عن التقنيات التي يجب مراقبتها في العام ٢٠٢٥، وكانت من ضمنها الحوسبة الكمومية، حيث تُعدّ تكنولوجيا الكم واحدة من أكثر المجالات تقدمًا في العصر الرقمي الحالي. ومن المتوقع أن تكون محركًا رئيسًا يحدد الهيمنة المستقبلية، كما تسعى العديد من الدول للحصول على ميزة السبق لاقتناص حصة أكبر في السوق، فيما تسرع الصين لتصبح قوة رائدة في تطوير وتطبيق هذه التكنولوجيا.

وبينما تعتمد الحواسيب التقليدية على وحدات "البت" لتمثيل المعلومات التي تحتوي على حالتين فقط، هما (٠ و ١)، فإن الحواسيب الكمومية تستخدم البتات التي تتمكن من التواجد في أكثر من حالة في نفس الوقت بفضل خصائص فيزياء الكم، ما يتيح لها إجراء العمليات الحسابية بسرعة مذهلة لا تستطيع الحواسيب التقليدية الحالية تحقيقها.

يؤدي ذلك إلى زيادة قوة الحواسيب الكمومية بشكل هائل، ما يتيح كسر تقنيات التشفير الحالية بسهولة، ويجعلها تكنولوجيا ذات أهمية كبيرة للحكومات ووكالات الاستخبارات. وعند تطبيق هذه التقنية على وسائل الاتصال، يتم الوصول إلى الاتصال الكمي، الذي يوفر نقلًا آمنًا للمعلومات الحساسة، وهو أمر بالغ الأهمية للمؤسسات العسكرية والمالية. إن الذي يتمكن من استغلال هذه التكنولوجيا بأسرع وقت، ودمجها في التيار السائد، سيكون قادرًا على تحقيق العديد من المزايا العسكرية والاقتصادية، حيث تعتبر تكنولوجيا الكم من العوامل الرئيسة التي ستشكل عالم الحوسبة في المستقبل، وليس من المبالغة القول بأنها ستحدث ثورة جذرية في العديد من العلوم والتقنيات المستقبلية، وخاصة الذكاء الاصطناعي.

لقد أدركت الصين هذا العامل، ووضعت الكثير من الجهد والاستثمار في هذا المجال، وقد زادت استثماراتها في العلوم والصناعات، مع التركيز بشكل خاص على الدراسات

الكمومية. ومنذ العام ٢٠٢٢، أصبحت تنتج المزيد من الأوراق البحثية في مجال الكم كل عام مقارنة بأي دولة أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة.

يعتمد نهج الصين على نموذج موجه من الدولة حيث تقوم بدور الوسيط بين المؤسسات البحثية العامة والمشتريين المملوكين للدولة.

فالصين تمتلك أكبر شبكة اتصالات كمومية في العالم، تمتد على ١٢,٠٠٠ كيلومتر باستخدام قمرين صناعيين كموميين. وقد استطاع الباحثون الكموميون الصينيون تسليط الضوء على التطبيق الاستراتيجي لأبحاثهم، مما يضمن استمرارها في صدارة أولويات الحكومة.

إنني أحيي الرئيس الصيني شي جين بينغ لرؤيته المستقبلية وقدرته على تنفيذ استراتيجية شاملة كهذه ستعود بالفائدة الكبيرة على الصين. كما أنني فخور بالعلاقات الوثيقة التي تجمع TAG.Global بالصين، ودائمًا ما أعجب بالتقدم السريع الذي تحقّقه في مجال التكنولوجيا على جميع الأصعدة. من الواضح أن الصين تسعى لأن تصبح الرقم واحد عالميًا، وقد يكون التفوق في الحوسبة الكمومية هو العامل الحاسم الذي يرجح الكفة لصالحها.

## تباطؤ الاقتصاد الألماني بفعل النزاع التجاري المتصاعد مع الولايات المتحدة

الاقتصاد الألماني في منتصف عام ٢٠٢٥ يمر بمرحلة تباطؤ واضحة بفعل النزاع التجاري المتصاعد مع الولايات المتحدة وما رافقه من رسوم جمركية أرهقت الصادرات الألمانية، التي تُعد العمود الفقري لأكبر اقتصاد في أوروبا.

فوفقاً لتقارير حديثة، انكمش الاقتصاد بنسبة ٠,٣ في المئة خلال الربع الثاني من هذا العام، وهو تراجع فاق التوقعات وأظهر عمق الأزمة التي تضرب الصناعة والاستثمار معاً.

الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب مرشحة لأن تكلف ألمانيا ما يصل إلى ٢٩٠ مليار يورو، بحلول ٢٠٢٨ بحسب تقديرات المعهد الألماني للاقتصاد. وهذه الأعباء لا تظال الشركات الصناعية العملاقة وحدها، بل تمتد لتضغط على آلاف الشركات الصغيرة والحرفية، ما يهدد شرائح واسعة من الاقتصاد المحلي.

تراجع ثقة المستثمرين في أغسطس عكس حجم القلق داخل الأوساط الاقتصادية، خاصة بعد فشل الاتفاق التجاري بين واشنطن والاتحاد الأوروبي في تبديد المخاوف.

قطاع السيارات، أيقونة الاقتصاد الألماني، يعيش بدوره عامًا صعبًا؛ شركات السيارات تواجه انكماشًا في الطلب وتراجعًا في التوظيف، وسط توقعات قائمة تشير إلى أن عدد العاملين في القطاع قد ينخفض بحلول ٢٠٣٥ بما يصل إلى ١٨٦ ألف وظيفة مقارنة بعام ٢٠١٩.

الصورة في سوق العمل عمومًا لا تبدو أفضل، إذ كشف استطلاع أن ثلث الشركات تقريبًا تتوقع شطب وظائف خلال العام الجاري، ورغم هذا المشهد القاتم، هناك بوء إيجابية تعطي الألمان بعض الأمل. قطاع الطاقة الشمسية بدأ عام ٢٠٢٥ بنمو قوي، لتظل ألمانيا السوق الأكبر في أوروبا وتُهيئ نفسها لمضاعفة قدراتها خلال السنوات المقبلة.

كذلك، شهدت مبيعات السيارات الكهربائية قفزة لافتة في يوليو بزيادة ٥٨ في المئة عن العام الماضي، بحيث أصبحت سيارة من كل خمس سيارات جديدة مرخصة تعمل بالكهرباء، ما يعكس تحولات هيكلية في الاقتصاد باتجاه التكنولوجيا الخضراء.

النظرة إلى عام ٢٠٢٦ أكثر تفاؤلاً فمعهد «إيفو» للأبحاث الاقتصادية يتوقع نموًا نسبيته ١,٥ في المئة إذا ما هدأت التوترات التجارية وتراجعت السياسات الحمائية التي تكبح الصادرات.

الحكومة الألمانية من جانبها أقرت موازنة للعام الجاري تتضمن استثمارات قياسية في البنية التحتية والمناخ، وهو ما قد يشكل قاعدة لدفع النمو مستقبلاً.

يبقى أن قدرة ألمانيا على تجاوز هذه المرحلة الصعبة ستعتمد على مرونتها في التكيف مع بيئة اقتصادية عالمية متقلبة، وعلى قدرتها في الوقت ذاته على تعزيز مكانتها في قطاعات الابتكار والتكنولوجيا الخضراء التي قد تتحول إلى محرك النمو الجديد للاقتصاد الألماني.

## من الاستهلاك الى الابتكار

عندما أتابع سيرورة المدن المتقدمة في البلاد التي اعتمدت برامج التنمية البشرية، وساهمت في تبني الشباب الواعي وأصحاب الأفكار الإبداعية، وفتحت الأبواب أمام واسعاً أمام المبتكرين الجدد، ولم تتردد في تنفيذ المشاريع المهمة مهما بلغت من "البساطة"، فكل يقرن أن الأفكار البسيطة قدمت أعظم المفاجآت التي تحمب البشرية، ولكن للأسف البشرية تنقسم إلى فريقين، فريق يفكر، ويجاوب، ويجرب ويبتكر، ويجتهد، ويصل، وفريق يستهلك، ويستهلك، ولا علاقة له، بأدنى جهد من العلم، أو التفكير، أو الاجتهاد.

اعتدت أن أستقرأ المعطيات المتوافرة بأدق تفاصيلها، وأدون أبسط الملاحظات التي بتراكمها كنت أحصل على استنتاجات رائعة، ورائدة، تقودني إلى أفكار جديدة، تبهرني بالدرجة الأولى، وما إن أناقشها، مع الفريق الذي اخترته بعناية فائقة، لتكون نقاشاتنا المفتوحة مبنية على الإحترام أولاً، وعلى الثقة ثانياً، وعلى الود دائماً وأبداً، لنستطيع أن ننتم الأفكار المطروحة ونحن نتداولها من جميع الجوانب، وأتقبل كل المقترحات برحابة صدر، ومحبة، وتقدير لأي اجتهاد يبذله أي واحد من المقررين معي في المجموعة، التي استطاعت أن تبلغ العالمية ليس ادعاءً، وليس خداعاً بل بشكل موثق ومؤثر ومكرس وموجود في قوائم التوثيق العالمية وفي سجلات الشرف الدولية، ولست هنا بصدد الحديث عن مجموعة أبوغزاله ولكن السياق حكم أن استشهد بتجربة عميقة، شاهدها التاريخ الطويل، والجغرافيا الممتدة عبر القارات، والإنجازات الحاضرة نتيجة الإيمان واليقين في العمل، والإخلاص في الأمل بالغد الأفضل.

أقول هذا كله أعلاه، ويجز في نفسي، أن بلاد الشام، بلاد الطاقة، بلاد الخصب، بلاد الخير، بلاد الجمال، مشغولة في "تبيد" الطاقات لا تزويدها منذ سنوات وسنوات، والطاقات هنا، ليس الغاز المتغلغل في طبقات التربة، وليس النفط المدخر في باطن اليابسة والماء على حد سواء، وليس في "السلكون"، والفسفات، وغيرها من المواد الخام التي بوسعها أن تشغل مصانع العالم أجمع، بل أتحدث عن الطاقات "الشبابية

“فبلادنا ولادة، ونساؤنا أمهات رائدات ورائعات، ورجالنا رجال أشرف وأشداء، يتناسلون الجيل تلو الجيل، ويقدمون للمجتمع أفضل إنسان، لا يزال يحمل قيم الخير، ومبادئ الإنسانية، ومعتقد الدين الحنيف والمنطق، ويحملون الأخلاق وهذا الأهم، إذ كما يقول الشاعر أحمد شوقي: وما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا..

وأمتنا لم تذهب بل تتعاقب، وتتوالى، وتتجدد مع كل جيل، وكل نسل، وتظل الأخلاق رديف هام لحماية هذه المجتمعات التي ينقصها فقط، حس النهوض، وشعور المسؤولية، ووجوب التطور، وعزيمة التقدم، وإرادة المحاولة، فمن يصدق أن بلدا صغيرا كـ “سنغافورة” مثلا، تصبح مدينة المستقبل، بإخراجها من إطار الدولة المستهلكة، إلى صميم الدولة الذكية.. حيث واجهت بمفردها، ومفكرها، ومسؤوليها، ومحدودية المساحة، وندرة الموارد، بابتكارات تقنية، التي جعلت من نفاياتها، ومن يصدق أن نفاياتها استطاعت إنارة المدينة بأكملها، وبالمواد البلاستيكية الصلبة المستخرجة من ذات النفايات، استطاعت أن تعبد أفضل الطرق في العالم، وتمد أمتن وأفضل الجسور أيضا، كل ذلك بفضل تعزيز الطاقة الفكرية، واستثمار الأدمغة، والإخلاص للوطن.

وهذا لا يتم، بالتفكير وحسب، بل بحسن التدبر، ونية التدبير الصادقة، التي يملكها المسؤول، والنماذج التي يمكن الحديث عنها للتطوير والتحديث للاقتراب من المستقبل الذي لا نلمس منه في بلادنا غير الاستهلاك، ولا نشارك فيه على قدم أو ساق، يحتاج إلى إعادة نظر، في الكفاءات التي تعج في البلاد، وفي المناهج التي تلجم معظم الشباب الإبداعي والشابات، فالإبداع لا يقتصر على الذكور، فامرأة كالمهندسة العراقية “زها حديد”، استطاعت أن تغزو أميركا، وأوربا، وحتى كوكب اليابان كما يُقال، بأفكارها الهندسية الإبداعية وبصماتها المشرقة، التي لا تزال، وستبقى لأجيال وأجيال، على إنجازاتها المبدعة، ليس فقط لأنها كانت على هذا القدر من الكفاءة، بل لأن المناخات التي عملت فيها، كانت سليمة ومعافاة وتقدر الإمكانيات وتعززها، وتدعمها، وتفسح لها المجال على أوسع نطاق، لخدمة الحالة والهالة الإبداعية دون تردد أو عقبات، وهذا ما نحتاجه تماما في بلادنا..

## الأمم المتحدة مُجددًا

في منتصف العام ٢٠٢٥ قدّمتُ إصداري الأخير: «من الأمم المتّحدة إلى الشعوب المتّحدة» وهو مجموعة «مقالات» ناهزت العشرين مقالاً، تحدّثت في معظمها عن وجوب «تحديث» تلك المنظّمة المُسمّاة «الأمم المتّحدة» التي لم تعد تعمل بموجب مُنطلقاتها الأمّ، منذ التأسيس في العام «١٩٤٥»، بل جنحت إلى مخالفة مبادئها في حماية حقوق الشعوب، وراحت تُحاكي مصالحها في محاباة السياسات المتعدّية على حقوق الدول والبلدان المُستقلّة، ولست هنا بصدد إعادة طرح أبرز النقاط التي تمّ التركيز عليها ضمن سياق البحث والتدقيق والمراجعات المبنية على أسس ووقائع موثّقة ومشهودة.

لا أخفي أن للكتابة مجدداً عن منظّمة الأمم المتّحدة، تعود إلى الأمم المتّحدة نفسها، حيث صدرَ منذ أيام عن تلك المنظّمة «تقريراً» خاصّاً أعدّته لمناسبة احتفاليّتها بمناسبة مرور «٨٠» عاماً على نشأتها، وصحيح أنّي نوّهتُ سابقاً إلى عدم فاعلية دور الأمم المتّحدة في الزمن الراهن للسياسات الدولية المُنحازة، إلّا أنّني حين كتبتُ عن بعض المآخذ، كنتُ أحتفظ بالكثير من ماء الوجه لتلك المنظّمة. لكن الحقيقة المُذهلة في تقاريرها المُوثّقة تحت أروقتها، وبيد الكتبة العاملين في حقولها، عندما وضعوا بالأرقام فاجعة «التهميش» المُتعمّد لكيانيّة هذه المنظّمة. ومن الأرقام الصادمة أنّ ١١٠٠ تقريراً سنوياً تصدر عن الأمم المتّحدة التي تجزم إدارتها أنّ لا أحد يقرأ تلك التقارير فعليّاً، وأنّ ٢٧ ألف اجتماع دوليّ لها يحضرها ما لا يقلّ عن ٢٤٠ كياناً فاعلاً على الصعيد العالمي، لا يصدر عن تلك الاجتماعات الباهظة في عدد مناسباتها، وعديد حضورها، أيّ صدى يُذكر أو أيّ تأثير على أيّ قرار صادر من جهة دولية.

وهذا الاعتراف دليل الترهّل الواقعي الذي تحدّثت عنه مراراً وتكراراً في مقالاتي السابقة، والتي جمعتها في إصداري الأخير «من الأمم المتّحدة إلى الشعوب المتّحدة»، والتي نظرتُ إليها البعض نظرة لوم مبطن، والبعض الآخر اتهمها بالمغالاة والتجنيّ.

وها هي الحقيقة التي دوّنتها كاملة تأتي بلسان أصحابها هذه المرّة لتتطابق مع رؤيتي وحسبي ووجهات نظري الصائبة، والبعيدة عن السطوح والشكليات، والممتدّة للأعماق والأبعاد نتيجة الخبرة والمعرفة والوعي والإدراك الذي أعمل على تطويرها جميعاً، بالإطلاع المتواصل على التفاصيل والحيثيات، كما أبنى على أسس ملموسة النظم والقواعد والاستنتاجات.

لقد سبق لي أن حدّرتُ من «تغول» البيروقراطيّة، داخل أروقة الأمم المتّحدة، ودعيّتُ مراراً إلى ضرورة إعادة الهيكلة للتحرير من الأزمات الداخلية والتفرّغ التام إلى الأزمات العالمية السياسيّة العالقة والمفتعلة في آن. وهذا واجب أساسي من واجبات الأمم المتّحدة، لتكون صاحبة كلمة فصل بين الدول المأزومة، لتصبح أكثر ديناميكيّة واستجابة لتحديات العصر، المتفاقمة.

إنّ جوهر النقد الذي بنيتُ عليه مقالاتي السابقة، والتي سأبنيها لاحقاً حتّى، لا يندرج ضمن أهداف الجُلْد للمنظمة، لأنها هي نفسها بدأت تُدرك حالة الأعطاب التي طالتها. والتقارير الأخير شاهد على ذلك. إن أهدافي فيما أكتبُ بين اليوم والأمس، واضحة وصریحة وموضوعيّة. أنا أطالب فقط بإعادة تعريف دور هذه المنظمة، للوقوف على أدواتها وآلياتها كي لا تغدو مجرد «أرشيف» عالمي بالي وباهت، وكل ما يهمني هو التنسيق الفاعل بين الدول والشعوب والذي يعكس حقاً الإرادة المشتركة لتمهيد الشارع العالمي، الذي طاله الخراب بفعل الخلافات في الأدوار، والمواقف، والحروب.

والتماذي، والسياسات الرعناء. عندما وضعتُ كتابي «من الأمم.. إلى الشعوب..»، لم يكن هذا الإصدار محاكاةً للترف الفكري، بل كانت قراءة استباقية معمّقة لمعظم الأوضاع المُقلّقة التي نعيشها اليوم. لهذا أتمنّى على الأمم المتّحدة أن تأخذ على عاتقها جديّة النهوض، والانعاش المؤسسي، قبل أن يتحوّل العجز الراهن، إلى عجز مزمن لا يمكن التعافي منه.

## المستقبل المتفاوض عليه للقيادة العالمية

كل عصر من السلام والاستقرار مهندس يؤسس أركانه. فقد وجدت "الباكس رومانا" بفضل القوة العسكرية للرومان وشبكتهم الواسعة من الطرق. وبرزت "الباكس بريتانिका" نتيجة سيطرة بريطانيا على قوة البخار وإنتاج الحديد وهيمنة البحرية على البحار. أما "الباكس أمريكانا" فقد نشأت من خلال خطة مارشال ونظام "بريتون وودز" والتحالفات الواسعة التي امتدت عبر قارات متعددة. وكل عصر "باكس" يصل في النهاية إلى نهايته. الانقسامات السياسية والرسوم الجمركية والضغط على الدول بدأت تباعد الولايات المتحدة عن بقية العالم. والآن أصبح المجال مفتوحاً لنوع جديد من الباكس؛ باكس يُبنى بشكل مشترك ويجمع بين القوة الرقمية، والمرونة المناخية، والاستقلالية في الطاقة، والأمن الدفاعي، والثقة الثقافية، ضمن نظام عالمي يعتمد عليه العالم بأسره.

سيكون الهدف من الباكس الجديدة أن لا يصبح الاستغناء عنها ممكناً بالنسبة للعالم، فتعمل كقائدة للدول الباحثة عن الأمن والمعرفة والحلول. وسيكمن جوهر هذا النظام في إنشاء مؤسسات دائمة تتجاوز التغيرات السياسية، فتخلق أساساً طويل الأمد يزداد قوة مع مرور الوقت بدلاً من أن يخضع لدورات الانتخابات والسرديات الشعبوية. أول متطلبات تحقيق هذه القيادة تكمن في التقدم في مجالات الأمن الغذائي، الأمن البيولوجي، والاستدامة المناخية. فتنمية الزراعة الحضرية، وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف، وتنوع سلاسل الإمداد الغذائي، وتطوير أنظمة الري المتقدمة تُعد أساسية لقائد عالمي جديد.

ويشمل ذلك أيضاً إنشاء أنظمة نقل متطورة، وبنوك للبذور، وأنظمة إنذار مبكر ورصد للتهديدات البيولوجية والبيئية المستمرة. كما أن تحديد المخاطر المناخية أمر جوهري لبناء بنية تحتية قادرة على مقاومة الفيضانات والحرارة الشديدة والعواصف. ثاني المتطلبات يأتي أمن الطاقة، والذي يجب أن يدعم مزيجاً من مصادر الطاقة النووية والمتجددة مع مرافق تخزين واسعة. ويجب أن تكون الأولوية لتأمين إمدادات المعادن الحيوية، وبناء تصنيع

محلي للبطاريات والتوربينات والمفاعلات، بالإضافة إلى إنشاء مراكز متكاملة للصناعات الثقيلة والشحن. ثالث المتطلبات هو الأمن الدفاعي.

فالحفاظ على قوة دفاعية قوية وحديثة قادرة على المساعدة في استقرار الأمن العالمي أمر أساسي. ويتطلب ذلك تمويل أنظمة دفاع متقدمة، ومنصات الدفاع السيبراني، وقدرات الذكاء ٢ / ٢ الاصطناعي، وتشكيل تحالفات قائمة على الثقة المتبادلة وأهداف أمنية مشتركة تخدم دول العالم بأسره، لا مجرد عدد محدد منها. العنصر الرابع الأساسي يركز على السيادة الرقمية وحماية الأمن السيبراني. فالمجتمع الحديث يعتمد على التكنولوجيا لدعم جميع جوانب حياتنا المعاصرة. ويتطلب إنشاء شبكة دفاع سيبراني قيادة خبيرة وتقنيات متقدمة لحماية أنظمة الحكومة وكافة البنى التحتية التقنية. ويشمل ذلك تطوير قوة عاملة متخصصة عالية الكفاءة في الأمن السيبراني، مع الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتقنيات الحوسبة السحابية لإدارة البيانات كأصل استراتيجي حيوي تحت السيطرة الوطنية، مع وضع معايير صارمة لحماية البيانات. الأولوية الخامسة تركز على تطوير المعرفة والابتكار. فسرعة التقدم التكنولوجي تتطلب تحويل البراءات بسرعة إلى منتجات قابلة للتسويق. ويجب أن يشمل ذلك دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا وتعليم مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) وريادة الأعمال للطلاب منذ سن مبكرة، مع جعل الجامعات والمؤسسات البحثية محركاً لتوسيع الاقتصاد الوطني. الأولوية السادسة تركز على إدارة المالية وأنظمة الحوكمة. يجب إنشاء صندوق تحول سيادي لدعم المبادرات التنموية طويلة الأمد، مع الحفاظ على حوكمة شفافة من خلال إتاحة الوصول إلى البيانات، واتباع معايير محددة، وإنشاء أنظمة صارمة لمكافحة الفساد. تُعد هذه المجالات بمثابة الأولويات الأساسية التي يجب أن يركز عليها النظام العالمي الجديد. دعوني أكون واضحاً. أرى أن هذا النظام العالمي الجديد لن تهيمن عليه أمة واحدة، بل سيتم التفاوض بشأنه بين الولايات المتحدة والصين. وسيكون "باكسا مشتركا" بين قوتين عظميين، تتشاركان القيادة العالمية، كل منهما كشريك متساوٍ.

من أجل تأسيس مجتمع رقمي فعال ومتطلع، تحتاج دولنا إلى الخبرة التكنولوجية المطلوبة لفهم التحديات والخيارات والحلول. كذلك، تحتاج الدولة الذكية إلى حكومة ذكية وإلى تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية كأولوية أساسية لها.

من القضايا المهمة الأخرى الاستثمار في التعليم الرقمي للمواطنين لإنشاء جيل من المواطنين المتعلمين رقمياً ولديهم المهارات اللازمة للتفاعل مع الحكومة الرقمية ولتوظيفهم. يجب معالجة أوجه عدم المساواة في نظام التعليم ويجب إعطاء الأولوية للتعليم التكنولوجي، لا سيما للفئات ذات الدخل المنخفض التي عانت أكثر من غيرها.

إن من شأن التشجيع على توسيع نطاق المشاركة في الاقتصاد الرقمي أن يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الفرص، وبالتالي المزيد من النمو الاقتصادي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إصلاحات جادة في نظامنا الحالي لتحقيق ذلك على أكمل وجه. إن التحول الرقمي ليس مجرد مسألة تكنولوجية فقط، بل إنه يتطلب إصلاحاً على العديد من المستويات التي ستؤدي إلى النمو والشمول والازدهار الاقتصادي الأكبر.

## التاريخ لا يرحم من يراهن على الرمزية دون فعل

منذ وطأ الاحتلال البغيض أرضنا قبل أكثر من سبعة عقود، والحق الفلسطيني يتعرّض لعملية محو ممنهجة، ليست فقط على الأرض، بل في لغة السياسة، في الأروقة الرسمية، في ذاكرة المؤسسات الدولية، ومع ذلك، فإن ما شهدناه أمس، من اعتراف دول من وزن بريطانيا، كندا، البرتغال وأستراليا رسمياً بدولة فلسطين، يشير إلى تصدّع ما في تلك الرواية، التي لطالما قدّمت الاحتلال بوصفه أمراً واقعاً.

وقد يقول قائل إن الاعتراف في ظاهره قد يبدو مجرد إجراء دبلوماسي، لكنه في عمقه السياسي والرمزي، فعلٌ يعيد ترتيب الموازين، فإن تقول دول كانت تاريخياً حليفة مع الكيان، نحن نرى فلسطين كدولة، هو بمثابة إعلان ضمني بأن ما يجري على الأرض ليس نزاعاً متكافئاً، بل احتلال صارخ تواطأ معه الصمت طويلاً.

ولنكن واقعيين فعدد الدول التي تعترف بفلسطين تجاوز ١٤٧ دولة، أي نحو ٧٨٪ من أعضاء الأمم المتحدة، ومع ذلك لم تكن يوماً قادرة على تغيير المعادلة الميدانية على الأرض فلماذا؟ لأن العالم لم يُفعل يوماً هذا الاعتراف، لم يربطه بعقوبات على المحتل، لم يُجرّمه قانونياً، لم يُحوّله إلى موقف مُلزم سياسياً. وعليه فإن الاعتراف ظلّ، في أغلب الأحيان حبراً على ورق، لكن السياق تغيّر منذ السابع من أكتوبر فالجرائم لم تعد مغلّفة بالانحياز والمتظاهرون الغاضبون يملؤون شوارع أوروبا وسفن الحرية تجوب البحار، بينما صور الأشلاء تُنقل حياً، وأصوات الأطفال تحت الركاب تصل إلى هواتف الناس قبل أن تمرّ على فلاتر دوائر الاستخبارات.

المفارقة أيها السادة، أن الدول التي اعترفت مؤخراً لم تفعل ذلك بدافع أخلاقي صرف، بل لأن الرأي العام ضغط، ولأن الانكشاف بات محرّجا ومع كل ذلك، لا يكفي التصفيق لهذه الخطوة، بل يجب طرح السؤال المؤلم ماذا بعد؟ هل ستسحب هذه الدول استثماراتها

من مشاريع الكيان الذي ينتهك القانون الدولي؟ وهل ستدعم فتح تحقيقات في محكمة الجنايات الدولية ضد مجرمي الحرب؟ وهل ستُجمد الاتفاقيات التجارية أو العسكرية مع دولة تمارس نظام فصل عنصري؟

أقول إن الاعتراف يجب أن يكون بداية لتفكيك منظومة الاحتلال، لا غطاء جديدا له فثمة فرصة استراتيجية هنا، لكنها مشروطة بوعي فلسطيني وعربي لا يركن للاحتفاء، بل يُطالب، يُنظّم، ويستثمر. وعلى السلطة الفلسطينية أن تُحسن التقاط هذه اللحظة لا بالمجاملات البروتوكولية، بل بتفعيل مسارات قانونية، وتوسيع التحالفات، وإعادة تعريف العلاقة مع المؤسسات الدولية. لقد تعبنا من الوعود الكاذبة من دعوات «حل الدولتين» التي تُقال في ما تُبنى مستوطنة جديدة كل يوم، فما يحتاجه الفلسطينيون ليس شفقة، بل عدالة وما يحتاجه العالم هو أن يثبت أن النظام الدولي لا يُدار فقط بموازين القوة، بل بقيم يُفترض أنها تأسيسية: الكرامة، السيادة، وحق تقرير المصير. هذه لحظة تاريخية، نعم لكن التاريخ لا يرحم من يراهن على الرمزية من دون فعل.

## غوستافو بيترو... صوتٌ يصدح بالكرامة

في زمنٍ كثرت فيه الأصوات الباردة، وباتت المواقف المترددة السمة الغالبة، يأتي غوستافو بيترو ليذكرنا بأن هناك دائماً من يختار الوقوف إلى جانب الحق، حتى لو كان الثمن باهظاً. ففي عالم تتشابك فيه المصالح، وتتداخل الأصوات، يبرز أحياناً صوتٌ مختلفٌ من مكانٍ قد يبدو بعيداً من مركز الأحداث، لكنّه يحمل صدىً إنسانياً عميقاً. هذا هو حال بيترو الذي صعد إلى سُدّة الحكم في كولومبيا، قادماً من خلفيةٍ تشبه الأساطير، ليعيد تعريف معنى القيادة والالتزام بقضايا العدالة. لم يكن مجرد سياسيٍ آخر يمرّ في المشهد العالمي، لقد جاء من أرض الأمازون، حيث تُروى الحكايات عن رجال ونساء لا يعرفون الاستسلام في مواجهة التحديات، وتقاس شجاعتهم بقدرتهم على الصمود.

هذه الجذور العميقة في ثقافة المقاومة والصمود هي التي شكّلت شخصيته، ومنحته رؤيةً فريدةً للعالم. رؤية تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية الضيقة. فلطالما كانت كولومبيا، كغيرها من دول أميركا اللاتينية، مسرحاً لصراعاتٍ سياسية واجتماعية معقدة، لكن بيترو بمسيرته التي كسرت هيمنة اليمين التقليدي أحدث تحوّلاً لم يكن يتوقّعه كثيرون. لم يكن هذا التحوّل مجرد تغيير في السلطة، بل انعكاساً لإرادة شعبٍ يتوق إلى العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، فأثبت أن التغيير ممكن، وأن صوت الشعب، حين يتّحد، قادر على قلب الموازين. وما أثار الدهشة حقاً اتجاه هذا الصوت نحو قضية تبدو بعيدة جغرافياً، لكنّها قريبة جداً من الوجدان الإنساني: قضية فلسطين. ففي وقت اعتاد فيه العالم على الشجب والتنديد الخجول، خرج بيترو ليتحدّث بوضوح عن ضرورة التحرك الفعلي، فلم يكتفِ بالكلمات، بل دعا إلى تشكيل قوّة عالمية لتحرير فلسطين، واضعاً نفسه ورجاله في طليعة هذه الدعوة.

إذن، هو يرى في القضية الفلسطينية صراعاً من أجل الكرامة الإنسانية وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها. وعليه، أعاد بيترو وبطروحاته الجريئة أمام المحافل الدولية إحياء زمنٍ ذهبي

في الذاكرة العربية، زمن كانت فيه فلسطين القضية المركزية، المحور الذي تتجمع حوله القلوب والجهود. لقد أيقظ فينا حلماً كاد أن يطويه النسيان، حلماً بالتحرّر والعودة إلى الكرامة، فكلماته دعوة صادقة إلى العرب ليتجاوزوا مرحلة الأقوال إلى مرحلة الأفعال، وأن يعيدوا التفكير في معنى الحياة الكريمة. لكنّ المفارقة المؤلمة أن هذا الصوت القادم من بعيد، وحمل همومنا، لم يجد الصدى الكافي في إعلامنا أو بين نخبنا، فبينما كان بيترو يرفع علم فلسطين في صفحته الشخصية في وسائل التواصل، ويطلق اسم فلسطين على شارع في عاصمة بلاده، كانت قنوات فضائية وصحف عربية تتجاهل طروحاته، أو تشير إليها عرضاً، وكأنّها لا تعنيها. كان بيترو يرى في فلسطين قضية إنسانية عالمية، تتجاوز المسافات الجغرافية، بينما نحن، الذين هي أقرب إلينا من جبل الوريد، انشغلنا بهمومنا اليومية، وبات البحث عن فسحة ضوء أو جرعة ماء أقصى طموحاتنا.

القضية الفلسطينية ليست ملفاً سياسياً بل نبض في قلوب الأحرار في كل مكان

لم يتوقّف بيترو عند حدود الخطابات الرسمية أو الإجراءات الدبلوماسية، فنزل إلى شوارع نيويورك ليقود تظاهرةً بنفسه من أجل فلسطين، في مشهدٍ نادر وغير مألوف لرئيس دولة. كسر البروتوكولات، وتجاوز الأعراف، ليؤكد أن القضية الفلسطينية ليست مجرد ملفّ سياسي يُناقش في أروقة الأمم المتحدة، بل قضية حيّة تنبض في قلوب الأحرار في كل مكان. هذا الموقف الاستثنائي، الذي لم يجرؤ عليه كثيرون، يجعله نموذجاً متفرداً في عالم السياسة، فغالباً ما تطغى المصالح على المبادئ، فحتى عندما اتخذت الولايات المتحدة قراراً بإلغاء تأشيرة دخوله، لم يكتف بيترو وردّ بكلماتٍ تعكس جوهر شخصيته. وأقول إن هذه الكلمات ليست مجرد ردّ على قرار سياسي، بل إعلان عن هويّة تتجاوز الحدود، وتؤمن بالحرية والكرامة قيماً عالمية لتجسّد الكرامة التي لا تنحني أمام الضغوط، ولا تساوم على المبادئ.

إنه ليس مجرد رئيس دولة، بل هو رمز لرفض الذل وصوت يصدح بالكرامة، وإحياء الإيمان بأن العدالة ممكنة، وأن الإنسانية قادرة على الانتصار. دعونا نذكر هذا الرجل

بالخير، ونحتفي بمواقفه، ونستلهم من شجاعته. ففي عالمه، لا تزال مساحة للأبطال الذين يجروون على الحلم، ويقاتلون من أجل تحقيقه.

المؤلّم أنّ صوت بيترو لم يجد الصدى الكافي في إعلامنا أو بين نخبنا..

تاريخياً، لم يكن غوستافو بيترو وحده في هذا المضمار، فالتاريخ الحديث يزخر بقصص شخصيات عالمية رفعت صوتها عالياً من أجل فلسطين، متجاوزةً المصالح السياسية والضغوط الدولية. نتذكّر هنا نيلسون مانديلا، أيقونة النضال ضدّ الفصل العنصري، الذي قال: «نعلم جيّداً أنّ حريتنا لن تكتمل من دون حرية الفلسطينيين»، وكيف كانت كلماته إدراكاً عميقاً للترابط بين قضايا التحرّر والعدالة في العالم. لقد رأى في نضال الفلسطينيين امتداداً لنضال شعبه، ورفضاً لأشكال الظلم والاضطهاد كلّها. كما لا يمكننا أن ننسى أصواتاً فنيّةً وأدبيّةً عالميةً، مثل الشاعر التشيلي بابلو نيرودا، الذي كتب عن فلسطين بقلبٍ ينزف، والموسيقي البريطاني روجر ووترز، الذي استخدم فنّه ومنصّته العالمية للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، متحدّياً بذلك حملات التشويه والضغط.

هؤلاء وغيرهم كثيرون، من مفكرين ونشطاء وسياسيين، أدركوا أنّ القضية الفلسطينية بوصلة أخلاقية للعالم، وأنّ الصمت أمام الظلم مشاركة فيه. إنهم يمثّلون الضمير الإنساني الحي، الذي يرفض أن يرى شعباً يُجرّم من أرضه وحقوقه الأساسية، ويُجبر على العيش تحت نير الاحتلال. هذه الأمثلة، من بيترو إلى مانديلا وغيرهما، تؤكّد أنّ النضال من أجل فلسطين ليس قضيةً إقليميةً أو دينيّةً، بل هو صراع عالمي من أجل العدالة والكرامة الإنسانية.

إنها دعوة لكل حرٍّ في هذا العالم ليقف مع الحقّ، وليكسر حاجز الصمت، وليذكّرنا بأنّ الأمل لا يموت ما دام هناك من يجروء على الحلم، ويقاتل من أجل تحقيقه، مهما كانت التحدّيات جسيمةً.

## العالم بعد غزة... إما إصلاح أو سقوط حر

أيها العالم الحر.. بينما حمم المجرمين تنهال على أهل الحق، ما تذر شيئاً أتت عليه إلا جعلته كالرميم، واختارت أروقة الأمم المتحدة الصمت. العالم أحصى الشهداء، والمباني المدمرة، واستهداف مقومات الحياة واستخدام الجوع والتهجير كسلاح حرب، وفي المقابل رد بتصريجات باردة، وكأنها نشرات جوية لا سجلات موت. الحرب الوحشية التي يشنها الكيان المحتل منذ ٢٣ شهراً، لم تكشف فقط حجم الحقد والكرهية والإجرام، بل عرّت أيضاً المنظومة الدولية التي بدت وكأنها فقدت توازنها الأخلاقي، فالتعددية لم تعد مجرد مفهوم مأزوم، بل تحولت إلى عبء، شعار بلا قيمة أمام دماء الشهداء. لقد حذرت مرارا من أن النظام الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية يظهر اليوم وكأنه يتداعى، لا بسبب عدو خارجي، بل لأنه غاب عن دوره الأصلي، والمأساة الإنسانية في غزة لم تكن نتيجة ضعف في الأداء، بل إنها انهيار أخلاقي كامل. الصورة أيها السادة واضحة: دمار هائل وأحياء كاملة سُويت بالأرض، وتحولت البنية التحتية إلى أنقاض بأكثر من ٤٥ مليون طن، وُحيت عوائل ومجتمعات بأكملها من الخريطة، وفي المقابل مندوب دائم يكرر حق ما يسميها دولة في «الدفاع عن نفسها»، أي عار أعمق من هذا. صحيح أن التعددية الدولية تعاني منذ عقود والانتقال من أحادية القطبية إلى صراع ثنائي أصاب المؤسسات بالشلل، لكن العجز شيء، والتواطؤ بالصمت شيء آخر. في هذا النظام، تحكم حسابات الربح والخسارة، ويغدو التعاون مخاطرة، حتى عندما يكون الهدف إنقاذ حياة بشر، وفي قلب هذا المشهد، بدت الأمم المتحدة مؤسسة متعبة، مجلس أمنها مشلول بالفييتو، وجمعيتها العامة بلا أدوات فعالة. الإصلاح لم يعد يحتمل الانتظار، بل ضرورة لإصلاح مجلس الأمن أولوية، من خلال توسيع العضوية، تقليص استخدام الفيتو، خاصة في القضايا الإنسانية، فأقل ما يمكن فعله هو منع القتل باسم القانون. غزة لم تكن مجرد مأساة إنسانية، بل لحظة اختبار للنظام الدولي فأظهرت العجز، والنفاق، والخوف، والتواطؤ. أيها العالم الحر عندما تباد الحياة أمام الكاميرات، لا يعود الحياد فضيلة، بل شكلاً من أشكال الخيانة، تمهيدا لنظام دولي يتهاوى تحت أنقاض المدن المنكوبة. بعد غزة، لم تعد الكلمات مقنعة، الأفعال والمواقف المشرفة وحدها تمنح أي طرف حق التحدث باسم الإنسانية، وهنا لا بد من الإشادة دوماً بمواقف الأصدقاء والإخوة في جنوب أفريقيا وللدول الثلاث التي فتحت ثغرة صغيرة في جدار التواطؤ، إسبانيا، أيرلندا، والنرويج بينما تظل العواصم الأوروبية الكبرى باريس وبرلين ولندن تصف الجرائم من دون تسمية للجاني، وترفض سلوك الكيان مع الحفاظ على العلاقات، وتوقع اتفاقيات بمليارات، ثم تذرف الدموع على صور الأطفال تحت الركام.

## دعوة لتعزيز الحوار بين الولايات المتحدة والهند

في مطلع هذا العام، بدأ أن واشنطن ونيودلهي على وشك التوصل إلى اتفاق تاريخي. فقد تعهد الطرفان بمضاعفة حجم التجارة الثنائية من ١٠٠ مليار دولار إلى ٥٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وحددا ٣٣ قطاعاً لتعزيز التعاون المشترك. وكان المفاوضات قد اقتربوا من إنهاء الاتفاق، حتى وقعت سلسلة من سوء الفهم أدت إلى قيام الولايات المتحدة برفع الرسوم الجمركية على الصادرات الهندية من ٢٥٪ إلى نسبة هائلة بلغت ٥٠٪.

وقد بدأت آثار هذا القرار بالظهور فعلياً، إذ باتت الشركات الهندية تدفع رسوماً أعلى لتمكين من بيع منتجاتها في السوق الأمريكية. كما أصبحت شركات التكنولوجيا والدفاع والطاقة النووية الأمريكية مهددة بفقدان مصداقيتها لدى نيودلهي. ومع غياب المجال السياسي للمناورة، يبدو أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود. ونتيجة لذلك، بدأت الهند في تسريع جهودها للتقارب مع شركاء آخرين مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا بهدف تقليل اعتمادها على السوق الأمريكية. بل إن الصين والهند - رغم التوترات بينهما - بدأتا تبادلان إشارات إلى تعزيز الانخراط المشترك لموازنة الضغوط الأمريكية.

وعلاوة على التداعيات المباشرة المتعلقة بالرسوم الجمركية وتعثر المفاوضات، فإن الخلاف بين الولايات المتحدة والهند يحمل في طياته عواقب عالمية واسعة. إذ يُضعف هذا الخلاف النظام التجاري المتعدد الأطراف عبر تهميش دور منظمة التجارة العالمية، واستبدال القواعد التعاونية بسياسات قائمة على المصالح الآنية. وهذا التحول يهدد بتفكك منظومة الحوكمة العالمية ويقوض عقوداً من التقدم في بناء قواعد مشتركة للتجارة والدبلوماسية.

كما أن سلاسل التوريد الحيوية معرضة للخطر، إذ تواجه الشركات الأمريكية التي تعتمد على التصنيع في الهند حالة من عدم اليقين. وقد تتعطل خطط الإنتاج المشترك وسياسات «الصداقة في التصنيع» (friend-shoring)، بينما يتآكل عامل الثقة في التعاون طويل

الأجل. وقد تصمد العلاقات الدفاعية في الوقت الحالي، لكن توسيعها في المستقبل بات موضع شك.

يأتي هذا التوتر في لحظة حرجة لتحالف «الرباعية» (Quad) الذي يضم الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا، حيث يعتمد هذا التحالف على الثقة الاقتصادية للحفاظ على التعاون الأمني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وأي انهيار في العلاقات التجارية يضعف هذا الأساس ويهدد بتفكك النظام التجاري العالمي.

في نهاية المطاف، فإن هذا النزاع يتجاوز كونه خلافًا ثنائيًا؛ إنه اختبار لمدى قدرة الشركات العالمية على الصمود في وجه السياسات الشخصية، ولإمكانية التوفيق بين الاستقلالية الاستراتيجية والتكامل الاقتصادي.

رسالتي إلى قادة البلدين: لا تسمحوا للخلافات الشخصية أن تحجب المصالح المشتركة بين هذين البلدين الديمقراطيين العظميين. فبالحوار المتجدد فقط يمكننا استعادة الثقة، وحماية الصناعات الحيوية، وتعزيز النظام القائم على القواعد الذي يخدم المليارات حول العالم.

## ساكس يقول - يجب على أوروبا استعادة صوتها الاستراتيجي

تجد أوروبا نفسها الآن ضعيفة دبلوماسياً واقتصادياً ومتأثرة بمشهد جيوسياسي مضطرب. في مقاله المقنع، يقدم البروفيسور جيفري ساكس تشخيصاً صارماً بأن السياسة الخارجية لأوروبا ليست مستندة إلى مصالحها الخاصة، بل إلى سرديات مدفوعة بالخوف وولاء غير مبرر لواشنطن. يقول ساكس: «السياسة الخارجية لأوروبا مدفوعة تقريباً بالكامل بالخوف من روسيا والصين، مما أدى إلى اعتماد أمني على الولايات المتحدة».

يؤكد ساكس أن هذا الاعتماد ليس نتيجة تهديد حقيقي، بل هو نتيجة لسوء الفهم التاريخي والتشويش الإعلامي، حيث تقوم أوروبا بتفسير الموقف الدفاعي لروسيا بشكل خاطئ على أنه طموح إمبريالي. العواقب الناتجة عن هذا الفهم الخاطئ عديدة، بما في ذلك عسكرة السياسة، والانكماش الاقتصادي، وتآكل مصداقية أوروبا الدبلوماسية.

يرفض ساكس فكرة التوسع الروسي ويذكرنا بأن روسيا تعرضت للغزو مراراً وتكراراً من القوى الغربية، وأن أفعالها، على الرغم من كونها مثيرة للجدل، فإنها غالباً ما تكون مخاوف أمنية مشروعة. ويشرح قائلاً: «روسيا لا تسعى للتوسع غرباً؛ روسيا تسعى لتحقيق أمنها القومي الأساسي».

يدعو ساكس أوروبا إلى تجاوز ردود الفعل المرتبطة بالحرب الباردة والانخراط في دبلوماسية مباشرة. ويشير إلى قرب نجاح عملية السلام في إسطنبول في عام ٢٠٢٢، التي تم إحباطها بسبب إصرار واشنطن على استمرار الصراع.

في الوقت نفسه، تزداد التكاليف الاقتصادية على أوروبا مع تدهور الصناعة الألمانية، وارتفاع أسعار الطاقة، وانهيار التجارة مع روسيا والصين. ويحذر ساكس من أن أوروبا

«تلتزم بزيادة ضخمة وغير قابلة للتحميل في الإنفاق العسكري»، بينما تضحى بقدرتها التنافسية على المدى الطويل.

الحلول التي يطرحها ساكس جريئة لكنها عملية، بما في ذلك استعادة التوازن بدءاً من إجراء محادثات مباشرة مع روسيا والتفاوض على السلام في أوكرانيا. فهو يدعو إلى فصل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عن حلف الناتو، ورفض المواقف العسكرية تجاه الصين، واحتضان التعاون الأوراسي في مجالات البنية التحتية، والمناخ، والتحديث الرقمي.

ويحذر ساكس بأن «أوروبا وضعت نفسها في الزاوية، وجعلت نفسها خاضعة للولايات المتحدة، وقطعت الروابط التجارية والاستثمارية طويلة الأمد مع كل من روسيا والصين».

من الواضح أن أوروبا في وضع بالغ الخطورة ويجب عليها أن تتحدث باسم نفسها من خلال الانخراط في دبلوماسية استراتيجية، وبراهماتية اقتصادية، وإظهار الاستقلالية الاستراتيجية. إن مستقبلها يعتمد على التفاعل المبني وإعادة تقييم جادة لمصالحها.

----

جيفري ساكس هو اقتصادي أمريكي متميز ومحلل سياسات عامة، وهو معروف بأعماله في التنمية المستدامة والسياسات الاقتصادية. يعمل أستاذًا في جامعة كولومبيا، ومدير مركز التنمية المستدامة في كولومبيا، ورئيس شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. كان مستشارًا خاصًا للأمين العام للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية الألفية (MDGs) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

## سباق الفضاء: حين تتحول المنافسة بين الصين وأمريكا إلى اختبار لقيادة العالم

نشأت الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم، في اليونان القديمة كنظام يضع مصلحة الشعب أولاً ويمكن تلخيصه كآلية حكومية يكون القرار فيها للشعب من أجل الشعب. لا يوجد شك في الفوائد العظيمة التي جلبتها الديمقراطية للمجتمعات المختلفة، لكنها عانت في الآونة الأخيرة من انتكاسات كبيرة، كمؤسسة تعتمد على القانون والنظام وتعطي الأولوية لاحتياجات الكثيرين. ومن أجل استمرارها، يجب إعادة تنشيطها وتقويتها، حيث تحولت إلى مفهوم غير مجدي وحزبي يخدم فقط احتياجات قلة مختارة.

يبدو أن المؤسسات الديمقراطية الحديثة أصبحت أدوات لتحقيق مكاسب على المدى القصير، بدلاً من الرفاهية المستدامة لغالبية المواطنين، حيث أخذت تركز على الفوز بالانتخابات بأي ثمن، مما أدى إلى تقليص الحاجة إلى العمل معاً من أجل الصالح العام. وقد أدى ذلك إلى نهج متشدد وغير مرن غالباً ما يطغى على أصوات الأقليات.

يهتم السياسيون بالأفق الزمني السياسي قصير المدى وتأمين مقاعدهم في المجالس التشريعية. لذلك يحاولون تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية من خلال التركيز على القضايا التي تروق للناخبين، بدلاً من القضايا طويلة الأجل التي تحقق الاستدامة والنمو. كما أن أجندة مجموعات المصالح الخاصة وجماعات الضغط والشركات تزيد من تفاقم هذه المشكلة، كونها تؤثر بشكل كبير على صنع القرار السياسي من خلال استخدام المال وتمويل الحملات الانتخابية وغيرها من الأساليب المشبوهة. إن تحكم الشركات في السياسة يعني أن الأجندات تركز على تعزيز مصالح داعميها الماليين، بينما يتم تجاهل القضايا الوطنية الهامة طويلة الأجل.

أدى هذا إلى تقسيم السياسة في عصرنا الحالي وهو أمر إشكالي للغاية في ضوء التحديات الوجودية المشتركة التي نواجهها. إن خيبة الأمل في المؤسسات الديمقراطية مثيرة للقلق لأنها تعطي صوتاً لنزعات التطرف والشعبوية التي أخذت تتفاقم في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، وخاصة بين الشباب الذين يشعرون بالحرمان من حقوقهم لأنهم

يشعرون أن لا أحد يمثل مصالحهم. هذا هو سبب انضمام عدد متزايد من الشباب أنشطة سياسية مغايرة، لأن النظام الديمقراطي ببساطة لا يمنحهم طريقة للتعبير عن اهتماماتهم ومصالحهم المشروعة.

لقد استحوذت الشعبوية على زمام الأمور في العديد من دول العالم كرد فعل غير مباشر على فشل الديمقراطية، وتسعى هذه الحركات لكسب أصوات المواطنين العاديين الذين يشعرون أن النخبة لا تعالج قضاياهم. وقد أدى ذلك إلى التطرف وتشجيع أجندات مناهضة للمؤسسات، مما أدى إلى بناء مجتمعات ضارة بالسلام العالمي. وقال العديد من المعلقين إن الديمقراطية في شكلها الحالي لن تدوم.

من أجل إعادة اختراع الديمقراطية، أعتقد أننا بحاجة إلى تشجيع المشاركة النشطة لجميع أفراد المجتمع فيها، وخاصة شبابنا. يجب علينا ضمان عدم التلاعب بالحكومات الديمقراطية حتى تعمل بطريقة حرة وشفافة دون أي تأثير لا داعي له من أي مجموعة منفردة. ويجب تشجيع المشاركة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتشجيع الحوار من خلال الاجتماعات المفتوحة والمنتديات العامة لتعزيز المشاركة. يجب حماية حرية التعبير بأي ثمن. نحن بحاجة إلى بناء مؤسسات ديمقراطية مرنة وسريعة التغيير وتدعم حقوق جميع المواطنين.

لا يسعنا أن نترك مؤسساتنا الديمقراطية تنهار، تلك المؤسسات التي كانت لعقود من الزمان حجر الزاوية للعمولة والتعددية والحكم النزيه العادل الرشيد، ضمان الازدهار والتعاون الدولي والذي نحن بأمس الحاجة إليه. يجب أن نقاوم إغراء ترك مجتمعاتنا تسقط في عقلليات انعزالية تولد الشك والكراهية.

توفر الديمقراطية التعاون الذي يعزز بدوره السلام والاستقرار، وهي صفة نحتاجها جميعًا خاصة في الأوقات الصعبة التي نمر بها. إذا فشلنا في اتخاذ إجراء، فسنكون قد خذلنا مواطنينا وهجرنا الأساس الذي قامت عليه الديمقراطية وهو خدمة الناس بأفضل طريقة ممكنة.

## الأردن...

### تعليم يصنع المستقبل برؤية رقمية وإنسانية

سعيد أن وطني الأردن يختار أن يكون فاعلاً لا متفرجاً، وبانياً للمستقبل لا متلقياً له، ففي الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي في وزارة التربية والتعليم بنسختها المحدثّة تتجلى رؤية وطنية ناضجة من قبل الحكومة الحالية تُدرك أن التعليم لم يعد مجرد غرفة صفية وكراسٍ وامتحان، بل منظومة معرفة متحركة تُدار بالعقل والبيانات والتقنية؛ هذا هو توجه الحكومة الجديد، الذي يؤكد التزامها بتحقيق تحول شامل في القطاع التعليمي يواكب المتغيرات العالمية ويؤسس لمستقبل يضمن للطلاب تكاملاً بين المعرفة والمهارات التقنية.

وبين سطور الخطة تتجلى روح وطنية صادقة تنبع من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، في تمكين الإنسان الأردني وتوسيع آفاقه في التعلم والعمل والابتكار، وترسيخ ثقافة التحول الرقمي كوسيلة للتنمية لا غاية بذاتها. إن التحول الرقمي في التعليم ليس مجرد تحديث إداري أو تقني، بل إعلان عن مرحلة جديدة من الوعي الوطني، مرحلة يؤمن فيها الأردن بأن المدرسة حياة، وأن الطالب يمكن أن يكون شريكاً في صناعة المستقبل إنها رؤية تستشرف المستقبل، وتضع الأردن في قلب التحولات العالمية، وتؤمن بأن التنافس لم يعد في الموارد المادية، بل في القدرة على إنتاج المعرفة واستثمار الذكاء الإنساني والتقني في آنٍ واحد.

وبالفعل هي قفزة واثقة نحو بناء مدرسة أردنية حديثة تؤمن بأن الإبداع هو رأس المال الجديد، وأن التكنولوجيا ضرورة وطنية، فالخطة لا تكتفي بتحديث الأدوات، بل تُعيد تعريف التعليم نفسه، إذ تمضي الوزارة نحو بناء بيئة تعليمية رقمية متكاملة تشمل تطوير البنية التحتية الرقمية في المدارس والمديريات، وتوفير الخدمات التعليمية والإدارية الذكية، وتعزيز الاتصال والوصول إلى المعلومات لكل فئات المجتمع التعليمي، وضمان الأمن السيبراني لحماية البيانات والأنظمة، وتوظيف إدارة المعلومات التربوية في دعم القرار،

إلى جانب تطوير نظام إدارة التعلم والمحتوى الإلكتروني، وتبني المبادرات والابتكارات التعليمية، وتنفيذ الاختبارات الرقمية التي تواكب الممارسات العالمية.

الحمد لله أن آلاف المدارس اليوم متصلة بشبكات الإنترنت السريع، وأن مئات الصفوف تكتسي بالألواح الذكية، والمعلم الأردني بدأ يتدرّب عبر منصات رقمية متطورة تمكّنه من مواكبة أدوات العصر.

ستصبح المدرسة أكثر مرونة واتساقاً مع روح الزمن، وسصبح التعليم متاحاً للجميع في أي وقت ومن أي مكان. ومع ذلك، فإن ما يميز هذه الاستراتيجية أنها لا تنظر إلى التحول الرقمي بوصفه شأنًا تقنيًا فحسب، بل مشروعًا إنسانيًا وأخلاقيًا في جوهره، ينطلق من قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والشفافية والاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا، وهي قيم تُعلي من شأن الإنسان وتمنحه موقع القيادة لا التبعية.

كم جميل أن تضع هذه الخطة الإنسان المعلم والطالب معًا في مركز العملية التعليمية، إيمان عميق بأن التكنولوجيا ليست بديلاً عن الإنسان، بل شريكاً له في الإبداع والتطوير، فالمعلم لن يكون ناقل معرفة فقط، بل قائداً وموجهاً ومبتكراً، والطالب لن يكون متلقناً جامداً، بل باحثاً وفاعلاً في بناء ذاته ومجتمعه، مشاركاً في إنتاج المعرفة لا مجرد مستهلك لها. هذه الرؤية المتقدمة تعكس إيمان الأردن العميق بأن التعليم هو بوابة النهضة، وأن بناء الإنسان هو جوهر التنمية الحقيقية وعليه فإن ما تقوم به وزارة التربية والتعليم اليوم يضع بلدنا في موقع الريادة، ويقدم نموذجاً وطنياً لتعليم حديث متجدد يؤمن بأن المستقبل يبدأ من الفكرة، ومن الفصل الدراسي، ومن الإنسان الذي يتعلم ليبدع، ويبدع لبني وطنه بوعي واقتدار.

## الملكية الفكرية... استثمار في مستقبل أمتنا

في أعماق كل عربي بذرة فكرة قادرة على التغيير الإيجابي. لكن هذه الفكرة ستبقى مجرد حبر على ورق عندما لا تجد من يحميها ويمنحها صوتاً وقيمة، وهذا شأن الملكية الفكرية، رعاية أعلى ما نملك: إبداعنا. ففي عالم اليوم، لم تعد الثروات تُقاس بحجم الأراضي أو بكمية الموارد الطبيعية فحسب، بل أيضاً بقوة الفكر التي نحملها. والأرقام التي تصدرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية سنوياً ليست مجرد إحصائيات، بل هي شهادة على هذا التحول العميق.

أيها السادة، في عام واحد يسجل العالم ملايين براءات الاختراع، وعشرات الملايين من العلامات التجارية، ومئات آلاف من التصميمات الصناعية. وهذه الأرقام لغة جديدة تشي بأن محرك الاقتصاد العالمي تغير، بل إنها محرك وقوده الخيال البشري، وقانونه حماية هذا الخيال.

عالم جديد بُنى فيه الإمبراطوريات على أساس الابتكار، وتُصنع فيه القوة من ومضات الإلهام

إذن، نحن في عالم جديد بُنى فيه الإمبراطوريات على أساس الابتكار، وتُصنع فيه القوة من ومضات الإلهام. وفي قلب هذا العالم المتغير تقف منطقتنا العربية عند مفترق طرق، فنحن نملك الثروة الحقيقية: شباب موهوب، وعقول نيّرة تضيء جامعاتنا ومجتمعاتنا الإبداعية. وبصفتي رئيس مجلس إدارة لأكبر شركة ملكية فكرية في العالم، أقول إنه في كل مدينة عربية هناك مهندس يلجأ بتطوير تطبيق يسهل حياة الناس، وفنان يبحث عن طريقة لحماية أعماله، ومصمم يريد أن يرى منتجته يتنافس في الأسواق العالمية، لكننا نواجه تحدياً كبيراً، فكثير من هذه الطاقات الخلاقة لا تجد البيئة الحاضنة التي تحوّلها أفكارها أصولاً ذات قيمة.

لذا، ليست حماية الملكية الفكرية فرعاً، بل أصل نعبر به من عالم الأحلام إلى واقع ملموس، فعندما يحصل مخترع على براءة فهذا مفتاح لتحويل فكرته مصنعاً ينتج، وبرنامجاً يخدم، وصادرات تعزز اقتصادنا. وعندما تسجل شركة علامتها التجارية فهي تبني هويةً وثقةً تمكّنها من الوصول إلى أسواق عالمية، وكذلك حقوق المؤلف، فهي شريان الحياة الذي يغذي ثقافتنا، ويضمن للمبدعين دخلاً كريماً يمكنهم من مواصلة إثراء حياتنا بالفن والأدب.

وأقول دائماً إن بناء مستقبل قائم على المعرفة يتطلب منا رؤيةً مشتركةً وخطةً عمل واضحة، من خلال جعل حماية الفكر أولويةً، من خلال تبسيط الإجراءات أمام المبدعين الشباب، وتوفير الدعم القانوني لهم. كما يجب أن نشجع جامعاتنا على أن تكون مصانع للمعرفة ولتحويل الأبحاث براءات اختراع وشراكات حقيقية مع القطاع الخاص، لا مجرد ناقل وملقن. كما يجب أن نغيّر نظرة مؤسساتنا المالية لترى في الأصول الفكرية ضماناً ائتمانياً جديراً بالثقة، قادراً على جذب الاستثمارات وتمويل الابتكار.

ولكن خلف هذه الصورة العالمية، هناك من يحاول أن يترجم هذا الواقع عبر خطوات عملية تجعله جزءاً من منظومة الاقتصاد المعرفي. وهنا، لا يسعني إلا أن أعبر عن إعجابي بتوجه قطر الجاد نحو ترسيخ بيئة الابتكار وجذب الاستثمارات النوعية. فقد تابعت مطلع الشهر الماضي (سبتمبر/ أيلول) المؤتمر الدولي الذي استضافته الدوحة، حول دور الوسائل البديلة لتسوية المنازعات وحماية الملكية الفكرية والابتكار في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية المستدامة. وكان بمثابة رسالة واضحة أن الاستثمار في المعرفة والابتكار لم يعد خياراً تكميلياً، بل ضرورة استراتيجية للدول الساعية إلى بناء اقتصاد متنوع، ومستدام.

كما أن انعقاد هذا المؤتمر في الدوحة ليس مجرد حدث دبلوماسي، بل هو ترجمة عملية لرؤية قطر في بناء اقتصاد معرفي تنافسي يُعزز مكانتها بيئتهً استثماريةً جاذبة. إنه إيمان بأن حماية الحقوق الفكرية وتطوير القدرات الإبداعية ليسا مجرد شعارات، بل أدوات حقيقية لصناعة المستقبل. وعندما تبني دولةً مثل قطر هذا النهج، فإنها لا تبني مستقبلها فحسب، بل تقدم

نموذجاً ملهماً للمنطقة كلها. والتعاون بين الدول العربية في هذا المجال ليس مجرد خيار فقط، بل ضرورة استراتيجية تمكّنتنا من المنافسة عالمياً. فعندما نستثمر في قواعد بيانات متطورة، وفي تدريب قضاة متخصصين، وفي بناء محاكم سريعة للفصل في نزاعات الملكية الفكرية، فإننا نبني الثقة التي يحتاجها المستثمرون والمبدعون على حدّ سواء.

بدأت الأمثلة الملهمة تظهر في عواصمنا العربية، حيث نجحت شركات ناشئة في حماية أفكارها والانطلاق نحو العالمية. وليست هذه النجاحات قصصاً فردية وحسب، بل هي دليل على أن الطريق ممكن إذا ما توافرت الإرادة والإيمان... إنها دعوة لنا جميعاً، حكومات ومؤسّسات وأفراداً، لبنني معاً بنيةً تحتيةً لاقتصاد المستقبل، اقتصاد تكون فيه الفكرة هي أئمن أصولنا، وحماتها هي أعظم استثماراتنا.

أيها السادة، إن الملكية الفكرية ليست ثانويةً، بل بنية تحتية اقتصادية لا تقل أهمية عن الطرق والموانئ والطاقة، ومن يستثمر في حماية فكرته اليوم، يبني مستقبل وظائف وصادرات وحلول لمشكلات تواجه البشرية جمعاء. فهل سنكون على قدر هذا التحدي، ونكتب فصلاً جديداً في قصة منطقتنا عنوانه: «صنع في العالم العربي... بفخر وإبداع»؟

## قراءة في اقتصاد البرمجة التفاعلية

نحن أمام تحوّل جذري في بنية الاقتصاد العالمي، حيث باتت البرمجة التفاعلية «الذكاء الاصطناعي»، المحرك الأهم للنمو في قطاعات الإنتاج والخدمات كافة فمن الشركات الصناعية إلى المصارف وشركات التكنولوجيا الحيوية، تتسارع وتيرة اعتماد الخوارزميات الذكية في اتخاذ القرار وتحليل السوق وابتكار المنتجات.

وما يجري ليس تحديثاً تقنياً فحسب، بل ولادة اقتصاد جديد تُقاس فيه الكفاءة بالقدرة على استثمار البيانات وتطويرها إذ يقدر أن تضيف البرمجة التفاعلية تريليونات الدولارات إلى الناتج العالمي خلال العقد المقبل.

وفي الحقيقة فإن هذه الطفرة الإنتاجية تمثل فرصة تاريخية لرفع معدلات النمو وتوسيع أسواق العمل عالية المهارة، غير أن الصورة الوردية تخفي وراءها تحديات مركبة؛ فكما تخلق البرمجة التفاعلية قيمة جديدة، تهدد في الوقت نفسه بتغيير قواعد اللعبة التي بُنيت عليها الأسواق لعقود، والمخاطر لا تقتصر على تسريح العمالة التقليدية، بل تمتد إلى ما يمكن تسميته عدم توازن العوائد.

واقصد في ذلك أن الشركات الكبرى التي تمتلك البيانات والمنصات الضخمة تحتكر الجزء الأكبر من المكاسب، فيما تجد المؤسسات الصغيرة والدول النامية نفسها على هامش الثورة بحيث أن هذا التركيز في الثروة والمعرفة قد يعيد إنتاج فجوة عالمية جديدة، لا تقوم على الموارد الطبيعية كما في الماضي، بل على امتلاك القدرة الحاسوبية والخبرة البرمجية.

يضاف إلى ذلك خطر الفقاعات الاستثمارية فالتدفق الهائل لرؤوس الأموال نحو مشاريع البرمجة التفاعلية، دون تقييم واقعي للعائدات، قد يخلق تضخماً في القيم السوقية شبيهاً بما حدث في فقاعة الإنترنت مطلع الألفية.

كذلك ومع غياب الأطر التنظيمية الواضحة، تصبح الأسواق عرضة لتقلبات حادة بين الحماس المفرط والانكماش المفاجئ، فالبرمجة التفاعلية ليست مجرد ثورة تقنية، بل تحوّل هيكلي في الاقتصاد العالمي وإذا لم نقم بحكومات ومؤسسات بوضع سياسات استباقية تُوازن بين الابتكار والاستدامة، فإن مكاسب النمو قد تتحول إلى مخاطر نظامية تهدد استقرار الأسواق نفسها، فكما أن البرمجة التفاعلية تعدُّ بعصر ازدهار جديد، فإنها أيضاً تفرض على صانعي القرار أن يتعلموا فن إدارة السرعة قبل أن تُديرهم.

## طلال مناجياً أم طلال

بوضوح لا لبس فيه شكّل قرار المحكمة صفقة على وجه الكيان الصهيوني، الذي بنى رواياته - كما كان على مدار التاريخ - على الأكاذيب وغطّى جرائمه بشعارات الأمن والدفاع عن النفس. محكمة العدل الدولية قالت ما حاول كثيرون الالتفاف عليه، إن الاحتلال الذي يمنع الماء والغذاء والدواء عن المدنيين في غزة، يرتكب جريمة إبادة جماعية بدم بارد، والسؤال هنا بات سؤالاً أخلاقياً صارخاً كيف يمكن للعالم أن يصمت أمام من يحاصر شعباً حتى الجوع، ثم يتباكى على حقه في الوجود.

العدالة وحدها لا تُنقذ الأرواح إن لم تتبعها إرادة، وعلى العرب والعالم الحر أن يفهموا أن تجويع الفلسطينيين ليس حرباً على غزة، بل على فكرة الإنسان نفسها لم تكن غزة في يوم ساحة حرب، بل اختباراً للإنسانية العالم، فهناك أكثر من مليوني مواطن يعيشون في ظلام كامل، تحت الحصار والقصف والحرمان كل شيء فيهم يُستهدف الجسد، والذاكرة، والرغيف والماء والدواء، ورغم كل ذلك، خرج الكيان الوحشي لينسج سلسلة من الاباطيل حول وكالة الأونروا، آخر مؤسسة أممية تحاول إنقاذ ما تبقى من حياة، وكأن من يطعم الجائع ويطبب الجريح صار خطراً على الاحتلال أكثر من السلاح.

حكم المحكمة دحض هذه الأكاذيب والخرافات تماماً فحين تطلب أعلى سلطة قضائية في العالم من الكيان أن يسمح بالحد الأدنى من مقومات البقاء، فهي لا تطالبه بالرافة، بل تشير بوضوح إلى انتهاك أبسط قواعد القانون الإنساني. إن -دولة-، تحتاج إلى أمر قضائي كي لا تقتل المدنيين جوعاً، لا يمكن وصفها إلا بما هي عليه: كيان استعماري عنصري، لا يؤمن إلا بمنطق القوة والدمار. أما المجتمع الدولي فهو الآن أمام لحظة الحقيقة، فيما أن يُطبق ما حكمت به المحكمة، ويفرض إدخال المساعدات فوراً إلى غزة، من دون إذن من المحتل، وإما أن يكون شريكاً في الجريمة بصمته وبالتالي لا يعود أي معنى لأي حديث عن قيم إنسانية وحقوق، ما دام أطفال غزة يبحثون عن الماء بين الركام، لكن على الرغم من كل هذا، يبقى الفلسطيني منتصب القامة في قلب الجوع والظلام، يجذب أمله على نار خافتة، يزرع شجرة، ويعلم طفله الحروف الأولى من كلمة وطن وحرية ومقاومة الاحتلال، وهذا الصمود درس للعالم كله في الكرامة.

إذن قالت المحكمة كلمتها، لكن الفعل الحقيقي يبدأ الآن، فالعدالة وحدها لا تُنقذ الأرواح إن لم تتبعها إرادة، وعلى العرب والعالم الحر أن يفهموا أن تجويع الفلسطينيين ليس حرباً على غزة، بل على فكرة الإنسان نفسها وغزة، كما كانت دائماً، تدكرنا بأن من يملك الحق لا يُهزم، مهها طال ليل المحتل.

## العامل الغزاوي سيبنى ما دمره الاحتلال بيديه

في كل مرة يظن فيها الاحتلال الصهيوني أنه أنهى الحكاية، ينهض الفلسطيني من بين الركاب كطائر الشمس يعرف طريقه إلى السماء، فغزة التي أنهكها الحصار ودمرها الاحتلال لاتزال تنبض بالحياة بجهد أبنائها وحدهم كما هم كل الفلسطينيين.

والفلسطيني أيها السادة رغم كل الألم والمآسي يحمل في قلبه وعقله قوة على المواجهة والصمود وعدم الاستسلام وهو العامل والطبيب والمهندس والعالم، يصنع بيديه ما تهدمه آلة الاحتلال، ويزرع الأمل في أرض حاولوا اقتلاع جذوره منها.

إن الفلسطيني لا ينتظر من العالم شيئاً، لأنه تعلم أن الاعتماد على الذات هو طريق الخلاص، فمن غزّة التي أعيد بناء بيوتها من الردم حين يمنع عنها الإسمنت، إلى رام الله والخليل التي تخرج أجيالاً من الأطباء والمهندسين والباحثين، يتجلى معنى الكرامة العملية التي لا تشتري ولا تباع.

لقد أثبت الغزاوي، في كل مرة، أن إعادة الإعمار لا تحتاج إلى وصاية ولا تحتاج إلى عمال أجانب أو مشرفين، بل إلى سواعد تعرف الأرض وتحبها، وإلى عقول وقلوب مؤمنة أن البناء فعل مقاومة لا يقل عن القتال.

وفي المقابل، ما زال الاحتلال يمارس عاداته القديمة في المراوغة والكذب، كما فعل مؤخراً في اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، وعود تقطع نهارا وتنكث ليلاً، وابتسامات دبلوماسية تخفي خلفها أطماعاً لا تنتهي.

الكيان الصهيوني، الذي لم يلتزم عبر التاريخ حتى بما خطه بيده يثبت للعالم مرة بعد مرة أنه كيان يقوم على الخداع، لا على الثقة، وأنه لا يفهم سوى لغة القوة حين يواجه إرادة صلبة كالتي يمتلكها الفلسطيني لكن ما لا يفهمه الاحتلال أن تدمير البيوت لا يقتل الإرادة، وأن محو الحجر لا يمحو الذاكرة.

الفلسطيني، مهما ضاق عليه الحصار، لا يزال يرى في الغد فسحة ضوء وإنه المؤمن أن الوطن بالجد ويصان بالدم، وأن الأوطان التي تُرمم بالأيدي الحرة تبقى أمتن من كل إسمنتٍ يجيء بأموالٍ مشروطة.

ستنهض غزة من جديد، بعماها ومهندسيها وأطبائها وإرادة الداخل وستبقى فلسطين مثالاً أن الكرامة لا تمنح بل تنتزع وأن من يملك الإيمان بوطنه لا يهزم أبداً، مهما طال الليل أو كثرت الأنقاض.

## التطورات الأخيرة في الأمم المتحدة

كان جدول أعمال الأمم المتحدة هذا الصيف مزدحماً بشكل ملحوظ، إذ أبتقت حرب غزة وما نتج عنها من كارثة إنسانية المنظمة منخرطة بعمق، فيما استمرت أزمات جنوب السودان وميانمار وأوكرانيا في استنزاف الاهتمام والموارد. كما أضافت عودة ملايين اللاجئين من إيران وباكستان إلى أفغانستان إلحاحاً أكبر على أعمال الإغاثة والحماية.

في 24 حزيران/يونيو 2025، أنهت مجموعة العمل التابعة للجمعية العامة والمعنية بإصلاح مجلس الأمن اجتماعها الرابع والأخير لهذا العام، حيث قام الرئيسان المشاركان من الكويت وألبانيا بتوزيع ورقة غير رسمية منقحة من 14 صفحة. وتعرض الوثيقة مواقف المجموعات المختلفة من الدول الأعضاء، وتحدد مجالات الاتفاق الجزئي والخلاف المستمر حول توسيع المجلس، وتحقيق تمثيل إقليمي أكثر توازناً، وأساليب العمل، والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، إضافةً إلى قضية حق النقض (الفيتو) المثيرة للجدل. وقد سجلت الورقة بعض التقدم بشأن حجم المجلس الجديد وتعزيز تمثيل كل من إفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلا أن الدول الأعضاء ما تزال متباعدة في القضايا الجوهرية مثل الدول المؤهلة للحصول على مقاعد دائمة وكيفية تعديل صلاحيات الفيتو.

وفي تموز/يوليو 2025، أصدر الأمين العام تقريراً جديداً حول إصلاح الأمم المتحدة ضمن مبادرة «الأمم المتحدة 80» التي أطلقت في وقت سابق من العام لتعزيز كفاءة عمل المنظمة. وتهدف المبادرة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر توافقاً وفعالية ومرتكزة على النتائج، من خلال مراجعة كيفية إنشاء التفويضات وتنفيذها ومراجعتها. ويدعو التقرير الدول الأعضاء إلى تبسيط التفويضات واعتماد معايير ونماذج أوضح تساعد على تحويل القرارات السياسية إلى نتائج ملموسة. والغاية العامة هي تقليل الازدواجية، وتسريع التنفيذ، وتحسين استغلال الموارد المحدودة عبر منظومة الأمم المتحدة.

يسلط التقرير الضوء على مشكلة لافتة، حيث يوجد ما يقارب 40000 تفويض ضمن منظومة الأمم المتحدة، يصعب تنفيذ العديد منها بسبب الإجراءات المعقدة والتداخلات،

إضافةً إلى الفجوة المستمرة بين الطموح والموارد المتاحة. ومنذ عام 2020، ازداد حجم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل ملحوظ، وهو ما يربطه التقرير بتراجع الوضوح وضعف فرص التنفيذ الفعال. ولمعالجة ذلك، أوصى التقرير بتفويضات أقصر وأكثر وضوحاً وتركيزاً، وبوضع قوالب ومعايير لتوجيه الدول الأعضاء ومسؤولي الأمم المتحدة لصياغة تفويضات ذات جدوى عملية.

في 19 آب/ أغسطس 2025، أحيى العالم اليوم العالمي للعمل الإنساني، حيث ذكّر الأمين العام الجميع بأن العاملين في المجال الإنساني يمثلون شريان حياة لأكثر من 300 مليون إنسان عالقين في أزمات النزاع أو الكوارث. وحذر من تقلص التمويل المخصص للإغاثة في الوقت ذاته الذي تتزايد فيه الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، داعياً إلى اتخاذ إجراءات تكريباً لأولئك الذين قضوا. فقد قُتل المئات من عمال الإغاثة وموظفي الأونروا العام الماضي وحده في صراعات ممتدة من غزّة إلى السودان وما بعدها. واعتبر الأمين العام أن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني هي هجمات على الإنسانية نفسها، مطالباً بخطوات ملموسة لحمايةهم واستعادة التمويل المستدام للمساعدات المنقذة للحياة.

كما أطلق برنامج الأغذية العالمي تحذيراً عاجلاً من أن المجاعة في غزّة بلغت أعلى مستوياتها منذ اندلاع الحرب في تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وأفادت السلطات الصحية في غزّة بارتفاع أعداد الوفيات بسبب الجوع وسوء التغذية بين الأطفال والنساء، فيما أعلنت الوكالات الإنسانية عن ظروف شبيهة بالمجاعة في أجزاء من القطاع. إن حجم المعاناة المدنية وانهيار الخدمات الأساسية قد فرض ضغطاً عاجلاً على منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لضمان وصول آمن وموثوق للغذاء والدواء والمياه النظيفة.

تواجه الدول الأعضاء اليوم تحديين متوازيين: تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة المنقذة للحياة الآن، وإصلاح الأنظمة بحيث تبقى الأمم المتحدة ذات صلة عالمياً وقادرة على تحقيق نتائج أكثر عدلاً وموثوقية في السنوات المقبلة.

## تفويض عالمي لتحقيق العدالة في فلسطين

لقد تحدثت جنوب أفريقيا وماليزيا بعبارات واضحة في الأمم المتحدة، ووجهتا رسالة لا يمكن تجاهلها. لقد انقضى زمن الصمت، وحقن وقت التحرك الآن.

كان صوت جنوب أفريقيا حازماً لا يعرف الاعتذار. فبصفتها صديقاً قريباً للشعب الفلسطيني، ومع كون سفيرها في الأردن صديقاً شخصياً لي، أدانت عمليات القتل المستمرة في غزة ووصفتها دون أي تردد بأنها إبادة جماعية. كما اتهمت المحتل الصهيوني بالتصرف بلا مساءلة وبانتهاك القانون الدولي، واعتبرت الهجوم على قطر خرقاً لسيادتها وتهديداً للسلام العالمي. هذه ليست حوادث منفصلة، بل هي جزء من نمط ممنهج يقوّض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تحمي المدنيين على مستوى العالم.

إن تحرك المحتل لفرض السيادة على الضفة الغربية وغور الأردن يُشير بوضوح إلى نية ضمّ الأراضي المحتلة. وهذا، مقروناً بتصريحات قيادة المحتل الراضية لإمكانية قيام دولة فلسطينية، قد دفن حلّ الدولتين. إنه يتعارض مع القانون الدولي وأحكام محكمة العدل الدولية، ويحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير.

وقد ردّدت ماليزيا هذا النداء، فأشادت بجهود المملكة العربية السعودية وفرنسا، وأيدت إعلان نيويورك، مؤكدة بوضوح أن إقامة الدولة الفلسطينية حق وليست منحة. وأي حلّ يجب ألا يتشكل وفق اعتبارات أمنية ضيقة، بل أن يعكس إرادة الشعب الفلسطيني ويحترم حقوقه بموجب القانون الدولي.

وطالبت ماليزيا باتخاذ إجراءات ملموسة، داعيةً إلى انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي المحتلة، وحثت على الاعتراف بسيادة فلسطين ودعم تنميتها. كما شددت على دور وكالة الأونروا والحاجة إلى تحقيق العدالة، بما في ذلك تعويض ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

هذا اختبار عالمي لالتزامنا بالسلام والقانون والكرامة الإنسانية ويجب أن يتبعه تقدم حقيقي. الناس يموتون باستمرار على يد المعتدي الذي يجب إيقافه بأي ثمن. على العالم أن يطالب بالتغيير وأن ينتهي الاحتلال غير القانوني.

في مجموعة طلال أبو غزالة العالمية، نؤمن بأن السلام يُبنى على العدالة. وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية والوقوف إلى جانب الحق. فمصادقية القانون الدولي تعتمد على ذلك، وكذلك أمن العالم بأسره.

## واشنطن وبكين على حافة الانفراج.. أم على عتبة انفجار مؤجل؟

في لحظة بدا فيها العالم كأنه يتأرجح فوق فوهة بركان اقتصادي، خرجت من جنيف إشارات تشي بتهدئة وشيكة بين واشنطن وبكين.

اتفاق مفاجئ خفض الرسوم الجمركية المتبادلة وأوقف التصعيد لمدة تسعين يوما، وكان الطرفين اختارا التمهّل في إطلاق النار بعد جولات مرهقة من الحرب التجارية.

الولايات المتحدة، بقيادة ترامب، أعادت إحياء سياسات الحماية التي طبعت ولايته الأولى مثل رفع الرسوم على قطاعات صناعية وتكنولوجية حساسة حتى وصلت إلى حدود ١٤٥٪، فيما ردت الصين بالمثل، ورفعت رسومها إلى ١٢٥٪، وضيّقت الخناق على صادرات المعادن النادرة، وقلصت وارداتها الزراعية الأميركية، في ضربة موجعة لقطاع زراعي يشكل خزّانا انتخابيا لترامب.

هذا التصعيد عطّل تجارة ثنائية تفوق ٦٠٠ مليار دولار، وأربك سلاسل التوريد العالمية، فارتبكت الأسواق ودقت الشركات الكبرى ناقوس الخطر، وبدأت بوادر ركود تضخمي تلوح في الأفق، مخيفة المؤسسات المالية ومقلقة عواصم القرار.

في هذا السياق، جاء اتفاق جنيف كهدنة مؤقتة تنص على خفض الرسوم الأميركية إلى ٣٠٪، مقابل تخفيض الصين رسومها إلى ١٠٪، وتجميد أي إجراءات تصعيدية جديدة خلال فترة اختبار للنيات تمتد لتسعين يوما، وصدر بيان مشترك بلغة محسوبة، أكد أهمية العلاقة التجارية الثنائية، وضرورة جعلها متوازنة ومستدامة.

وصفت واشنطن الاتفاق بأنه خطوة نحو «عدالة تجارية»، بينما اكتفت بكين بتسميته «تقدّما في الحوار»، لكن خلف عبارات المجاملة، ظلّت الملفات الكبرى عالقة: الملكية الفكرية، الدعم الحكومي، اختلال الميزان التجاري، نقل التكنولوجيا بالإكراه، وملف الاستثمارات الصينية في السوق الأميركية.

استجابت الأسواق بحذر مفعم بالأمل، فارتفعت المؤشرات، وتحسّن الدولار، وقفز النفط، وتراجع الذهب، والمزارعون الأميركيون تنفّسوا الصعداء، وشركات الإلكترونيات بدأت تراجع حساباتها حتى سلاسل التوريد التي أصابها الاختناق بدأت تخطط لإعادة تدوير شرايينها.

لكن الأمل وحده لا يصنع تسوية، فالتحديات أعمق من مجرد رسوم، إذ أن واشنطن ترى في بكين خصما استراتيجيا ينافس على صدارة التقدم التكنولوجي، وتخشى أن تتحوّل كل صفقة اقتصادية إلى تنازل استراتيجي. وبكين بدورها لا تنوي التخلي عن نموذجها الاقتصادي القائم على دعم الشركات الوطنية والطموح الصناعي. إذن الاتفاق هو تهدئة لكنه لا يعني نهاية المعركة. ويمكن وصفه بوقف مؤقتة. ولا يزال خطر التصعيد على الطاولة، وملفات حساسة مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي تُلقى بظلالها الثقيلة.

العالم لا يراقب هذه التطورات من باب الفضول، بل من باب القلق الوجودي. فحين يتصارع عملاقان بهذا الحجم، لا تكون النتائج أرقاما على شاشات البورصة فحسب، بل تغييرات جذرية في خريطة الاقتصاد العالمي لعقود مقبلة.

إذن هذه ليست تسوية، بل هدنة مشروطة. لا ضمانات، لا حلول جذرية، بل شراء وقت ثمين في لحظة بات فيها الاقتصاد الدولي شديد القابلية للاشتعال. وعندما تنقضي مهلة التسعين يوما، سنعرف إن كان الطرفان قررا البناء على الهدنة، أو أننا بصدد جولة جديدة من الصراع، تشبه ما سبقها، لكن بضمن أعلى ومخاطر أعمق.

## التكنولوجيا المفتوحة والسياسات الذكية.. الطريق نحو مجتمعات منتجة ومبتكرة

التقنية ليست مجرد أدوات أو تطبيقات نستخدمها في حياتنا اليومية، بل محرك رئيس للنمو الاقتصادي، ولإعادة تشكيل المجتمعات وطريقة تفاعلها مع المعرفة. لكن القدرة على الاستفادة من هذه الثورة التقنية ليست متاحة للجميع بالشكل نفسه؛ فهي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالسياسات التي تتبناها الدول مثل سياسات تشجيع البحث والتعليم والانفتاح التجاري، أو سياسات حمائية تحمّل من الفرص وتضعف الابتكار.

التاريخ العالمي الحديث مليء بالدروس؛ فالدول التي استثمرت في التعليم والبحث العلمي، وربطت بين ذلك مع سوق مفتوحة للتجارة والتكنولوجيا، نجحت في تحويل أفكارها إلى منتجات وخدمات تغيّر الاقتصاد والمجتمع.

فمن اليابان إلى كوريا الجنوبية، ومن أوروبا إلى الولايات المتحدة، نرى أن الانفتاح على المعرفة والأسواق الأجنبية لم يكن ترفاً، بل شرطاً أساسياً للنمو المستدام. في المقابل، السياسات الحمائية، مهما بدت مغرية لحماية صناعات محلية أو لاحتواء المنافسة، غالباً ما تُضعف القدرة على الابتكار، وتحدّ من تدفق المعرفة والخبرات، وتخلق بيئة مغلقة تبقى فيها المجتمعات مستهلكة للتكنولوجيا بدلاً من أن تكون صانعة لها.

ومن المعروف أن المستقبل لمن يستثمر فيه اليوم بوعي وحرية، وليس لمن يكتفي بمراقبته من الخارج؛ لذا فالعالم العربي أمام مفترق طرق نختر فيه أن نغلق أنفسنا خلف حدود اصطناعية، أو نفتح أبوابنا أمام المعرفة والأسواق ونعطي الفرصة لأجيالنا لتكون جزءاً من الثورة الرقمية العالمية.

الاستثمار في البحث العلمي والتعليم ضرورة استراتيجية؛ فقد أثبتت الدراسات أن البلدان التي توظف سياسات تعليمية مبتكرة وتستثمر في البحث العلمي، تكون أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها بما يخدم مجتمعاتها واقتصادها. والانفتاح التجاري هنا لا يقل أهمية؛ فهو يسمح بتدفق الأفكار والمهارات والابتكارات من خارج

الحدود، ويخلق بيئة تنافسية تحفز الشركات المحلية على التطوير المستمر. ومن دون ذلك، تتحول التكنولوجيا إلى سلعة مستوردة، ونبقى متابعين لتقدم الآخرين بدلا من صناعته. ولا أقول إن الطريق معبد بالورود لكنه سيسهل بوجود رؤية واضحة، وتخطيط طويل المدى، واستعداد للتضحية بالمصالح قصيرة المدى لصالح مستقبل أكثر ازدهارًا، مثل سياسات مبتكرة، وتعليم شامل، وبحث علمي متقدم، وانفتاح على الأسواق العالمية؛ فهذه هي المكونات الأساسية لمجتمع قادر على تحويل الثورة الرقمية إلى فرصة حقيقية لشعبه.

في النهاية، السؤال الكبير الذي يطرح نفسه: هل سيكون العالم العربي مستهلًا للتكنولوجيا فقط، أم سيصبح شريكًا في صياغة مستقبلها؟ فالاختيار بين الانغلاق والابتكار ليس مجرد قرار اقتصادي، بل مسألة استراتيجية لبقاء المجتمع وتقدمه. وإذا ما أردنا أن يكون لدينا حضور فعلي في عصر المعرفة، فلا بد أن نؤمن بالبحث والتعليم والانفتاح، ونعمل على حماية فضاء الابتكار من القيود الحمائية التي تخنق الفكر قبل الاقتصاد.

## ذوبان في التوترات

لفترة من الزمن، ركزت السياسة الأميركية إلى حد كبير على تشويه صورة الصين واتهامها بسرقة التكنولوجيا الأميركية، الأمر الذي سمح، بحدوث ما يشبه المعجزة للصين بالتقدم وحرمان الولايات المتحدة من الفرص نفسها. لقد أضرت هذه الحملة الواسعة لتشويه الابتكار والتطور الصيني فعلياً بالولايات المتحدة نفسها، وأعاقت تطورها الداخلي.

ومع ذلك، من الواضح أن الولايات المتحدة بدأت مؤخراً بتغيير أسلوبها، بعد أن أدركت أنها ببساطة لا تستطيع التنمّر على بكين، التي أصبحت جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه من الشبكة العالمية للإمداد، لقد أمضت الصين عقوداً في بناء تفوقها واكتساب ميزتها من خلال استثمارات مستمرة في الصناعة والهندسة والتصنيع، بينما عانت الولايات المتحدة من عملية «إزالة التصنيع» طويلة الأمد، ما أدى إلى فقدانها كثيراً من قدراتها الصناعية التقليدية. فتقدم الصين هو نتيجة عقود من السياسات الصناعية المدروسة، والاستثمارات الضخمة في التعليم، والتركيز على توسيع نطاق التصنيع وهي مجالات سمحت الولايات المتحدة بضمورها.

وتُظهر مجموعة الاتفاقيات التي انبثقت عن قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) الأخيرة التي عُقدت في كوالالمبور هذا التغيير في موقف الولايات المتحدة تجاه الصين. فقد شكّل اجتماع الرئيس ترامب والرئيس شي جين بينغ أساساً لواشنطن لتأمين صفقات في جنوب شرق آسيا تتعلق بالمعادن الحيوية والعناصر الأرضية النادرة، التي تُعدّ أساسية للتكنولوجيا الحديثة. كما حصلت الولايات المتحدة على وقف مؤقت للتعريفات الجمركية الصينية لمدة عام واحد على هذه المعادن، حيث تحتل الصين موقع القيادة في هذا المجال.

نحن نعيش اليوم في عالم تتحكم فيه قوتان عظيمتان فعلياً في تشكيل الاقتصاد العالمي والمعايير التكنولوجية. لم تعد الولايات المتحدة القائد الأوحده، وعليها أن تتبنى مزيجاً ناضجاً من السياسات يجمع بين المنافسة والتفاوض، مع الانخراط مع بكين في النقاط التي تُعدّ نقاط ضعف أميركية.

إن ذوبان الجليد في العلاقات الأميركية-الصينية أمر مرحب به، لأنه يقلل من خطر الصراع المباشر ويفتح المجال للحوار حول قضايا مثل ضبط التسليح، وقواعد التصدير، والتقنيات المشتركة. فالتقنيات البناءة تخفف من احتمالات سوء التقدير، وتتيح إدارة منسقة لسلاسل الإمداد، وتجعل من الممكن وضع قواعد تفاعل أوضح، بدلاً من التصعيد باستخدام أدوات اقتصادية فظة تُضر بالحلفاء والصناعة على حد سواء.

ينبغي أن تركز السياسة الأميركية المتوازنة على حماية التقنيات الوطنية الحساسة من خلال ضوابط تصدير دقيقة وأطر قانونية واضحة، إلى جانب إقامة اتفاقيات تعاون لتأمين المواد الأساسية، وتنشيط القدرات الصناعية المحلية، مع العمل مع الشركاء الدوليين لتوسيع وتأمين سلاسل الإمداد. فهذه الخطوات تتيح استمرار المنافسة، مع تقليل فرص المواجهة، مما يسمح للطرفين بتحويل العلاقة المتوترة إلى منافسة منضبطة ومستقرة. إن اتباع نهج أكثر تعقلاً من الجانبين، يجمع بين الحماية والتفاوض، يقلل من خطر الأزمات، ويعترف بالواقع الثنائي القطب الذي يتشكل بالفعل، ويفتح الباب أمام التعايش السلمي والتقدم العملي، وذلك أمر جيد لجميع الأمم.

## زيارة البابا إلى لبنان.. رسالة محبة بسطور لم تكتمل....

أتابع باهتمام وتقدير بالغ زيارة البابا «لاوون» إلى لبنان، ومن الأجواء العامة، أدرك كم يشعر لبنان واللبنانيون، بالمواساة والمؤانسة والمؤازرة، بتلك الزيارة الكريمة، التي هي وسيلة هامة جداً من وسائل رفع المعنويات، وترميم الإنكسارات، وتضميد الجراح التي عانى ويعاني منها لبنان كارثة تلو الأخرى، كان الله في عونته.. لهذا فإن زيارة البابا ليست مجرد زيارة عابرة، بل هي زيارة طمأنينة وسط العواصف السياسية التي تعصف بلبنان وبأمنه واستقراره..

وفي خطاب البابا الجليل الذي افتتح الزيارة بحضور رسمي على أرفع مستوى يتقدمهم الرئيس اللبناني «جوزيف عون» بكلمة احتفالية مرحباً بدمائه وأسلوبه الراقي وحضوره المشرق، الذي أعطى وما يزال الكثير من الأمل والتفاؤل للشعب اللبناني «المُرهُق» الذي يستحق كل أمان واستقرار وحبّ..

كان صوت البابا واثقاً، وهو يدعو إلى التسامح، وإلى الحفاظ والحرص على العيش المشترك، في بلد يتقاطع فيه الألم مع الرجاء.. ودعوة البابا لم تكن مسموعة بقلوب المسيحيين فقط، بل كانت دعوة تردد صداها بقلوب كل المؤمنين بالكتب السماوية، مهما اختلفت معتقداتهم، ومهما تنوعت أساليبهم، فالمؤمن حسبه قلبه، والعبادات لله وحده، والأهم هو احترام حرية المعتقد السائد بين الجميع، وخاصة أن لبنان كما نوه البابا، ومن سبقه من الزائرين الكرام الذين أجمعوا دائماً على أهمية هذه الواحة الإنسانية في الشرق التي تزخر بالتعددية الروحية، والتي تعتبر محطة رمزية جامعة، وآسرة، ومؤثرة..

صحيح أني مع كل حرف تفضّل به غبطة البابا لاوون، ولكن يحضرنني السؤال الملح.. ألم يكن من البديهي أن تمتد زيارة البابا إلى فلسطين حيث ولد السيد المسيح سلام الله عليه، وبعدها يستكمل الزيارة إلى الأردن الحبيب حيث نهر الأردن الذي تقدّس بمعمدانية السيد المسيح.. إنها بلاد الشام، ليست بلاد الحضارات القديمة قدّم الإنسان، بل مهد

الرسالة السماوية، وأرض الرسالة والرسول التي صالوا فيها وجالوا وتركوا الكثير من عبق القداسة، الذي تجسّد بعطر دم المسيح، وشذى دموع السيدة العذراء، ليستمكل فصول الحكاية، ويقف على منصّة الحدث، حيث ارتسم المشهد من ألفه إلى يائه، وكأنها كانت في الأمس القريب، فالقداسة لا تنتهي، طالما أن الإيمان لدى الأجيال يسري مسرى نهر الأردن، وطالما أن شعلة النور تضاء في كنيسة القيامة على أرضي فلسطين، فهل يرضي غبطة البابا أن يكتفي بقسط من الحكاية، أم يجب أن يستكملها عاجلاً وليس آجلاً، ليشهد عذابات الطفولة، وجراح الإنسانية، وتمزق الأوطان، وليساهم في إضاءة شمعة في وجه الظلام السياسي، والظلم الكبير الذي تخطط له دول القرار، دون أن يرفّ لها جفن، ودون أن يرتجف لها خافق عرف يوماً بسيد الطوباوية، الفادي، المخلص، المسيح سلام الله عليه.

ربما كانت مسؤولية البابا أن يطالب باستكمال الزيارة وفق استراتيجيتها الجغرافية المقدّسة، وربما كانت هذه الترتيبات من الدول المعنية للمساهمة في تعزيز زيارة البابا بتوسيع الدائرة لاستكمالها، وأياً يكن المسؤول عن هذه الترتيبات المحورية لدور البابا في الشرق، فلا بد من تجديد الدعوة، من قبل الجهات المعنية، قريباً جداً، لتمتين أواصر الثقة، وتأسيس جسور وقواسم جامعة بين المؤمنين في الله والوطن والأرض والإنسان، لنبد العنف، ورفض الأحقاد، ووقف نزع الدم، واستعادة الكرامة الإنسانية، ورد الاعتبار لمفهوم الأمان والاستقلال والاستقرار في البلاد التي خبرت كل أنواع القهر، التي يبكيها تبعاً السيد المسيح وكلّي ثقة، أكثر بكثير مما بكى آلامه قطعاً.

## قبضة التين على المعادن النادرة.. حرب السيطرة على العالم

في لعبة الشطرنج الجيوسياسية المعقدة، الضربة المؤلمة هي تلك التي تُصيب الخصم في خاصرته الرخوة لا في أطرافه. وإذا كانت واشنطن قد اعتمدت في السنوات الأخيرة استراتيجية خنق التين الصيني عبر قطع الأوكسجين التكنولوجي عنه، وتحديدًا في مجال أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية، فقد جاء الرد الصيني الأخير، كصاعقة مفاجئة، ليُعلن بدء مرحلة جديدة وخطيرة في هذا الصراع، مرحلة تضع بكين بموجبها يدها على مفتاح لا يقل أهمية عن الرقائق نفسها أي المعادن النادرة.

إن القرار الصيني، الذي أعلن عنه مؤخرًا، والقاضي بفرض قيود صارمة على تصدير المعادن النادرة ابتداءً من ديسمبر القادم، ليس مجرد إجراء تجاري عابر، بل إعلان استراتيجي واضح يؤكد أن بكين قررت أن تقف أمام واشنطن والغرب بأكمله.

وعليه، لم يعد الهدف صون المصالح أو التفاوض من موقع قوة، بل بات الأمر أقرب إلى حرب سيطرة تدار هذه المرة من عمق الأرض، حيث تستخرج كنوز المستقبل، حيث تكمن خطورة هذا القرار، وتحديدًا في بنوده، في أنه يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد تقييد التوريد. فالصين لم تكتف بمنع تصدير هذه المعادن، التي تعدّ العمود الفقري لصناعات الطيران، والدفاع، والفضاء، والطاقة المتجددة في أمريكا وأوروبا، بل فرضت شرطًا وجوديًا على المنتج النهائي عالميًا.

كما أن الفقرة الأخطر في هذا الإجراء هي تلك التي تمنح الحكومة الصينية الحق في منع أي منتج في أي مكان بالعالم من البيع في أي سوق، إذا احتوى ولو على نسبة ضئيلة من المعادن النادرة الصينية دون موافقة بكين المسبقة.

بالفعل إنها ضربة موجعة عبر تحويل المعادن إلى أداة رقابة كونية. تحيّلوا معي أن شركة يابانية أو أوروبية تستخدم جزءًا لا يُذكر من الليثيوم أو النيوديميوم الصيني في صناعة بطارية سيارة كهربائية أو في نظام توجيه صاروخ، يصبح مصير هذه الشركة ووجود منتجها مرهونًا بإشارة موافقة من عاصمة التين الأحمر.

وبهذا القرار، يمكن ان تتحوّل المعادن النادرة من مادة خام ضرورية إلى حصان طروادة استراتيجي يتسلل إلى عصب الصناعات العسكرية والتكنولوجية الأمريكية والأوروبية

لينتهي التفوق التكنولوجي الغربي، ويهدد بتجميد عجلة الابتكار وتؤجل أحلام التحول الأخضر التي تعتمد بشكل كبير على هذه المعادن في تورينات الرياح والألواح الشمسية.

إذن، هي معادلة الردع المتبادل.. في هذا المشهد بكين أصبحت تُطبّق سياسة المعادلة بالمثل ردًا على واشنطن. فكما منعت أمريكا الشركات والدول من بيع الرقائق الإلكترونية التي تحتوي على التكنولوجيا الأمريكية إلى الصين، ردّت بكين بمنع بيع أي منتج يحتوي على موادها الخام الحيوية لأمريكا.

يمكن القول إن العالم دخل عملياً في مرحلة الردع الاقتصادي المتبادل، حيث يمتلك كل طرف سيفاً حاداً مسلطاً على رقبة الآخر. والتبعات لم تقتصر على دوائر المال والأعمال وحسب، بل سُمع صدى هذا القرار في أروقة السياسة الأمريكية حيث وصف دونالد ترامب، بأسلوبه المعتاد، الصين بأنها دولة شريرة، واتهمها بأنها تأخذ العالم رهينة، مُهدّداً بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 100٪ على السلع الصينية لكن هذا التهديد، الذي كان ليحدث هزة عنيفة قبل سنوات، لم يُبدِ الصينيون نُجَاهه اهتماماً يُذكر.

إنهم يعلمون جيداً أن قوتهم الجديدة تمنحهم قدرًا من المناعة ضد التهديدات التقليدية، وقد تعهدوا بالانتقام من أي رد أمريكي، مما يُنذر بتصعيد أكبر.

وعلى أعتاب المجهول فإن ما نراه اليوم هو تحوّل في ميزان القوى العالمي. فلقد استخدمت الصين براءة تفوقها في سلسلة التوريد العالمية، حيث تُسيطر على ما يزيد عن 80٪ من إنتاج وتصنيع هذه المعادن، وبهذا، أزاحت بكين الستار عن سلاحها النووي الاقتصادي الجديد، مُحوّلة المعادن النادرة من سلعة استراتيجية إلى أداة جيو سياسية بحتة.

يقف العالم الآن على أعتاب مرحلة غير مسبوقه من الصراع الاقتصادي والتكنولوجي. وسيُجبر هذا الإجراء الدول الغربية على إعادة التفكير في سلاسل إمدادها وبذل جهود مضاعفة ومُكلفة لتأمين مصادر بديلة لهذه المعادن، وهو ما سيتطلب سنوات وجهوداً استثنائية.

إن هذه الخطوة تُمثّل نقطة تحوّل، تُدكّرنا بأن السيطرة على العالم لم تعد تُقاس بعدد حاملات الطائرات أو الرؤوس النووية فحسب، بل تُقاس أيضًا بمن يضع يده على المعادن التي تشغل هذه الترسانة، فمن يمتلك مفاتيح المستقبل من تحت الأرض، يمتلك القدرة على رسم خريطة القوة فوقها، والله وحده يعلم ما الذي سيحدث لاحقاً في ظل هذا التصعيد غير المسبوق.

## التغير المناخي لاعباً في صياغة سياسات الدول

واضح أن التحوّلات المناخية تضرب اليوم بوتيرة تكاد تترك حتى أكثرنا تفاعلاً، وما كنا نظنّه في الأفق القريب حلاًّ بلا استئذان، ليضع العالم أمام مرآة الجاهزية والاستعداد، والمخاطر التي لطالما دقّ ناقوسها الخبراء لم تعد حكايات عن غدٍ قد يأتي أو لا يأتي، بل أصبحت واقعاً حياً يطاول الجميع؛ أوروبا القارّة التي لطالما قدمت نفسها نموذجاً للقدره على التنبؤ والسيطرة تتلمس خطواتها على أرضها وبين جمهورها، فالجفاف الذي يضرب أنهارها وحقوقها اليوم ليس أزمة عابرة، بل علامة على أن النظام المناخي نفسه بات اللاعب الأكبر في صياغة سياسات الدول، وتحديد ميزانياتها، وتوجيه قراراتها.

ولكن، لنكن أكثر وضوحاً، فحين تتقلص أنهار الراين والبو والدانوب، لا تتأثر أوروبا وحدها، بل يتغير المزاج العالمي كلّ، من أسعار الحبوب إلى حركة الطاقة والنقل والتجارة، وتزداد الصورة قتامةً عندما نلقي نظرة على المحاصيل الزراعية، كالذرة، والقمح، والزيتون، وحتى كروم العنب تشهد تراجعاً متسارعاً، في حين تصعد درجات الحرارة لتفوق المعدلات المعتادة.

وطبيعي في هذه الحالة أن تترقب الأسواق العالمية كلّ انخفاض، وكل نقص في الإنتاج، وبينما الدول الأوروبية تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه تمتد رؤيتي إلى العالم العربي، حيث الهشاشة أعمق، والاعتماد على الخارج أثقل، والهوامش المتاح للتأخر أضيق بكثير، وأقول إنه إذا كانت أوروبا المتخمة بالتقنية والموارد تترك أمام موسم واحد من الجفاف، فكيف الحال في مناطق تكافح أساساً لتأمين مياه الشرب والري، وتعتمد في غذائها على الأسواق العالمية أكثر مما تعتمد على أراضيها.

... نعم، الاعتماد على الاستيراد يجعل أي اضطراب في الخارج تهديداً مباشراً للمائدة المواطن العربي، بينما ندرة البنى التحتية المائية تجعل التكيّف مع أيّ تغيير في الموارد صعباً ومعقّداً، وهنا يتبدّى جوهر القضية، فالمشكلة ليست في الجفاف الأوروبي بحد ذاته، بل في ما

يكشفه عن مستقبل لن ينتظر أحداً، وعن عالم ستدار فيه السياسات حول الماء والغذاء قبل أيّ شيءٍ آخر، ففي أفقه تلوح هجراتٌ واسعة، وربما حروب لتقاسم المياه والمواسم. وفي هذا المستقبل القريب، يجب ألا تكتفي دولنا العربية بردات الفعل أو المسكنات المؤقتة، فالأمن الغذائي والمائي ليسا ملفين تقليديين، بل معركة وجود، لا تُخاض إلا بأسلحة عصرية، وفي مقدمتها البرمجة التفاعلية المسماة الذكاء الاصطناعي، الذي يمكن أن يحوّل الزراعة وإدارة المياه من لعبة احتمالاتٍ إلى علم دقيق، وتنبؤ بالمحاصيل، وإدارة للري، ومراقبة للمياه الجوفية، وتعويض سنواتٍ من الهدر والاعتماد على الخارج.

الكأس الممتلئة أن التقنيات الحديثة تقدم إمكانات غير مسبوقة، منها، على سبيل المثال، تحليل بيانات الطقس والتربة لتحديد أوقات الزراعة المثلى، وكمية المياه الدقيقة المطلوبة لكل محصول، ما يقلل الفاقد ويحسن الإنتاجية، ومنها لرصد الآفات والأمراض قبل انتشارها، وتقديم حلول استباقية تمنع الخسائر. وفي مرحلة أوسع، يجب أن تساعد النظم الذكية صانعي القرار على تخصيص الموارد المالية بشكل أكثر فاعلية، وربط خطط التنمية الزراعية بأهداف التنمية والاستدامة طويلة المدى.

مع ذلك، لا يقتصر التحوّل على التقنية، بل برؤية استراتيجية تشمل الاستثمار في البنية التحتية للمياه، وتعزيز قدرات المزارعين، وإيجاد شراكات بين القطاعين العام والخاص، ومشاريع الريّ الحديث، ومعالجة المياه وإعادة استخدامها، والتمويل المستدام للمزارع الصغيرة، كلّها خطوات ضرورية لتحسين المستقبل، مع الاستفادة القصوى من الخبرات العالمية التي سبقنا في تبني تقنيات البرمجة التفاعلية الزراعية. ربما يكمن التحدي الأكبر هنا، أي تأمين التمويل طويل الأمد، إذ تتطلب مشاريع تطوير البنى التحتية المائية والزراعية موارد ضخمة لا يمكن الاعتماد على التمويل الحكومي وحده لتغطيتها. وعليه، لا مناص من تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة استراتيجية يقدم فيها القطاع الخاص رأس المال والخبرة التشغيلية، بينما يضمن القطاع العام استقرار السياسات وتوفير الحوافز والضمانات. كما يجب أن تشمل الرؤية تطوير البرامج التدريبية للمزارعين وتعزيز وصولهم إلى التقنيات الحديثة، بما يجعلهم شركاء فاعلين في بناء منظومة مستدامة، قادرة على مواجهة أي صدمات مستقبلية.

وأقول إن هذه المنظومة المتكاملة من التمويل والشراكات والبنية التحتية قد تشكل عاملاً حاسماً لتحويل الذكاء الاصطناعي من أداة تقنية إلى قوة فعلية تعزز الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتنشئ أساساً لمستقبل مستدام وواعد. الدرس الأوروبي واضح؛ حتى البلدان الأكثر قدرة وثراء يمكن أن تُفاجأ عندما يصنع المناخ سياساتها. أما نحن، فحساباتنا أقل مرونة وأكثر توابلاً، لذلك، التحرك المبكر ليس خياراً، بل ضرورة، فالماء قبل أي شيء آخر مفتاح الحياة والاستقرار، ومن يملكه ويعرف كيف يديره، يضمن القدرة على توفير الغذاء، ودرء الكوارث، وتحقيق تنمية مستدامة.

وعليه أقول: الأمن الغذائي العربي، إذا ما أريد له النجاح، يجب أن يتحوّل إلى مشروع رائد يدمج بين التكنولوجيا والموارد والاستراتيجية، بما يحوّل تهديدات المناخ إلى فرصة لإعادة بناء المنظومات الزراعية والمائية على أسس أكثر ذكاء وكفاءة. الجفاف الأوروبي ليس تحذيراً بعيداً، بل مرآة لما سيحصل إن لم نكن مستعدين، وفرصة لإعادة صياغة الأمن الغذائي العربي من الاعتماد إلى الاكتفاء وربما الوفرة، باستخدام أدوات لم يعد غيابها مقبولاً؛ الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا، والإدارة الاستراتيجية الذكية للماء والغذاء.

المستقبل لن ينتظر المترددين، والطبيعة لن تمنح فرصة ثانية للمتواكلين من بعيد، بينما العالم يكتب سياساته الجديدة بمداد الهطولات المطرية واتجاهات الرياح

## اقتصاد عالمي هشّ ومترابط

لقد أظهر الاقتصاد العالمي قدرة ملحوظة على الصمود على الرغم من مرور العالم بأوقات عصيبة، حيث تتجه الولايات المتحدة نحو الانعزال بسياسات حمائية وفرض رسوم جمركية، إضافة إلى الحروب التي تشتعل في مناطق مختلفة من العالم، وتفاقم الديون، واستمرار الآثار المدمرة لتغيّر المناخ.

حول هذا الموضوع، يقدم المعلق الاقتصادي مارتن وولف في مقاله الأخير في صحيفة فايننشال تايمز تحليلاً ممتازاً حول كيفية تكيف العالم مع هذا الاضطراب. فقد أعادت الشركات تنظيم سلاسل التوريد وزادت من تخزين السلع، بينما تحمّل المستهلكون جزءاً من الضغوط، وبقيت الأسواق المالية متماسكة رغم التراجع الذي حدث في وقت سابق من هذا العام عند إعلان ترامب عن الرسوم الجمركية الأمريكية. كما أظهرت الحكومات انضباطاً مالياً أفضل مما كان عليه الحال في الأزمات السابقة، من خلال إدارة الميزانيات والسياسات الاقتصادية بحكمة وحذر.

ومع ذلك، يشير وولف إلى أن الأمور ليست على ما يرام تماماً. فالدين الأمريكي ما زال يرتفع، وإنفاق ترامب لا يعرف حدوداً، كما أن التوترات التجارية مع الصين ما تزال قائمة من دون حل. وتعاني العديد من الدول من صعوبة التكيف مع هذا الواقع الاقتصادي الجديد، وتكافح من أجل البقاء. أما الدول الفقيرة فهي الأكثر عرضة للخطر، خاصة مع التخفيضات الكبيرة في برامج الصحة والتنمية العالمية التي تموّلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومع تحذير البنك الدولي من أزمة وشيكة إذا لم تُسدّ فجوات التمويل.

ويمضي وولف في الإشارة إلى أن وراء هذه التحديات المباشرة أسئلة هيكلية أعمق. فالذكاء الاصطناعي يقود الاستثمارات ويغذّي التفاؤل، لكنه في الوقت ذاته يثير تحديات تتعلق بالوظائف والتنظيم. كما أن تغيّر المناخ بدأ بالفعل في تعطيل سلاسل التوريد والإنتاج الغذائي، رغم أن تكلفته الحقيقية لا تزال غير منعكسة بالكامل في التوقعات الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، تنفق الحكومات والشركات مبالغ متزايدة على خدمة الديون، مما يترك مجالاً أقل للاستثمار الجديد.

وأرى أنه من الضروري أن ندرك أن المرونة لا تعني القوة. لقد امتصّ الاقتصاد العالمي الصدمات واحدة تلو الأخرى، لكنه لا يزال هشاً، بينما يشدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أنه لا يمكن لأي دولة أن تقف بمفردها. وفي هذه الأوقات، أرى أن التعددية والتعاون الدولي ضرورة حتمية إن أردنا ضمان البقاء.

إن الاقتصاد العالمي يوازن بين عوامل كثيرة، ويمشي على حبل مشدود بين التكيّف والهشاشة. لقد أظهر قدرة على التحمل، لكن التحمل لا يعني الاستقرار. ومن دون إدارة دقيقة وتجديد التعاون، قد تتحول مرونتنا الحالية إلى مشكلات أعمق قد لا نستطيع التعافي منها في المستقبل.

لا أعلم كم من الصدمات الأخرى يمكن لاقتصادنا العالمي أن يتحمل قبل أن ينهار تمامًا. علينا أن نجد الطرق لتفادي ذلك، وترسيخ الاستقرار العالمي لبناء عالم مزدهر وآمن للجميع.

## وقف إطلاق نار أم اتفاق سلام؟ أم شيء آخر!

بينما تظل الأنظار العالمية مركزة على النزاعات في غزة وأوكرانيا، يواصل القادة السياسيون الحديث عن السلام دون تعريف ما يتطلبه السلام فعلاً. قد تقدم اتفاقات وقف إطلاق النار راحة مؤقتة، لكنها لا تحل الأسباب العميقة للحروب. ولكي ننتقل من العنف، يجب أن ننتقل من وقف إطلاق النار إلى حلول سياسية طويلة الأمد تعالج المظالم الحقيقية.

تدعم هذا الرأي مقالة لجيفري ساكس وسبيل فريس، نُشرت في صحيفة الجزيرة في 23 أكتوبر 2025، حيث تقول إن الجهود السلمية التي تبذلها الولايات المتحدة في غزة وأوكرانيا غير كافية. وابتعد المؤلفان مقترحات السلام التي قدمها الرئيس ترامب، حيث تركز على وقف إطلاق النار المؤقت بدلاً من تقديم العناصر الأساسية للسلام الدائم.

وقدمت الولايات المتحدة خطة سلام لغزة تركز على وقف القتال المستمر، وهو ما يبدو مفيداً للوهلة الأولى، لكنه يفشل في حل المسألة الجوهرية المتعلقة بمستقبل فلسطين. فبدون تسوية واضحة وشاملة، سيظل أي اتفاق هشاً ومؤقتاً.

تُعد الخطة الأمريكية فاشلة في معالجة القضايا الجوهرية التي تؤدي لتواصل الصراع، كونها تحافظ على الوضع الحالي، واستمرار العمليات العسكرية تحت ذرائع الأمن، بينما يتم تأجيل إقامة الدولة الفلسطينية إلى أجل غير مسمى. يقترح المؤلفان أن الخطة تعمل على تقليص الدعم لإقامة الدولة الفلسطينية، حيث تسمح للاحتلال الصهيوني بمواصلة ضم الضفة الغربية تحت ذرائع أمنية زائفة.

في أوكرانيا، يمكن ملاحظة نفس النمط، حيث يدعي ترامب أنه يمكنه وقف الحرب على الفور، لكن مقترحاته لا تشمل أي حلول سياسية ملموسة من شأنها أن تنتهي الصراع. تعود جذور الصراع إلى توسع حلف الناتو الذي خلق معضلة أمنية كبيرة لم يتم حلها. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها صياغة اتفاقية سلام تقدم ضمانات أمنية متبادلة لجميع الأطراف المعنية. القيادة في هذه الحالات تتطلب أكثر من التصريحات، بل تتطلب

الصدق والاستعداد لمواجهة المصالح القوية التي تستفيد من استمرار النزاع. تلعب صناعة الأسلحة وجماعات اللوبي القوية دورًا مهمًا في تشكيل السياسات، حيث تربح من مبيعات الأسلحة ومن استمرار الحروب والصراعات.

للمضي قدمًا، يجب على الولايات المتحدة أن تشارك مع الفاعلين الإقليميين الذين يفهمون الواقع على الأرض. في الشرق الأوسط، يمكن للعديد من القادة تقديم وجهات نظر قيمة حول ما هو مطلوب للسلام في غزة. وفي أوروبا، يجب أن يكون الحوار مع روسيا وأعضاء الناتو قائمًا على الاحترام المتبادل والاعتراف بالمخاوف المشروعة لجميع الأطراف.

يجب التحول من إدارة النزاع إلى حله فعلاً، وهو ما يتطلب تبني الحلول السياسية، والاستماع إلى الأصوات الإقليمية، ووقف تأثير اللوبيات الحزبية، ومواءمة السياسة الأمريكية مع مبادئ القانون الدولي. فقط حينها يمكننا أن نأمل في التوصل لحل حقيقي لهذه النزاعات.

## ستوكس» والانفصال العالمي للولايات المتحدة

د. طلال أبوغزاله مفكر عربي

تواجه الولايات المتحدة أزمة ثقة داخلية، حيث أصبح جزء كبير من الرأي العام يفضل تقليص الاهتمام بالقضايا الخارجية، بما في ذلك غالبية قوية من الجمهوريين.

وأصبح الدعم للقوة المحتلة في غزة منقسماً بشكل حاد. فقد أدت الحرب في غزة إلى تراجع كبير في دعم الديمقراطيين، نتيجة الاستياء من الأعمال العسكرية الصهيونية. فمعظم الديمقراطيين والمستقلين لا يوافقون على طريقة تعامل الرئيس ترامب مع حرب غزة، في حين لا يزال غالبية الجمهوريين يؤيدونها.

الآراء تجاه روسيا والصين منقسمة أيضاً بشكل مشابه. فأراء الأميركيين تجاه روسيا وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، ومع ذلك فإن نسبة قليلة فقط من الجمهوريين تعبر عن قلقها إزاء التهديدات العسكرية الروسية لأوكرانيا أو أوروبا. ولا يزال الدعم الشعبي للمساعدات العسكرية الإضافية لأوكرانيا قوياً، ولأول مرة منذ سنوات، بات جزء ملحوظ من الجمهوريين يؤيدون ذلك.

أما فيما يتعلق بإيران، فإن الرأي العام يميل إلى دعم التوصل إلى اتفاق نووي، على الرغم من وجود انقسامات حزبية واسعة، حيث يؤيد الديمقراطيون ذلك بشكل عام، بينما لا يزال دعم الجمهوريين محدوداً للغاية. وفي الوقت نفسه، يسود شعور سلبي تجاه الصين على نطاق واسع بين مختلف الفئات.

أصبحت القيادة الأميركية في التجارة العالمية تُقابل الآن بشكوك واسعة. فبينما يقرّ الكثير من الأميركيين بأن التجارة عززت خيارات المستهلكين والابتكار، فإن هناك قلقاً واسع النطاق من أنها أدت في الوقت ذاته إلى تدمير الوظائف وخفض الأجور. ويميل أصحاب الدخل المرتفع والمستويات التعليمية الأعلى إلى النظر إلى التجارة بإيجابية، في حين لا يزال معظم الجمهوريين غير مقتنعين بذلك.

أظهر تقرير حديث صادر عن «غولدمان ساكس» أن الشركات الأميركية قد تحملت العبء الأكبر من تبعات رفع الرسوم الجمركية، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات، وتراجع أجور العمال، وضعف عوائد المستثمرين. أما الرأي العام حول الرسوم الجمركية فهو منقسم بشدة؛ حيث يعتقد معظم الديمقراطيين أن الرسوم تضر بالأسر، بينما لا يزال كثير من الجمهوريين يرونها مفيدة للبلاد.

يكشف تحليل ستوكس حقيقة مؤلمة، وهي أن السياسة الخارجية الأميركية لم تعد قائمة على وضوح استراتيجي، بل على انقسام داخلي وإضرار ذاتي اقتصادي.

وأنا أتفق مع بروس ستوكس بأن الحل لا يكمن في مزيد من العسكرة أو العزلة، بل في العودة إلى الدبلوماسية، والبراغماتية الاقتصادية، والقيادة الاستراتيجية.

بروس ستوكس هو المدير التنفيذي لـ «فرقة العمل عبر الأطلسي» وزميل أول في «صندوق مارشال الألماني». وكان مديرًا لاتجاهات المواقف الاقتصادية العالمية في مركز بيو للأبحاث في واشنطن العاصمة.

## الحاسوب لغة الأبناء والمستقبل واستثمار استراتيجي يفك قيود التبعية

إذا كانت الأمم تدرك بالفطرة أن إتقان لغة العصر ضماناً للمستقبل، فإن تعليم البرمجة للأطفال، منذ سنواتهم الأولى يمثل استثماراً استراتيجياً يحدد موقع الأمة في خريطة الغد، فنواميس الكون التي وضعها الله ولا يجابي فيها أحداً لا تمنح فرصاً للمتأخرين، والمهارات الرقمية هي الثمن الذي يجب دفعه للمشاركة الفاعلة.

فالبرمجة تفتح أبواباً لم تكن معهودة في مؤسساتنا ونظمتنا التعليمية باعتبارها تمريناً ذهنياً عالي المستوى لتنمية التفكير النقدي والمنطقي ومهارات حل المشكلات، بحيث يُدرك النشأ من خلال الغوص في شفراتها، أن الحياة أشبه بمتاهة منهجية، يتعلم فيها كيف يقرأ الأنماط ويُحلل المتغيرات بأسلوب لا يدع مجالاً للحظ والعشوائية.

وأقول إن هذا الانخراط العميق في المنطق يعزز، في صمت، قدراته الحاسوبية بعيداً عن رتابة المناهج التقليدية، والأهم طبعاً أنها تمنحه مساحة للإبداع ليتحول إلى صانع ألعاب وتطبيقات بدلاً من أن يكون مجرد مستهلك لها، وهنا تُزرع روح المنتج وتُؤسس الأرضية الصلبة لفهم أساسيات التكنولوجيا الحديثة في عالم يغير ملامحه بوتيرة يومية.

ولأننا في لحظة تاريخية تتسارع فيها الإيقاعات التقنية وتتوالد فيها أدوات البرمجة التفاعلية الذكاء الاصطناعي، فإن الفرص المتساوية وهاجس المنافسة الدولية لا يمكن فصل الأبعاد الاجتماعية عن هذا المسعى الاستراتيجي، فالبرمجة توفر فرصاً متساوية للجميع للمشاركة في المجتمع الرقمي العالمي، بصرف النظر عن الخلفيات الاجتماعية أو الجغرافية، فضلاً عن كونها حقلاً خصباً لتعزيز ثقافة التعاون والعمل الجماعي في مواجهة التحديات الرقمية، ما يغرس الثقة في النفس وقدرة الأفراد على حل المشكلات المشتركة.

من الزاوية التربوية، البرمجة هي مدرسة الصبر والمثابرة، خاصة عند مواجهة الأخطاء البرمجية كتجارب تعليمية حية تدمج التعلم العملي والتفاعلي مع التفكير النقدي، في ثورة صامتة على الحفظ والتلقين الذي فقد فاعليته في عصر المعرفة، وفي

خضم هاجس المنافسة الدولية، لا بد من الإقرار بأن تعليم البرمجة هو بطاقة العبور التي تجهز الطالب العربي لمواكبة الثورة الرقمية العالمية، وتمنحه القدرة على التألق في المسابقات العالمية مبكرًا.

كما تمتد الأهمية لتطال ريادة الأعمال الرقمية؛ فتعليم البرمجة مبكرًا هو شرارة تطلق طاقات الطفل لتطوير مشاريعهم الخاصة، وهو ما ينمي لديهم حس الابتكار ويزيد من إنتاجية الصناعات المحلية على المدى الطويل

ولأن رهان الاقتصادات الجديدة تقوم على فك قيود التبعية، وعليه لا بد من إعداد جيل من المبرمجين المتخصصين كركيزة لا غنى عنها لتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية التي تكلف الخزائن الكثير، وحينها يتحول الاقتصاد العربي من مستهلك للحلول إلى مصدر للتقنية والإبداع بما يعزز القوة العربية القادرة على تلبية احتياجات سوق التكنولوجيا الذي ينمو بلا توقف.

## الانتقال إلى ما بعد نماذج الذكاء الاصطناعي

تزايد المخاوف من تركُّز أنظمة الذكاء الاصطناعي المطوّرة في الولايات المتحدة على خدمة المجتمعات الغربية والجمهور الناطق باللغة الإنجليزية.

وفي المقابل، تسعى دول أخرى إلى تسريع وتيرة تطوير أنظمتها الخاصة بها في مجال الذكاء الاصطناعي، من خلال نماذج محلية تستند إلى بيانات وتقنيات وطنية، في سبيل تحقيق ما يُعرف بـ «سيادة الذكاء الاصطناعي». ويقصد بذلك الوصول إلى الاعتماد الذاتي الكامل في جميع مراحل دورة حياة الذكاء الاصطناعي.

أطلقت الهند ما يُعرف بـ «India Stack» كاستجابة لهذا التوجه، مؤكدة بذلك على ضرورة تطوير حلول وطنية في مجال الذكاء الاصطناعي تُراعي المتطلبات المحلية وتعكسها وتلبيها. وتسعى الهند إلى تحقيق الاستقلالية التكنولوجية من خلال تعزيز الابتكار المحلي في مختلف مراحل دورة حياة الذكاء الاصطناعي، مع تقليل الاعتماد على التقنيات الأجنبية، بهدف تعزيز قدرتها على التحكم في مسارها الرقمي. ويشمل ذلك بناء نماذج ذكاء اصطناعي محلية واستضافتها داخلياً لتلبية الاحتياجات الوطنية.

إن التحوّل نحو سيادة الذكاء الاصطناعي يتأثر بشكل متزايد بسياسات الإدارة الأمريكية الحالية، التي تسعى إلى إعادة رسم التحالفات التقليدية مع التركيز على المصالح الوطنية على حساب التعاون الدولي. وفي ظل هذا التوجه، قد تجد المجتمعات غير الأمريكية، ولا سيما تلك التي تمتلك قواعد مستخدمين محدودة أو لا تنتمي إلى النطاق اللغوي الإنجليزي، قد تجد نفسها مهمشة فيما يتعلق بإدارة المحتوى وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد أدى ذلك إلى تشجيع الدول على تطوير حلول محلية المنشأ، وإعادة تقييم مدى اعتمادها على الولايات المتحدة، التي باتت تُقضي بذلك العديد من المجتمعات حول العالم.

تُسهّم الهيمنة الحالية لمجموعات البيانات الأنجلوساكسونية في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي في إحداث تفاوتات واضحة في مستوى الأداء، ولا سيّما عند التعامل مع اللغات غير الغربية. حيث تُظهر النماذج متعددة اللغات أداءً ضعيفاً عند معالجة لغات مثل الصينية والهندية، وهو ما يؤكد على الأهمية البالغة لتوفير مجموعات بيانات متنوعة وشاملة تعكس التعدد اللغوي والثقافي. وفي هذا الإطار، تبرز النماذج اللغوية المحلية كخيار واعد لتجاوز هذه التحديات وسد الفجوات القائمة.

أحثّ جميع الدول التي تمتلك الإمكانيات في منطقة الشرق الأوسط، على بناء وتطوير نماذج ذكاء اصطناعي خاصة بها، تعتمد على مجموعات بيانات تعكس خصوصية هذه المنطقة، بما يساهم في الحفاظ على لغتها وتاريخها وثقافتها، وضمان توثيقها في سجل التكنولوجيا المعاصرة لتصبح جزءاً أساسياً من هذه الثورة التقنية الحديثة. لقد أمعنا النظر في الماضي طويلاً، معجبين بالإنجازات العظيمة التي حققها العرب عبر تاريخهم، والآن حان الوقت للانتقال نحو بناء مجتمعات تساهم بفاعلية في تحسين الوضع العالمي في الوقت الراهن.

أرى أنه من الضروري تطوير بدائل لنماذج الذكاء الاصطناعي الأميركية، وأنا قادرون على تشكيل مستقبل تكون فيه التكنولوجيا أداة تساهم في التقدم العالمي، بدلاً من أن تقتصر فائدتها على تقدم ثقافة شعب واحد ومنفعتهم فقط. طلال أبوغزالة  
مفكر عربي

## هل العالم مستعد لانكماش اقتصادي

طلال أبوغزاله

من يتابع المؤشرات الاقتصادية العالمية اليوم لا يحتاج إلى خيال واسع ليرى ما ينتظرنا عند المنعطف المقبل فتباطؤ النمو العالمي إلى 2.3% في 2025 ليس مجرد رقم جديد في تقارير صندوق النقد الدولي، بل إنذار مبكر لطوفان اقتصادي قد لا ينجو منه أحد. نحن لا نتحدث عن أزمة محتملة، بل عن واقع يتشكل أمام أعيننا... والعالم يغمضها طوعاً.

فالخرب الباردة لم تعد تُحاض بالصواريخ مع انها قد تتحول إلى ذلك يوماً ما لكنها اليوم بالرسوم الجمركية، فالولايات المتحدة، مدفوعة بهواجس الهيمنة، ترفع جدرانها التجارية في وجه الصين، بينما تتفكك أوصال العولمة قطعةً قطعة.

والرسوم التي وصلت 145% ليست مجرد أرقام قرايا، بل جروح تنزف في جسد سلاسل الإمداد العالمية، فيما تجهد الشركات لإعادة التوضع بخسائر بمليارات الدولارات. أما المستهلكون... فهم الحلقة الأضعف، يدفعون الفاتورة عبر تضخم لا يرحم.

ويبدو أن القيادات السياسية اختارت طريق الشعبوية على حساب الحكمة، فلا مؤتمرات دولية تثمر، ولا مبادرات مشتركة تُطلق، وكأن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي ازدهر بعد الحرب العالمية الثانية بات عبئاً يُراد التخلص منه، والنتيجة أن مؤشر الخوف في الأسواق يرتفع... ومعه احتمالات الانهيار.

وبعيداً عن صراع الكبار، تقف أكثر من 35 دولة منخفضة الدخل على شفا الانهيار. ففي هذه الدول، التي كانت بالكاد تتنفس بعد جائحة كورونا 2020، تواجه الآن أزمة ديون خانقة واستثمارات هاربة. والمسألة ليست باقتصادات منهكة، بل مجتمعات بأكملها مهددة بالعودة إلى دائرة الفقر، وربما الفوضى.

وحتى بعض الدول التي تحاول السباحة عكس التيار، والهند على سبيل المثال، تحافظ على نسبة نمو معقولة تبلغ 6.6٪، لكن حتى هذا الرقم ليس درعاً منيعاً ضد الصدمات العالمية. بل وحتى الصين، رغم قوتها، تترنح تحت ثقل أزمة العقارات وفقدان ثقة المستهلكين. أما الولايات المتحدة وأوروبا، فمشغولتان بخلافاتهما الداخلية وتبني سياسات انكماشية قد تزيد الوضع سوءاً.

والحلول ليست حبة دواء، لكنها ممكنة، إذ يبدأ الأمر بإصلاح هيكل للنظام المالي الدولي، يشبه ما قدمته «خطة مارشال» بعد الحرب العالمية الثانية تليها مصالحة تجارية بين الكبار تعيد الحياة إلى منظمة التجارة العالمية. وأخيراً، يجب تحويل بوصلة الإنفاق العالمي من التسلح إلى التعليم، الطاقة النظيفة، والبنية الرقمية.

وفي نهاية المطاف، لن يُحاكمنا التاريخ على الأزمة بحد ذاتها، بل على عجزنا عن تداركها رغم كل التحذيرات.

# قائمة إصدارات مجموعة طلال أبوغزاله العالمية المنشورة

مؤلفات بقلم سعادة الدكتور طلال أبوغزاله

الرابط	عنوان الإصدار	رقم
 الانجليزية	 العربية	1 النجاح رسالة أخلاقية.. رؤية طلال أبوغزاله
 الصينية	 الاسبانية	
 الانجليزية	 العربية	2 من الأمم المتحدة إلى الشعوب المتحدة

الرباط	عنوان الإصدار	رقم
<div data-bbox="168 305 323 462"></div> <div data-bbox="409 305 564 462"></div> <p data-bbox="207 487 288 516">العربية 2</p> <p data-bbox="448 487 529 516">العربية 1</p> <div data-bbox="293 547 448 704"></div> <p data-bbox="323 729 417 758">الانجليزية</p>	<p data-bbox="662 451 989 553">البرمجة التفاعلية المسماة بالذكاء الاصطناعي</p>	<p data-bbox="1092 487 1112 516">3</p>
<div data-bbox="168 791 323 948"></div> <div data-bbox="409 791 564 948"></div> <p data-bbox="207 973 288 1002">العربية 2</p> <p data-bbox="448 973 529 1002">العربية 1</p> <div data-bbox="168 1033 323 1190"></div> <div data-bbox="409 1033 564 1190"></div> <p data-bbox="194 1215 301 1244">الانجليزية 2</p> <p data-bbox="435 1215 542 1244">الانجليزية 1</p>	<p data-bbox="662 935 976 1037">طلال أبوغزاله.. لأنني أحب الحقيقة</p>	<p data-bbox="1092 973 1112 1002">4</p>
<div data-bbox="168 1277 323 1434"></div> <div data-bbox="409 1277 564 1434"></div> <p data-bbox="203 1452 293 1481">الانجليزية</p> <p data-bbox="455 1452 520 1481">العربية</p>	<p data-bbox="645 1299 1005 1401">المستقبل الرقمي الحتمي.. عالم المدن الذكية</p>	<p data-bbox="1092 1335 1112 1365">5</p>

الرباط	عنوان الإصدار	رقم
 	العالم المعرفي المتوقد	6
<p>الانجليزية العربية</p>  <p>الفرنسية</p>		
 	البطانية تصبح جاكيت	7
<p>الانجليزية العربية</p>   <p>التركية الصينية</p>		
  <p>الفرنسية المونتغرية</p>		
 <p>الروسية</p>		

الرابط	عنوان الإصدار	رقم	الرابط	عنوان الإصدار	رقم
	مصر في عيون طلال أبوغزاله	13		من طلال أبوغزاله إلى أبنائه	8
العربية			العربية		
	غزة في عيون طلال أبوغزاله	14		شر البلدية ما يضحك	9
العربية			العربية		
	الصين في عيون طلال أبوغزاله	15		طلال أبوغزاله.. العالم إلى أين؟	10
العربية			العربية		
	العراق في عيون طلال أبوغزاله	16		أبوغزاله وحق العودة	11
العربية			العربية		
	طلال أبوغزاله.. أقوال وحكم	17		الصدى اللعين	12
العربية			العربية		

## المؤلفات الصادرة عن

سعادة الدكتور طلال أبوغزاله

الربط	عنوان الإصدار	رقم
 الانجليزية	 العربية	1
 الصينية	 الاسبانية	
 الانجليزية	 العربية	2
 الاسبانية	 الصينية	
 الروسية	 التركية	

الرباط	عنوان الإصدار	رقم
 	<p>طلال ابن أديبــــــــــــــــة</p>	<p>2</p>
<p>الفرنسية                      الفارسية</p>		
 		
<p>الكردية                      المونتنغرية</p>		
 	<p>سر المجد.. رجل من بلدي، سيرة حياة طلال أبوغزاله</p>	<p>3</p>
<p>العربية 2                      العربية 1</p>		
 	<p>طلال أبوغزاله.. من المعاناه إلى العالمية</p>	<p>4</p>
<p>الانجليزية                      العربية</p>		
	<p>طلال أبوغزاله في الأمم المتحدة في عيون برونو لاتفيين</p>	<p>5</p>
<p>الانجليزية</p>		

رقم	عنوان الإصدار	الرابط	رقم	عنوان الإصدار	الرابط
6	بعض ما كتب عن.. طلال أبوغزاله		11	طلال أبوغزاله في هذا العالم المتغير	
7	طلال أبوغزاله.. أقوال وأفعال		12	الحقيقة في دقيقة.. مع طلال أبوغزاله	
8	طلال أبوغزاله.. الرائد العالمي في مجال الأعمال لخدمة الإنسانية من خلال الأمم المتحدة		13	طلال أبوغزاله.. عامل المعرفة العالمي في خدمة المنظمات الدولية	
9	سيرة ومسيرة نجاح		14	عامل المعرفة العالمي.. 50 عامًا من الابتكار	
10	سلسلة مفاتيح طلال أبوغزاله الإنسانية		15	شموع أضاءت فضاء الخليج	

رقم	عنوان الإصدار	الرابط	رقم	عنوان الإصدار	الرابط
16	قراءة عن طلال أبوغزاله		19	طلال أبوغزاله.. رجل تسكنه المعرفة	
		العربية			العربية
17	هل فاتك القطار؟ المنح تصنع الرجال.. طلال أبوغزاله		20	طلال أبوغزاله.. الصعود إلى القمة	
		العربية			العربية
18	طلال أبوغزاله.. رجل من المستقبل		21	طلال أبوغزاله على متن الحياة	
		العربية			العربية



ختامًا :

لكلِّ منّا في الحياة بصمة ..

فاحرصوا أن تضعوا بصماتكم في موقعها الصحيح ،

وكونوا على يقين أن للعلم بصمة تلمع كبريق نجم شاقق ،

يستهدي به طلاب المعرفة جيلاً بعد جيل ، يُحيي العقول ، ويُنهض البشرية ،

ويرتقي بها ...

بخلاف الجهل تماماً الذي يستدرج البصمة ، لقبضة سكين ، أو يصادرها زنادُ سلاح

طائش ، أو ينقشها فوق لغم غادر ، يدمر المجتمع ، ويقلق البشرية ، ويساهم في

تفقرها ، ويعجّل في فنائها دون أي تقدير للعواقب .

طلال أبوغزاله

لكلُّ منَّا في الحياة بصمة..  
فاحرصوا أن تضعوا بصماتكم في موقعها الصحيح،  
وكونوا على يقين أن للعلم بصمة تلمع كبريق نجم شاق،  
يستهدي به طلاب المعرفة جيلاً بعد جيل، يُحيي العقول، ويُنهض  
البشرية، ويرتقي بها..  
بخلاف الجهل تماماً الذي يستدرج البصمة، لقبضة سكين، أو يصادرها  
زناً سلاح طائش، أو ينقشها فوق لغمٍ غادر، يدمر المجتمع، ويقلق  
البشرية، ويساهم في تقهقرها، ويعجل في فنائها دون أي تقدير  
للعواقب.

طال أبو غزالة

E-Book

